التربيـــة
وقضايا المجتمع المعاصرة
فى

التربية والمجتمع
عمالــه الأطفال
الدروس الخصوصيه
البلطجه التعليمية
التطرف

الدكتور
حسن محمد حسان
أستاذ ورئيس قسم أصول التربيه
كلية التربيه بالمنصورة

الدكتور
محمد عطوة مجاهد
أستاذ أصول التربيه
كلية التربيه بالمنصورة

الدكتور
محمد حسنين العجمى
أستاذ أصول التربيه
كلية التربيه بالمنصورة

2007
دار الجامعة الجديدة
٣٨ ش سوتير - الأزاريطة - ت : ٤٨٦٨٠٩٩

دار الجامعة الجديدة
٣٨ شارع سوتير ـ الأزاريطة
الإسكندرية تليفاكس : ٨٠٩٩
darelgamaaelgadida@hotmail.com

التربية وقضايا المجتمع المعاصرة

فى

(التربية والمجتمع – عمالة الأطفال – الدروس الخصوصية –
البلطجة التعليمية – التطرف)

التربية وقضايا المجتمع المعاصرة

فى

(التربية والمجتمع – عمالة الأطفال – الدروس الخصوصية –
البلطجة التعليمية ـ التطرف)

الدكتور

حسن محمد حسان

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة المنصورة

الدكتور

محمد عطوه مجاهد

أستاذ أصول التربية

كلية التربية– جامعة المنصورة

الدكتور

محمد حسنين العجمى

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة المنصورة

2007

دار الجامعة الجديدة للنشر

٣٨ شارع سوتير ـ الأزاريطة ـ الاسكندرية ت ، ٤٨٦٨٠٩٩

E.mail : darelgamaaelgadida@hotmail.com

مقدمة

دخل علم اجتماع التربية مرحلة جديدة من التطور، إثر اندلاع حركة التحرر العالمية التى شهدتها حقبة الستينات والسبعينات فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكانت هذه الحركات جزءاً من أزمة واسعة النطاق يطلق عليها كتاب الغرب " أزمة الهيمنة الرأسمالية" وكانت الأزمة – وما زالت – من السعة والعمق حتى انتقلت إلى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. وأصابت الأزمة الاتجاه الرئيسي المسيطر داخل علم اجتماع التربية ذلك الاتجاه المتمثل فى مجموعة النظريات الوظيفية التى ربطت التربية بالمجتمع من خلال منظور ضيق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: وكانت النتيجة أن تصدعت هيمنة هذا الاتجاه، تلك الهيمنة التى ظلت راسخة خلال فترة الستينات حتى أوائل السبعينات.

وبدأت أزمة الاتجاه الوظيفي واضحة أولاً فى عجزه عن تفسير الوقائع التربوية الجديدة التى حدثت بفعل الأزمة الشاملة، وثانياً فى موجة النقد الأمبريقية والأيدلوجية التى وجهت إليه، ولم تقف نتائج الأزمة عند حد تصدع هيمنة الاتجاه الوظيفي، إذ كان من نتائجها – أيضاً – أن تهيأت الشروط الضرورية لنشأة ونمو اتجاهات جديدة متنوعة تستهدف تحرير وتخليص الإنسان والمجتمع من كل أشكال السيطرة وعوامل القهر والاستغلال، وفى خضم هذا الصراع أيضاً حاول بعض العلماء إعادة بناء العلم القديم بتقديم نظريات تستخدم مفردات الاتجاهات الجديدة للدفاع عن هيمنة قديمة وتبريرها واحتدمت المعركة بين الاتجاهات المختلفة ودخل علم اجتماع التربية بذلك مرحلة جديدة من التطور .

وفـــى خضم هذا التطور جاء هذا الكتاب متضمنا ستةً فصول ، كمحاولة ربما تتيح للقارئ المتخصص فرصة للتعرف على أهم قضايا التطوير وأكثرها تأثـــيرا فـــى مؤسســـات المجتمع وأفراده، وقد جاء الفصل الأول بمثابة فصل تمهيدى للتعريف بطبيعة التربية وعلاقتها بمشكلات المجتمع ، وأهم المتغيرات والـــتحديات الـــتى تواجـــه المجتمع المعاصر ، مما يضفى على التربية أعباءً مـــتزايدة فى مواجهة مشكلات متجددة لم تألفها من قبل ، وقد جاء فى مقدمتها "قضـــية عمالـــة الأطفال" باعتبارها من القضايا الملحة والتى تعبر عن الوضع المأســـاوى لفـــئة مـــن الأطفال حالت الظروف دون استمتاعهم بواحد من أهم حقوق الطفل وهو الحق فى التعليم ، ومن ثم انخرطوا فى سوق العمل فى سن مبكرة ليمارسوا أعمالا تفوق قدراتهم فى ظل ظروف صعبة ، مما ينعكس على حالـــتهم الصحية والنفسية ويجرفهم أحيانا فى تيار الجريمة والانحراف ، ومن ثـــم كـــان الفصـــل الثاني بهدف تقصى الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة وكيفية مواجهتها.

أمـــا الفصـــل الثالث فيعرض لمشكلة انتشرت بشكل سرطانى مخيف فى جســـم التعلـــيم المصرى ،وأصبحت تمثل كابوسا يهدد الأسرة المصرية ويلتهم معظـــم دخلهـــا ، ألا وهـــى مشكلة الدروس الخصوصية والتى أصبحت واقعا اجتماعـــيا يصـــعب التخلص منه بالجهود التقليدية ومن ثم كانت هذه المحاولة بهـــدف تسليط الضوء على هذه القضية وتشخيص أسبابها الحقيقية ومخاطرها واستراتيجية مواجهتها.

ويعـــرض الفصـــل الرابع لقضية أثارت فزع التربويين وأولياء الأمور والمصـــلحين الاجتماعيين ، قضية لم يألفها المجتمع المصرى من قبل ألا وهى قضـــية الـــبلطجة التعليمية أو العنف المدرسى – كواحد من أبرز مظاهرها – والذى تزايدت موجاته فى عصر السماوات المفتوحة وتآكل الحواجز والفواصل

بيـن المجـتمعات وبعضها ، ومن هنا كانت هذه المحاولة بهدف استثارة الهمم للتصدى لهذه الظاهرة وهى فى مرحلة المهد قبل أن تستفحل ويشتد خطرها.

ويتيح الفصل الخامس الفرصة للتعرف على مفهوم التطرف مع التمركز بـه حـول الاغتراب المصاحب لجمود الفكر لدى بعض الشباب المصرى وما ترتـب علـيه من ظهور جملة من الممارسات غير السليمة على مسرح الواقع المصرى المعاش ،منها : محاولة الحجر على تفكير الآخرين وفرض الوصاية علـيهم باسم الدين ومعاقبة من يخالف ذلك بأساليب كثيرة وهو ما يخالف حرية الاعتقاد الذى أقرته الأديان السماوية وبخاصة الدين الإسلامي الحنيف، وانتشار ظاهرة العنف الدينى وتكفير المجتمع والاصطدام العنيف مع الشرطة والأقليات المسـيحية ، وشيوع أنماط من السلوك والتفاعلات الاجتماعية المتسمة بالعنف داخـل محـيط الأسـرة والمدرسـة والجامعـة وسائر المؤسسات الاجتماعية والمهنـية، لـذا تم تناول هذه القضية من خلال بعدين أساسين أولهما : الواقع الـتربوى للشباب المصرى وكيف أسهم هذا الواقع فى اغتراب عدد غير قليل مـن الشباب المصرى ، ثانيهما : مقومات النمط التربوى البديل الذى من شأنه مواجهة ظاهرة التطرف لدى هؤلاء الشباب.

وخلال الفصل السادس تم تناول قضية مازالت منتشرة المعالم وبصورة واضـحة فى جمهورية مصر العربية بمحافظاتها المختلفة ، رغم الجهود التى بذلـت علـى المسـتويين الرسمى والتطوعى حيال تلك المعُضلة ؛ لذا عرض الكـتاب لهذه القضية من خلال بُعدين رئيسيين تناول الأول " قضية الأمية بين الخطـاب الشعبى والرسمى " وذلك بتحليل الجهود الشعبية والرسمية التى بذلت حـيال معُضلة الأمية على صعيد المجتمع المصرى . وجاء البعد الثانى محددا "المعالم الرئيسية للخطة التنفيذية لمحو الأمية ١٩٩٩/٩٠ وأهم جوانب القصور فيها".

وبعــد فلن ندعى الكمال فيما جئنا به ، فأجمل القصائد هى التى لم تنظم بعــد ، ولكن حَسبنا أنْ حاولنا ونظّمنا ووضعنا إطاراً عاماً يتم تناول كل قضية مــن خلالــه ، وكُلنا ثقة من أنّ الكأس ليست كلها فارغة . وكلّ ما نتمناه ألاّ يُــؤاد هذا الكتاب فى زحام الممارسين والأكاديميين ، لذا فالكلُ رجاُء أنْ تتقبل بيئتــنا التربوية هذا العمل بصبر وأناة ، وأن يبتهج له الأساتذة والزملاء الذين ندين للكثير منهم بالشكر والامتنان .

ونختتم بقول " باولو فيريرى " إن الحقيقة الاجتماعية لم توجد بالصدفة ، بــل وجدت كنتيجة لجهود الإنسان ، كذلك فإن عملية التغيير لا تتم بالصدفة ، بــل تــتم نتيجة لمحاولات الإنسان ، وإذا كان الرجال هم الذين يُحدثون التغيير فــى الحقائق الاجتماعية ، فإن تلك الحقائق تصبح بالضرورة عملاً تاريخياً من صنع الرجال.

والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل

المؤلفون

الفصل الأول

التربية والمجتمع

- تمهيد
- التحديات التى تواجه المجتمع المعاصر
- التربية ومشكلات المجتمع
- العوامل التى تحدد الاحتياجات التعليمية ونوعياتها

الفصل الأول
التربية والمجتمع

تمهيـــد

عـــندما يولـــد الطفـــل البشرى يدخل الحياة وهو أعزل فى مجتمع له عاداته وتقاليده وأنماطه السلوكية وطرق تفكيره ومشاعره وأحاسيسه، يدخل هذا الوليد البشرى المجتمع ككائـــن بـــيولوجى بحـــت ، عبارة عن جسم ينبض بالحياة قادر على استقبال المؤثرات الخارجية بما يمتلكه من الحواس المختلفة التى أهمها السمع والبصر والإحساس.

وتختلف قدرة الوليد البشرى على الحياة من حيث الدرجة والنوع عن قدرة غيره من الأفراد فى التجمعات الحيوانية تحت البشرية ، ومن هنا فإن مرحلة الطفولة عند الإنسان هـــى أطـــول مراحل الطفولة عند الكائنات الحية جميعها ، حيث إن الحيوانات تمتلك من القـــدرة الوراثية ما تمكنها من التعامل والتفاعل فيما بينها وبين بيئاتها مباشرة بعد فترة قصـــيرة من الولادة. وعلى العكس من ذلك فالطفل البشرى لو ترك دون الرعاية اللازمة مـــن الآخرين لمات بعد زمن ليس بالطويل . فالوليد البشرى يولد وهو بحاجة إلى عناية جسمية ونفسية واجتماعية من جانب الكبار المحيطين به طوال فترة طفولته وما بعدها.

وجديـــر بالذكر أن الوليد البشرى ينتقل من الفردية البيولوجية البحتة إلى الشخصية الاجتماعـــية بالتدريج عن طريق رعاية الكبار والتفاعل المستمر مع أفراد بيئته بما وهب الله ســـبحانه وتعـــالى هذه الشخصية الإنسانية من مرونة ومطاوعة تتشكل بتفاعلها مع العناصـــر البيئية المختلفة ، فالوليد البشرى يولد مزودا بإمكانات – فقط – لسلوكه تظهر وتنمو وتوظف بتفاعلها مع المؤثرات البيئية المختلفة ، وبذلك تكون الشخصية الإنسانية هى نتاج هذا التفاعل المستمر بين الشخصية الإنسانية وبين العناصر البيئية المختلفة.

وعجـــز الوليد البشرى وما تتمتع به شخصيته من مرونة ومطاوعة ليس شيئا سلبيا ولكـــنه إمكانية إيجابية توظفها التربية لكى تجعل من هذا العجز والمطاوعة قوة ، ولهذا كان عجز الوليد البشرى ومطاوعته فى مرحلة الطفولة هو أساس سيطرته وقوته وتفوقه فيما بعد على التجمعات الحيوانية الأخرى والبيئة بصفة عامة، والتربية السليمة هى التى

تستفيد من هذه الإمكانات إلى أقصى حد لها لتجعل من الوليد البشرى فردا ومواطنا يتمتع بما حباه الله من إمكانات وقدرات.

ومما تقدم ندرك إن التربية تلعب دورا خطيرا فى عملية التنشئة الاجتماعية فهى التى تعنى بتشكيل الوليد البشرى والانتقال به من كونه كائن بيولوجى بحت إلى مرحلة يكتسب فيها الشخصية الاجتماعية التى يستطيع أن يسهم عن طريقها فى بناء المجتمع وإن تنتقل ثقافة هذا المجتمع من جيل إلى جيل.

والتربية كعملية تنشئة اجتماعية تتأثر وتتشكل فى إطار مجموعة من العوامل ذات الصبغة الاجتماعية ، أى ترتبط بتفاعل وتعامل الفرد مع غيره من الأفراد والجماعات ، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات رئيسة هى:

١-مجموعة العوامل المرتبطة بالمجتمع الكبير والثقافة التى ينشأ في إطارها الفرد ، باعتبار أن المجتمع الكبير هو الذى يحدد الإطار العام للسلوك والقيم المرغوبة ، وفى عصر التقدم العلمى والتكنولوجى الذى نعيشه ، عصر المعلومات وسرعة نقلها وتداولها عن طريق شبكات الإنترنت ، أصبح المجتمع الكبير الذى نعيش فيه ليس هو مجتمع جمهورية مصر العربية بالنسبة للمصريين ولكن امتد هذا المجتمع ليشمل المجتمع العالمى حيث أصبح العالم قرية صغيرة يتأثر كل فرد يعيش فيه الآن بثقافات وقيم بقية أجزاء العالم، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التربوية المدرسية واللامدرسية فى مواجهة هذا الغزو الثقافى ولتحافظ على هوية المجتمع.

٢-مجموعة العوامل المرتبطة بالمجتمعات الخاصة التى ينتمى إليها الفرد، مثل مجتمع الطبقة الاجتماعية ، فالمجتمعات التى بها طبقات أرستقراطية مثل المجتمع البريطانى تخضع هذه الطبقات لنوع من التربية والتنشئة يختلف عن طبقات المجتمع الأخرى. والمجتمعات الخاصة لا ترتبط بمجتمع الطبقة فقط ولكن هناك مجتمع العقيدة ، مجتمع الإقليم الجغرافى ، مجتمع النوع (رجال – نساء) ... الخ، وكل هذه الأنواع من المجتمعات الخاصة لها معاييرها وقيمها ونماذجها السلوكية التى تتحدد داخل الإطار العام الذى يحدده المجتمع الكبير.

٣- مجموعة العوامل التى ترتبط بالمنظمات أو التنظيمات التى ينتمى إليها الفرد خلال سنوات عمره ، مثل المدرسة التى التحق بها ونوع المدرسة وطبيعتها والبرامج التى تقدمها ، وكذلك النوادى ومراكز الشباب ومؤسسات العمل بوجه عام ، هذا بالإضافة إلى الجماعات التى يتفاعل معها أو يعيش فى كنفها الفرد مثل الأسرة وجماعة الرفاق ، وجماعات اللعب وغيرها.

وتهدف المجتمعات الإنسانية على مر الأزمنة والعصور إلى تحقيق بقائها واستمرارها وإلى المحافظة على قيمها وعاداتها وتقاليدها وأنظمتها. وبما أن الحياة الإنسانية تتجدد وتنمو وتزداد معدلات تقدمها عن طريق نقل التراث الثقافى من الأجيال الماضية إلى الأجيال الحاضرة ومنها إلى الأجيال المستقبلة، ومن خلال نقل التراث الثقافى يسعى كل جيل بالإضافة إلى تراث من سبقوه أو يقوم بالحذف منه والتعديل فيه ، وإذا كان هذا النقل الثقافى ضرورة اجتماعية لبقاء المجتمعات واستمرارها ، فإن التربية هى وسيلة هذا النقل، وبالتالى فهى الوسيلة التى يتحقق بها بقاء المجتمعات واستمرارها وتقدمها.

ومما تقدم يتضح أن علاقة التربية بالمجتمع علاقة قديمة ووطيدة ، وأن التربية كعملية اجتماعية تسير فى اتجاهات ثلاث:

١- التربية هى العملية التى يمكن بها نقل التراث الثقافى للإنسان من الأجيال السابقة إلى الأجيال الحالية ، ومن الأجيال السابقة والحالية إلى الأجيال القادمة.

٢- التربية هى عملية يمكن من خلالها تمكين الأفراد من المشاركة فى بناء الحضارة القائمة.

٣- التربية هى عملية يمكن بواسطتها تمكين الأفراد من الإسهام فى صنع الحضارة المستقبلة.

والتربية بالمعنى الذى تقدم لا تقوم بها المؤسسات المدرسية وحدها وإنما هناك العديد من المؤثرات والعوامل التى تشكل فى مجموعها ما نسميه "بالبيئة" تؤثر فى تشكيل العملية التربوية وتتدخل فى تركيب مضمونها ومحتواها. والأسرة وهى نواة المجتمع هى أولى مكونات هذه البيئة وأهمها ، وهى أول وسط يربى ويؤثر فى الفرد فى الاتجاه الذى

يحبه ويرغبه المجتمع ، ثم يأتى بعد ذلك مجموعة الرفاق، ووسائل الإعلام ، والنوادى ، والمساجد ... الخ ، بما نطلق عليه المؤسسات اللامدرسية .

فالمؤسسات التعليمية (مدرسية ولا مدرسية) بهذا المفهوم ما هى إلا نوع من التنظيمات ينشئها المجتمع ويعهد إليها – نيابة عنه – بتربية وتنشئة أفراده الجدد ، وبناء على ذلك فإن المؤسسات المدرسية واللامدرسية تستمد نوعيتها ومضمونها من نوعية الحياة فى المجتمع الذى يقيمها. ومن هناك كانت دراسة المجتمع والتعرف على ما فيه من مؤثرات فى غاية الأهمية بالنسبة للعملية التربوية والقائمين بها من خلال المؤسسات التربوية بوجه خاص.

وإذا نظرنا إلى المجتمع الكبير الذى نعيش فيه بهدف التعرف على أهم خصائصه وعلى طبيعة المؤثرات والعوامل التى تهم أبناء المجتمع المصرى فإننا نجد أن المجتمع الدولى المعاصر يتسم بعدة خصائص فى مقدمتها :

أولا : العولمة : Globalization

شهد المجتمع العالمى مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة من التحولات والتغييرات العالمية والمحلية التى ساهمت فى ظهور نظام عالمى جديد تحتل فيه دولة واحدة وما يتبعها من عدة دول قليلة مقعد القيادة بممارسة كافة أشكال الهيمنة على بقية دول العالم فى ظل ما اصطلح على تسميته بالعولمة.

ولقد احتلت قضية العولمة بسلبياتها وإيجابياتها مكانة واضحة لدى العديد من الباحثين والدارسين فى مختلف الميادين لمعرفة أبعاد هذه الظاهرة ، فقد اختلفت الآراء حولها فمن الباحثين من يرى أن العولمة ليست موضوع جديد بل إنها ظاهرة مستمرة منذ فجر التاريخ وإن اختلفت أهدافها ومسمياتها وأدواتها، بينما يرى فريق آخر من الباحثين إن بداية استخدام مصطلح العولمة يرجع إلى صدور كتابين عام ١٩٧٠ الأول (لمارشال ماك لوهان) بعنوان "حرب وسلام فى القرية الكونية " والثانى (ليويجينسكى) بعنوان "أمريكا والعصر الإلكترونى " حيث تناول الأول دور التطورات الواسعة فى وسائل الاتصال فى

تحويل العالم إلى قرية صغيرة ، وركز الثانى على الدور الذى ينبغى إن تقوم به أمريكا فى قيادة العالم.

وعلـــى الرغم من أن مفهوم العولمة أصبح يتداول بكثرة فى الفترة الأخيرة ، إلا إننا نجـــد أن ردود الأفعـــال تجاه العولمة مازالت متباينة ، ومازال هناك اجتهادات فى وضع تصـــور محـــدد لمفهـــوم العولمـــة . فمصـــطلح العولمـــة هو تعريف للكلمة الإنجليزية Globalization والمقصـــود به إكساب نمط ثقافى أو اقتصادى أو سياسى صبغة العالمية، أى نقله من بوتقة المحدود إلى الفضاء اللامحدود والعالم اللامتناهى ليتجاوز إطار تفاعل الحـــدود الإقليمـــية الضـــيقة ، وحيث إن العولمة قد عرفت بداية وجودها داخل الولايات المـــتحدة الأمريكـــية فقـــد تعنى أمركة العالم أى انصهار العالم فى النموذج الأمريكى فى مختلف ميادين الاقتصاد والسياسة والثقافة.

ومـــن الجديـــر بالذكـــر أنـــه حدثت على المستوى العالمى بعض المتغيرات الدولية والإقليمية والتى ساعدت فى ظهور العولمة وسرعة انتشارها ومن أهمها ما يلى:

١- انهيار الاتحاد السوفيتى أحد أقطاب العالم فى النظام السابق لظهور العولمة .
٢- انتهاء الحرب الباردة بين قطبى النظام العالمى .
٣- إزالة الحواجز بين رؤوس الأموال .
٤- الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة فى مجال الإعلام والاتصالات .
٥- تزايد حركة التجارة والاستثمارات العالمية .

وعلـــى الـــرغم مـــن أن العولمة أصبحت واقعا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا يميز العالم الجديـــد، إلا أن الشواهد تشير إلى إنها لم تستقر بعد ، حيث كشفت وقائع مؤتمر منظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل عام ١٩٩٩ م بالولايات المتحدة الأمريكية عن وجود موجة مـــن المظاهرات والاحتجاجات التى صاحبته وهذا دليل قاطع على وجود خلل فى القواعد والمعايير التى ترتكز عليها العولمة ، مؤكدا على ضرورة مشاركة كافة الدول فى صياغة تلـــك القواعـــد والمعايير وضمان حقوق الدول النامية والفقيرة من أجل استقرار مفهوم العولمة.

ثانيا : التقدم العلمي والتكنولوجي :

لعل أهم ما يميز العصر الذى نعيش فيه هو الاستغلال الهائل لمنجزات العلوم وتسخير إمكاناتهـــا فى تقريب عنصرى الزمان والمكان ، حتى صار العالم كأنه قرية صغيرة ومع تضـــخم نفوذ العلم والتكنولوجيا زاد الأمل وزادت المخاوف... الأمل فيما يمكن أن يحققه العلـــم والتكنولوجـــيا مـــن خـــير للإنســـان ، والمخاوف مما يمكن أن يجلبه نفس العلم والتكنولوجـــيا من دمار وخراب للإنسان ، وأمام هذا كله أصبح لزاما على العقل والحكمة الإنسانية أن تزيد من فرص الأمل وتمحو فرص الدمار، ولكن للأسف ما يظهر فى الواقع عكس ما نتمناه.

ومن الجدير بالذكر أن العالم يمر اليوم بثورات علمية متلاحقة بدأت بثورة التكنولوجيا وما صاحبها من تقدم علمى مذهل ، وثورة المعلومات وما ارتبط بها من انفجار معرفى، ثـــم ثـــورة الاتصالات، وتتمحور التكنولوجيات الثلاثة: الحاسب الآلى ، والإلكترونيات، والاتصالات فى تكنولوجيا واحدة أصبحت سمة العصر وهى تكنولوجيا المعلومات .

وتفرض هذه الثورات التكنولوجية الثلاث التى تميز الحضارة الجديدة على دول العالم ضـــرورة وضع التعليم فى قمة أولوياتها ومراجعة أنظمته والتأكيد على ضرورة الارتقاء بجودتـــه ، وذلك لأن القرن الحادى والعشرين لن يستطيع أن يعيش فيه من لا يملك العلم والمعرفة ، حيث إن معظم الدراسات الحديثة تشير إلى تزايد خطى المعرفة وتضاعفها فى فـــترات زمنـــية وجـــيزة ، فمن المتوقع اكتشاف العديد من المعارف الجديدة عن طريق الهندسة الوراثية واكتشاف مصادر طاقة جديدة ، وظهور طرق إنتاج لم تكن موجودة من قبل وهذا كله سيلقى على الدول النامية الكثير من الأعباء وحتمية استيعاب هذه التطورات والتعامل معها بل وامتلاكها .

ومـــع تـــألق نجـــم العلـــوم والتكنولوجيا اصطبغ الجو العالمى بالمادية والابتعاد عن الجوانب الروحية ، وأصبح العالم مهيأ لانتشار فلسفات وعقائد أثرت بشكل مباشر وغير مباشـــر فى فكر الإنسان وفى علاقته باخوته بنى الإنسان ووسط هذا الجو كله بات لزاما على من يدينون بالأديان السماوية ، وفى مقدمتهم المسلمون إن يخوضوا المعارك الفكرية

المعاصـــرة لكـــى يثبـــتوا أن هذه الأديان قادرة على مواجهة مشكلات الحياة ومتطلباتها المتطورة وعلى إسعاد بنى الإنسان فى كل مكان وزمان ، ويحاولون .قدر استطاعتهم أن يصححوا الصورة التى ربطت بين الإسلام والإرهاب بالرغم من الدين الإسلامى دين مودة ورحمة ودين محبة وسلام، دين عدالة وحرية ومساواة، دين ينبذ العنصرية.

ولا يقتصر دور علماء وأبناء العالم العربى والإسلامى فى تصحيح صورة الإسلام بل يجب عليهم أن يمتد دورهم إلى دخول سباق التقدم العلمى والتكنولوجى على قدم المساواة مع أبناء المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا، وينبغى ألا يقتصر دور مجتمعاتنا الإسلامية على اســتهلاك مـــا تنتجه تلك المجتمعات من ثمار العلم والتكنولوجيا بل أن يشاركوا مشاركة فعالــة فـــى هذا الإنتاج حتى لا يتخلفوا عن ركب الحضارة والعلم. والعبرة هنا ليست فى قـــدرة المواطن العربى والمسلم على استهلاك إنتاج العلم والتكنولوجيا الحديثة، ولكن فى قدرتـــه على إنتاج ما يحتاج إليه من ثمار هذا العلم والتكنولوجيا كما دعا الدين الإسلامى الحنـــيف، وحـــتى لا يـــأثم المجـــتمع الإسلامى كله ولا ننسى إننا كنا أصحاب فضل على الحضارة الغربية الحديثة.

ثالثا: المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية :

تواجـــه الـــدول الناميـــة ومنها مصر وبقية الدول العربية فى إطار العولمة والثورة التكنولوجـــية تحديا آخر يتعلق بعنصر المنافسة العالمية وبصفة خاصة مع زيادة الانفتاح الاقتصادى بين دول العالم بعد توقيع اتفاقية الجات ، وبالتالى فنحن بحاجة إلى وقفة جادة للتعرف على آثار تحدى العولمة والثورة التكنولوجية وتداعياتها على الاقتصاد المصرى والعـــربى وعلـــى مستقبل التنمية وآفاقها المستقبلية للإقلال من الخسائر والأضرار التى يمكن أن تلحق بمسيرة التنمية والتكامل الاقتصادى العربى.

إن الـــنظام العـــالمى الجديد يسعى إلى مزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادى ليصبح الاقتصـــاد الحـــر هو المسيطر على النشاط الاقتصادى . ومع تزايد إطار تحرير التجارة العالمـــية وتزايد إعفاء الواردات من الرسوم ، بل إنهاء كافة أشكال الحماية الجمركية ، والاتفـــاق على وضع قواعد ومعايير لحماية حقوق الملكية الفكرية ، تدخل مصر والعالم العـــربى فى منافسة عالمية حيث تحكمها جودة منتجاتها وانخفاض أسعار إنتاجها ، حيث

إننا سنتعرض لقانون العرض والطلب والفيصل هنا سيكون القدرة التنافسية لأى بلد فى مواجهة البلدان الأخرى ، ولن تستطيع مصر إن تدخل هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الدول الأخرى . ولذلك تظهر أهمية التعليم والتدريب باعتبارهما أحد المحددات الإنتاجية لأى دولة .

ويزيد من أهمية تطوير التعليم وتحديثه نتيجة لهذا التقدم الاقتصادى السريع أنه قد بدأت بوادر فى تغيير بنية المهن وطبيعتها فلقد اختفت بعض المهن وظهرت مهن أخرى ، كما ستظهر تخصصات جديدة استجابة طبيعية لسرعة التقدم العلمى والتكنولوجى ، فمهنة المستقبل لن تتطلب جهدا عقليا بل تتطلب قدرة عالية على التفكير.

رابعا: تزايد أطماع الصهيونية فى المنطقة العربية :

تحالفت القوى الاستعمارية وأنشأت دولة إسرائيل فى فلسطين عام ١٩٤٨ بعد أن كان بلفور قد وعد اليهود بهذا الوطن القومى ولقد نشأت هذه الدولة الصهيونية والعنصرية بحجة إيواء اليهود الذين تم طردهم من ديارهم وشردوا على يد ألمانيا النازية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وذلك على حساب شعب فلسطين ، وخلال سنوات قليلة من إنشاء هذه الدولة الصهيونية تكشفت نواياها التوسعية و تكشفت أطماعها الدنيئة وأحقاد الصهاينة القديمة فتم الاعتداء على مصر عام ١٩٥٦ من جانب إسرائيل بمساعدة بريطانيا وفرنسا وفى عام ١٩٦٧ بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى عام ١٩٧٣ وفى حرب أكتوبر المجيدة لقن أبطال مصر إسرائيل درسا لن ينسى وأثبتت مصر للعالم أنها قادرة على استعادة أرضها بالقوة وبعد انتصار أكتوبر دعت مصر للسلام ونبذ الحروب ولكن مازالت إسرائيل ترفض السلام فمازالت تحتل الجولان السورية وتحتل الضفة الغربية وقطاع غزة علي الرغم من أن العرب جميعا قد مدوا أيديهم للسلام.

والأخطر من ذلك كله أن إسرائيل استطاعت أن تستعدى دول الغرب وحكوماتها ضد العرب والمسلمين واستثارت فيهم المخاوف القديمة من الحضارة العربية والإسلامية . وبمرور السنين تطور الصراع العربى الإسرائيلى إلى إن أصبح صراعا بين حضارتين حضارة الغرب القائمة على المادية والتكنولوجيا المتقدمة والتى تتخذ إسرائيل أداة وحليفة لها ، والحضارة العربية الإسلامية بتراثها وأمجادها القديمة وقيمها الروحية،وللأسف

بحاضرها الملئ بالتغيرات والتقلبات والصراعات والتخلف عن ملاحقة عجلة التقدم العلمى والتكنولوجى.

ومما زاد الطين بلة أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية من هجمات انتحارية على مبنى مركز التجارة العالمى بنيويورك ، ومبنى البنتاجون فى واشنطن وما أصاب المجتمع الأمريكى من هزه عنيفة فى داخله ، وللأسف لم تستوعب الولايات المتحدة الأمريكية الدرس ولم تدرس أسبابه، ومسبباته الحقيقية ولكنها أظهرت حقدها الدفين للإسلام والمسلمين على الرغم من أن جميع الدول الإسلامية رفضت ما حدث لها واستعدت للوقوف معها لمحاربة الإرهاب ولكنها أصرت على وضع تعريف خاص بها للإرهاب، تعريف وضعه الصهاينة فجعلت من الذين يناضلون من أجل تحرير أرضهم، من يدافعون عن حريتهم وشرفهم إرهابيين، وتركت الإرهاب الحقيقى المتمثل فى شارون والصهاينة ولم تتحدث عنهم على الإطلاق بل تساعدهم على كافة الأصعدة بالمال والسلاح وتقف بجانبهم فيما يسمى الآن بالأمم المتحدة الأمريكية.

إضافة لما تقدم نجد أن الدول العربية ومختلف البلدان النامية تواجه تحدى آخر وهو زيادة النفوذ الدولى والضغط على القرارات الوطنية حيث تحولت المرحلة الحالية من تجاوز الحدود ونطاق السيادة الوطنية إلى اختراق الحدود والهويات القومية والاقتصاديات والأسواق المحلية وقد تمكنت الدول المتقدمة من السيطرة على اقتصاديات العالم تحت مسمى محايد وهو الاقتصاد العالمى من خلال منظمات عالمية قوية مثل صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية، ونادى باريس ...... الخ.

لقد استدرجت الدول الغربية الدول العربية والنامية فى فخ التبعية الاقتصادية إلى غياب السيطرة على القرار السياسى والحصول على امتيازات تحولت إلى احتكارات وحقوق استغلال لموارد وثروات وأسواق الشعوب العربية والإسلامية . ولئن كانت قد اختفت منذ عقود الظاهرة الاستعمارية المباشرة إلا أنه من الثابت أن فرض النفوذ والتأثير على عملية صنع القرار السياسى وتأمين امتيازات ومصالح اقتصادية وعسكرية وتحقيق احتواء ثقافى كل ذلك يمثل نوعا من أنواع السيطرة والهيمنة.

وأمام كل هذا بات واضحا أن أمام المجتمع العربى والإسلامى واجب مقدس هو الذود عن كيانه المادى والعقائدى والصمود أمام التحدى الحضارى السافر الذى أوضح عنه تزايد الأطماع الصهيونية فى المنطقة ومساعدة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأطماع.

وبات واضحا كذلك أن هذا التحدى الحضارى لن توقفه الانتصارات العسكرية وحدها، بل إنه يتعين على كافة قوى المجتمع العربى ومؤسساته وتنظيماته أن تتوحد وتضاعف جهودها من أجل معركة أطول وأعمق هى مرحلة البناء والتقدم ، ودور التربية والمؤسسات التربوية فى هذا المجال دور عظيم الشأن . إن التربية عليها واجب تطوير المجتمع العربى بأكمله بحيث يصبح قادرا على مواجهة تحديات العصر ومواجهة هذا التحدى الحضارى .

التربية ومشكلات المجتمع :

أى مجتمع بشرى لا يخرج عن كونه جماعة كبيرة من الناس يعيشون فى إطار ظروف طبيعية وجغرافية لهم تاريخ مشترك وعادات وتقاليد مرتبطة بالظروف التى مر بها هذا المجتمع أو ذاك ، هذه المجموعة من الناس تتفاعل مع بعضها بصفة مستمرة وتجمعهم خصائص وسمات مشتركة ويخضعون معا لمجموعة من القوانين والأعراف ويسلكون فى حياتهم العادية سلوكا متشابها فى جملته ، ويؤمنون بقيم واحدة وإن اختلفوا فيما بينهم فى درجة هذا الإيمان .

والمجتمعات البشرية على اختلافها تجمعها هى الأخرى مجموعة من الخصائص والسمات ، وإن حدث تميز وتباين بين مختلف التجمعات البشرية ، وخصائص كل مجتمع بشرى تتميز بالتغير والتطور ، حيث إن المجتمعات البشرية جميعها فى تطور وتغير دائم ومستمر وإن اختلفت المجتمعات عن بعضها البعض فى درجة وسرعة التغير والتطور .

وعندما يحدث تطور لأى مجتمع من المجتمعات ، ويصيب هذا التطور كافة مكونات المجتمع (النظام الاقتصادى – النظام الاجتماعى – النظام السياسى – النظام التعليمى .... الخ) بدرجة متوازنة ومن ثم لا يحدث بها أى اضطراب، أما إذا أصاب التغيير أحد هذه

المكونات والخصائص دون المكونات الأخرى أو إذا حدث التغيير فى بعضها بسرعة أكبر من سرعته فى البعض الآخر فإن هذا يؤدى إلى نشوء ما نعرفه بالمشكلات الاجتماعية.

والمشكلات الاجتماعية تختلف فيما بينها من حيث درجة الشمول والاتساع فهناك من المشكلات ما تظهر آثارها على أفراد المجتمع جميعهم ،ومنها ما يصيب جماعات معينة فيه ، وتختلف المشكلات الاجتماعية فيما بينها كذلك من حيث العمق والأثر ، فمن المشكلات ما يكون أثره طفيفا يمكن التجاوز عنه ، على الأقل فى المدى الزمنى القريب ، ومنها ما تكون آثاره من الخطورة على حياة المجتمع وكيانه وتماسكه بحيث لا يمكن التغاضى عنها أو إغفالها.

مما تقدم يمكن أن نخلص بأن المشكلات الاجتماعية فى مجملها تنشأ بصفة عامة نتيجة للتغير الاجتماعى غير المتوازن الذى يصيب المجتمعات الإنسانية ، ونضيف إلى ذلك أنه كلما كان هذا التغير سريعا كلما أدى إلى سرعة نشوء المشكلات الاجتماعية وإلى ضخامة آثارها ، كما أنه عندما تتغير بعض عناصر أو مكونات المجتمع دون بقية العناصر الأخرى فإننا نقول إن المكونات والعناصر التى لم تتغير قد تخلفت ومن هنا تبرز أيضا مشكلة لهذا المجتمع.

ومن المعروف إن أى مجتمع إنسانى يتكون من عدد من السكان لهم خصائصهم وعاداتهم وتقاليدهم ، وإنهم يعيشون فى إطار مجموعة معينة من الموارد وتحكمهم قيم وأنظمة خاصة، كل هذا يدخل ضمن ما نسميه بمكونات المجتمع وعناصره ، بمعنى أن السكان هم أحد عناصر المجتمع والموارد عنصر آخر ، والعادات والتقاليد والقيم والأنظمة هى الأخرى عناصر من العناصر التى تدخل فى تركيب المجتمعات وتعطى لكل مجتمع شكله المجتمعى الخاص وهذه العناصر فى حالة تغير مستمر بحكم عوامل عديدة فإذا حدث وتغيرت خصائص السكان دون أن تتغير الموارد مثلا نشأت هناك مشكلة اجتماعية ، وإذا تغيرت الأنظمة والقوانين دون أن يصاحب هذا التغير تغير مماثل فى خصائص السكان فإن هذا يؤدى إلى نشوء مشكلة اجتماعية من نوع آخر . ولتوضيح هذا المثال الأخير فإننا سوف نفترض وجود مجتمع أراد قادته تحويله من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى هذا التحول لا يتم بنجاح بين عشية وضحاها وذلك لأن التحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع

صناعي يتطلب تغيرات عديدة فى أنظمة المجتمع وتقاليده وعاداته والقيم التى تحكم سلوكه بحيث إذا لم تتم هذه التغيرات بالشكل المناسب وفى الوقت المناسب نشأت هناك مشكلة اجتماعية قد تؤدى إلى فشل عملية التصنيع أو عرقلتها.

وجدير بالذكر إنه إذا تغيرت وتطورت بعض المجتمعات التى تعيش على سطح هذه الأرض دون أن تتغير أو تتطور المجتمعات الأخرى فإننا نطلق على المجتمعات التى لم تتغير ولم تتطور اسم المجتمعات المتخلفة.

ولكى نفهم طبيعة الدور الذى يمكن أن تلعبه التربية إزاء مواجهة المشكلات الاجتماعية فإنه يتعين علينا أن ندرك أن الإنسان بخصائصه وعاداته وسلوكه وقيمه هو المحور المشترك لكافة هذه المشكلات ، ومن ثم فإن مواجهة تلك المشكلات يحتم علينا أن نبدأ دائما بالإنسان ، ومن هنا يبدأ دور التربية وتبرز أهمية هذا الدور.

ففى مقدور التربية أن تزيد من وعى الأفراد بما يحيط بهم من مشكلات وبالأسباب التى أدت إليها وبإمكانها كذلك أن تغرس فيهم قيم وعادات الفكر والسلوك بما يساعدهم على فهم أبعاد المشكلات الاجتماعية وعلى تحليلها تحليلا علميا دقيقا . وفى إمكان التربية كذلك تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف التى تساعدهم فى حل المشكلات التى تعترض حياتهم .

بعض العوامل الاجتماعية التى تحدد الاحتياجات التعليمية ونوعياتها :

لقد برز جليا أن للتعليم دوراً أساسياً ورئيسيا فى تقدم المجتمع وتطوره ، وفى قدرة أى مجتمع على ملاحقة ركب التقدم ومن الواضح أن احتياجات أى مجتمع من المجتمعات من التعليم لاتتحدد من حيث الكم أو النوع فى فراغ أو بمعزل عن الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة ، وإنما تتحدد فى إطار مجموعة من العوامل نستطيع أن نبرزها فيما يلى:

أ - مستوى الطموح العام للمجتمع :

إن أى مجتمع يستهدف اللحاق بركب التقدم ومسايرة التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يتميز به عالمنا المعاصر فهذا يمثل صورة من صور الطموح التى يرسمها المجتمع

لمســتقبله فى إطار ظروفه الماضية والحاضرة وإمكاناته المستقبلية ، هذه الصورة التى يرسمها المجتمع لنفسه هى التى تحدد الأهداف التى يسعى المجتمع لبلوغها وبالتالى فإن أهدافه وفلسفته التعليمية تشتق على أساس مستوى الطموح الذى يسعى إليه ، فالمجتمع الذى يسعى للحاق بركب التقدم تزداد احتياجاته التعليمية ويزداد الطلب على التعليم ، بينما الـدول التى تفكر فى التقدم ولا تسعى إليه تقتنع عادة بأقل القليل من التعليم وبالطبع هذه الصـورة الأخـيرة قد بدأت تتلاشى وأصبحت معظم بلدان العالم تسعى إلى تطوير نظمها التعليمية بما يتلاءم مع رغبتها فى التقدم والرقى.

ب - مدى تقبل المجتمع للتعليم واستفادته منه :

كمـا يخـتلف الأفـراد عـن بعضهم فى مدى تقبلهم للتعليم واستفادتهم منه تختلف المجتمعات أيضا من حيث القيمة التى تلصقها بالتعليم ومن استفادتها من ثماره . نستطيع أن نلاحـظ هـذا بوضوح عندما نقارن بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية من حيـث الإقبال على التعليم ومدى الانتظام فى مدارسه والاستفادة من الفرص المتاحة لهم وكذلـك عـندما نقـارن بيـن المناطق الفقيرة فى المدن (المناطق العشوائية والأحياء المتميزة) وعندما نقارن بين تعليم البنات والبنين ، كل ذلك يؤثر على تقديرنا للاحتياجات التعليمية بحيث يمكن أن نأخذ فى الاعتبار المدى الذى يمكن لجموع السكان أن تستفيد فيه من فرص التعليم التى تتاح لهم . وفى كثير من الأحيان تضطر الدول إلى بذل جهد خاص لترغيـب الجماهـير فى المناطق الفقيرة أو الريفية فى التعليم وحثهم على الاستفادة منه وإبراز أهمية تعليم المرأة وهكذا .

جـ - نظرة المجتمع إلى تعليم المرأة :

ليسـت كـل المجتمعات تتساوى فى نظرتها إلى المرأة ومساواتها بالرجل فى ميدان التعليم، وتبين الدراسات التى قامت بها منظمة اليونسكو أن النسبة المئوية لتعليم البنات فى المدارس الابتدائية بالقياس إلى مجموع البنين فى هذه المرحلة يختلف من بلد إلى بلد آخـر تـبعا للنظرة العامة إلى تعليم المرأة فى كل بلد . وبالطبع فإن الفوارق فى التعليم الثانوى والعالى بين نسبة الذكور ونسبة الإناث تزداد فى هاتين المرحلتين بالقياس للتعليم الابتدائى . ونحن عندما نحاول التعرف على أسباب هذه الفوارق نجد فى مقدمتها الظروف

الاقتصادية وظروف الزواج المبكر، ووراء كل هذا وذاك نجد موقف الناس واتجاهاتهم العقلية والنفسية نحو المرأة ذاتها ودورها فى المجتمع.

د – مدى التباين الثقافى فى المجتمع :

توجد فى بعض الدول ثقافات متعددة لا ثقافة واحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند .... الخ وترجع هذه الظاهرة إلى وجود أعداد كبيرة من السكان ينتمون إلى قوميات مختلفة أو طوائف دينية متباينة أو جماعات لغوية متعددة أو غير ذلك.

ولما كانت الاحتياجات التعليمية تتحدد ليس على أساس احتياجات القوى العاملة وحدها وإنما بالاستناد إلى المتطلبات الثقافية والحضارية للمجتمع فإنه يصبح من الضرورى أن تأخذ مثل هذه الدول فى الحسبان عند تقدير الاحتياجات التعليمية مدى التعدد الثقافى الموجود بها . ويمكن أن تحاول هذه الدول الاستفادة من التعليم فى أن تجعل له دورا أساسيا وهاما فى الحيلولة دون تصارع هذه الثقافات أو تعارضها، وأعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت إلى حد كبير فى هذا المجال كما يجب على التعليم فى المجتمعات المتباينة ثقافيا أن يلبى الاحتياجات الخاصة بكل ثقافة وأن ينمى فيها تدريجيا الميل إلى التقارب والتآلف تحت شعار وحدة الأمة.

هـ – الخصائص الديموجرافية :

ويقصد بها الخصائص التى ترتبط بمجموع السكان وأهمها معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وما يترتب على هذه وتلك من معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بوجه عام ، والمعروف أن الدول النامية بصفة عامة تتميز بمعدلات مواليد عالية بينما نجد أن الدول المتقدمة تقل فيها معدلات المواليد بشكل كبير. ويترتب على زيادة معدلات المواليد فى الدول النامية زيادة الطلب على المؤسسات الخدمية بوجه عام والمؤسسات التعليمية بوجه خاص .

وهناك ظاهرة ديموجرافية خطيرة الأثر على طاقات البلدان النامية من الناحية التعليمية ، وهذه هى ظاهرة (فتوة السكان)فنجد أن من هم دون سن العشرين تتجاوز نسبتهم ٥٠% من مجموع السكان ولهذه الظاهرة الديموجرافية تأثيرها الخطير الشأن على شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وما يعنينا من كل ذلك هو ضخامة

الأعباء التعليمية التى تلقيها على عاتق تلك البلدان فى الوقت الذى تشكو فيه من قصور مواردها بوجه عام.

وبناء على ما تقدم وبعد هذا العرض النظرى لطبيعة المجتمع وما يواجهه من تحديات،يجدر بنا عرض بعض القضايا المعاصرة التى يئن بها المجتمع المصرى وكيف يمكن للتربية ان تسهم فى حلها وتطوير المجتمع والنهوض به.

المراجع

١- بيل جيتس : المعلوماتية بعد الإنترنت " طريقة المستقبل " ترجمة عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة ، العدد ٢٣١، الكويت ، مارس ، ١٩٨٨.

٢- حسن محمد حسان : طفل ماقبل المدرسة الابتدائية، مكتبة الطالب الجامعى ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦.

٣- خلاف خلف الشاذلى : "آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة" ، مجلة شئون عربية ، العدد ١٠٥ ، مارس ٢٠٠١.

٤- عبد الخالق فؤاد ، خالد إبراهيم : "تفعيل سياسات التعليم الثانوى الثانوى بدول العالم الثالث فى ضوء العولمة" ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية – جامعة القاهرة ، العدد الثانى عشر ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٨.

٥- محمد لبيب النجيحى : الأسس الاجتماعية للتربية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٨١.

٦- مصطفى عبد الغنى: الجات والتبعية الثقافية ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩.

٧- نادية يوسف كمال : اتجاهات حديثة فى صيغ السياسة التعليمية ، مستقبل التربية العربية، المجلد السابع ، العدد ٢٠١، يناير ٢٠٠١.

٨- وليد محمود عبد الناصر : بناء النهضة من الماضى والحاضر والمستقبل ، رؤية تاريخية لشروط ومقومات النهضة ، جريدة الأهرام ، ٢٠٠١/٧/٥.

9- Danaiger, Kurt, Socialization, Penguin, Modern psychology, penguin Books, England, 1976.

10- Peterson T., Looking to the Future Defining the Challenge in Education, School Businen Affairs Vol.62, No. 6, Iune, 1996.

الفصل الثانى

التربيـــة

وقضية عمالة الأطفال

- عمالة الأطفال فى مصر (الحجم والخصائص)
- القوانين والتشريعات الخاصة بعمالة الأطفال عالميا ومحليا .
- التوافق أو التعارض بين قانونى التعليم الأساسى والعمل .
- التأثير المتبادل بين ظاهرة عمالة الأطفال والتعليم الأساسى
- قوى الجذب والطرد التى تدفع بالأطفال إلى سوق العمل.
- الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال .
- مواجهة المشكلة.

الفصل الثانى

التربية وقضية عمالة الأطفال

مقدمة

إن ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر الهامة التى تشغل مساحة كبيرة من اهتمامات المسئولين على المستويين الوطنى والدولى ، لما لها من أبعاد وما يترتب عليها من آثار فى مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية ، حيث إن تشغيل الأطفال يعرضهم لظروف لا تتلاءم مع قدراتهم الجسمية مما ينعكس على حالتهم الصحية والنفسية ويتسبب فى حرمانهم من الحصول على القدر المناسب من التعليم نتيجة لتخلفهم عن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية أو لتسربهم منها ، ويزداد الأمر خطورة إذا أخذنا فى الاعتبار أن التعليم الأساسى يعتبر مرحلة متصلة ويشكل الحد الأدنى لتكوين المواطن.

وتجمع القوانين والتشريعات السماوية والوضعية على الاهتمام بأمر الطفل وتأكيد حقوقه ورعايته وحمايته من كافة ضروب الإهمال والتعذيب والقسوة، ويجب ألا يسمح له بأى حال من الأحوال تولى حرفة أو عمل قد يضر بصحته أو يعوق تعليمه أو يعترض طريق تنميته من الناحية البدنية والعقلية والخلقية والنفسية ويجب أن تتاح له فرصة الترفيه عن نفسه باللعب والرياضة وأن يستمتع بحقه فى التربية والتعليم ، وأن يعيش طفولة سعيدة آمنة مستمتعا بما حوله راضيا بهم.

وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها منظمة العمل الدولية ، وصدور القوانين التى تحرم تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن معينة ، فإن الإحصاءات توضح ارتفاع نسبة العاملين منهم وخاصة فى الدول النامية ، حيث ذكرت إحصاءات منظمة العمل الدولية أن نسبة المشتغلين ممن هم أقل من (١٥) سنة إلى إجمالى قوة العمل فى بعض الدول النامية مثل بنجلاديش وباكستان والهند هى (١٩,٦% ، ٩,١% ، ٥,٦%) على التوالى . فى حين أن هذه النسبة فى بعض الدول الأخرى الأكثر تقدما تصل إلى الصفر ، كما تشير إحصاءات هيئة اليونسيف إلى أن حوالى (٧%) من الأطفال الأقل من (١٥) سنة يعملون على مستوى العالم ، وأن الأطفال يكونون حوالى (١١%) من قوة العمل فى البلدان الآسيوية، و(١٧%) من قوة العمل فى البلدان الأفريقية.

وعلى المستوى القومى ذكرت إحصاءات الأمم المتحدة أن نسبة الأطفال الذكور فى مصر والذين يمارسون نشاطا اقتصاديا تقدر بـ (٩,٦%) من جملة السكان الذكور فئة العمر (٠ – ١٥) سنة ، وتشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد الأفـراد الذيـن يعملون وتتراوح أعمارهم بين (٦) سنوات وأقل من (١٥) سنة بلغ (١٤٧٢٦٠٠) طفل أى بنسبة (١٠,٨%) من إجمالى قوة العمل.

ومعظـم هـؤلاء الأطفال يمارسون أعمالا هامشية بدون أجر ثابت ، مثل العمل فى الـورش الحرفية (حدادة – سمكرة – خراطة – نجارة – ميكانيكا – دوكو ... وغيرها) وبـيع المـناديل الورقـية والجرائد اليومية وتلميع الأحذية والخدمة فى منازل الأغنياء والميسورين ، ومنهم من يمارسون التسول فى محطات القطارات ووسائل النقل المختلفة أو فى مواقف انتظار السيارات .

وهـناك أيضـا فئة أطفال الشوارع وهم الذين يتخذون من الشارع بمعناه العريض المكان المعتاد للسكن أو العمل أو الاثنين معا دون عناية أو إشراف من شخص راشد أو مسـئول ، ويوجـد نوع من التشابه بين الأطفال العاملين وأطفال الشوارع حيث يتعرض كلاهمـا لمخـتلف ألوان المخاطر والاستغلال ، ويحرم الكثير منهم من الحماية والرعاية القانونـية والاجتماعـية والأسرية والنفسية والصحية مما يدفعهم إلى الانحراف فى تيار الجريمة والعنف والسخط على المجتمع .

وفى ضوء ما سبق يتضح مدى خطورة هذه الظاهرة وضرورة تسليط الضوء عليها لمعـرفة أسـبابها الحقيقية ومن ثم محاولة وضع تصور وقائى علاجى للحد من تفاقمها وتحسـين حال من التحقوا بسوق العمل فعلا من الأطفال وعليه تم تقسيم الموضوع إلى عدة محاور على النحو التالى :

١- عمالة الأطفال فى مصر (الحجم والخصائص)
٢- القوانين والتشريعات الخاصة بعمالة الأطفال عالميا ومحليا .
٣- التوافق أو التعارض بين قانون التعليم الأساسى وقانون العمل .
٤- علاقة التأثير المتبادل بين ظاهرة عمالة الأطفال والتعليم الأساسى
٥- أسباب تفشى ظاهرة عمالة الأطفال.
٦- الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال.
٧- دور التربية فى التصدى لهذه الظاهرة .

التعريف ببعض المصطلحات :

أ – عمالة الأطفال :

عمالـــة الأطفـــال مصطلح ذو مدلول واسع ، ويقصد به فى هذا البحث اشتغال الطفل لحســاب الغير فى سن ما قبل الخامسة عشر ، بشكل منتظم أو غير منتظم مما قد يتسبب فى حرمانه من حقه فى التعليم سواء بالتخلف عن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية أو التوقف عن مواصلة الدراسة قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسى .

ومن التعريف السابق يمكن استنتاج بعض الاعتبارات التى تحكم طبيعة عمل الطفل كما يقصده هذا البحث وهى:

١- أن يكـــون عمل الطفل لحساب أشخاص آخرين غير أسرته ، وعليه فإن عمل الطفل فـــى مشروعات الأسرة – والتى تتم غالبا فى غير أوقات الدراسة – لا يندرج ضمن هذا التعريف.

٢- أن يكون التحاق الطفل بهذا العمل فى سن ما قبل الخامسة عشر ، أى أنه يتزامن مع فترة الدراسة بالتعليم الأساسى .

٣- أن يكون هذا العمل سببا فى تعطيل الطفل عن مواصلة الدراسة الإلزامية، سواء اكان عملا منتظما – صبى فى ورشة ، عامل فى مزرعة – أو عملا غير منتظم مثل العمل الموسمى .

ب – التعليم الأساسى :

هو الحد الأدنى من التعليم اللازم لتكوين شخصية الفرد ، ويمتد على مدار ثمانى أو تســع سنوات متصلة فى شكل حلقتين ، الأولى مدتها خمس أو ست سنوات ، والثانية مدتهــا ثــلاث سنوات ، ويلتحق به الطفل عند بلوغه سن السادسة وينتهى منه فى سن الــرابعة عشرة أو الخامسة عشرة ، ومن أبرز خصائصه الإلزام والعمومية والمجانية ، وهو أحد الحقوق الرئيسية التى يجب على الدولة أن توفرها لأطفالها أينما كانوا .

ونناقش الآن محاور البحث الأساسية وهى :

المحور الأول : عمالة الأطفال فى مصر (الحجم والخصائص)

علـــى الرغم من غياب الإحصاءات الدقيقة الخاصة بظاهرة عمالة الأطفال ، إلا أن معظـــم الـــتقديرات تشير إلى أن هناك ما يزيد عن (١,٤) مليون طفل تحت سن ١٥ سنة

يعملون فى ظروف صعبة ، من بينهم ما يقرب من نصف مليون طفل تحت سن (١٢) سنة يمارسون أعمالا هامشية بدون أجر ثابت، ويتضمن الجدول التالى توصيفا لهذه الفئة من الأطفال .

جدول (١)
التوزيع النسبى للمشتغلين من الأطفال
لفئتى العمر (٦ – ١١) ، (١٢ – ١٤) طبقا لبعض الخصائص

الخصائص	فئة العمر (٦-١١) %	(١٢-١٤) %	المجموع %
أ – المستوى التعليمى :			
– أقل من (١٠) سنوات	٤٥,٨	–	١٨,٦
– أمى	٣٢,٠	٦٢,٥	٤٩,٧
– يقرأ ويكتب	٢١,٨	١٦,٥	١٩,١
–أقل من مستوى الإعدادى	٠٠,٤	٢١,٠	١٢,٦
ب – منطقة الإقامة			
– ريف ومناطق عشوائية	٨٨,٣	٨٣,٧	٨٥,٦
– حضر	١١,٧	١٦,٣	١٤,٤
جـ – الجنس			
– ذكور	٤٩,٧	٥٦,٨	٥٣,٨
– إناث	٥٠,٣	٤٣,٢	٤٦,٢
د – النشاط الاقتصادى			
– قطاع الزراعة	٨٦,١	٧٢,٢	٧٧,٨
– قطاع التصنيع والورش	٦,٠	١٠,٨	٨,٨
– قطاع البناء والتشييد	٠,١	٢,٤	١,٦
– قطاع البيع والتجارة	٥,٢	٨,٤	٧,١
– قطاع الخدمات	٢,٦	٦,٢	٤,٧
هـ – المرحلة الدراسية المقابلة	الحلقة الأولى من التعليم الأساسى	الحلقة الثانية من التعليم الأساسى	
و – المجموع			
– العدد بالألف	٥٣١,٠	٧٧٨,٠	١٣٠٩
– النسبة المئوية	%٤٠,٦	%٥٩,٤	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء

ومـــن الجـــدول (١) يمكـــن استخلاص بعض خصائص العمالة صغيرة السن ، فبالنســـبة لحالـــتهم التعليمـــية توضـــح بـــيانات الجـــزء (أ) مـــن الجـــدول أن (١٨,٦%) من إجمالى هؤلاء الأطفال يقل عمرهم عن (١٠) سنوات ، وبالتالى ليس لهم حالة تعليمية محددة ، بينما (٤٩,٧%) منهم أميون ، و(١٩,١%) يقرءون ويكتبون ، و(١٢,٦%) أقـــل مـــن مستوى الإعدادى ، وتعكس النسب السابقة حقيقة هامة وهى أن حوالى (٧٠%) من مجموع الأطفال العاملين أميون، وأن حوالى (٢٠%) منهم من السهل أن يرتدوا إلى الأمية ثانية نظرا لعدم ممارستهم ما تعلموه من المهارات المعرفية، وعليه فـــإن ظاهرة عمالة الأطفال تمثل أحد المنابع التى تساعد على استمرار تفشى الأمية بين أبناء المجتمع المصرى.

وتشـــير بـــيانات الجـــزء (ب) أن معظـــم العامليـــن مـــن الأطفـــال وبنســـبة (٨٥,٦%) يـــتواجدون فى المناطق الريفية والعشوائية ، على حين يعمل الباقون منهم ونســـبتهم (١٤,٤%) فى الحضر ، ويرجع هذا التفاوت الكبير فى تواجد هؤلاء الأطفال بكل من الريف والحضر إلى أن الأنشطة الاقتصادية بالريف – ومعظمها أنشطة زراعية – تستقطب الأطفال الصغار فى سن مبكرة لكونها لا تتطلب مهارات عالية ، هذا بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى كالمستوى الاقتصادى المتدنى ، وانخفاض مستوى الوعى الثقافى والتربوى لدى أولياء الأمور ، وقلة الاهتمام بتعليم البنت ، ولذا يلاحظ أن مشاركة الإناث فى هذه الظاهرة مشاركة واضحة حيث بلغت نسبتهن (٤٦,٢%) من العدد الإجمالى كما ورد فـــى بـــيانات الجـــزء (جـــ) ، ناهيك عن ظاهرة التفكك الأسرى التى تتصف بها المناطق العشوائية وما يترتب عليها من ضغط نفسى واجتماعى قد يضطر بعض الأطفال إلـــى أن يـــتخذوا من الشارع (أسفل الكبارى ومحطات القطارات) مكانا للإقامة والعمل والتسول .

ويدعم ما سبق بيانات الجزء (د) والتى توضح أن هؤلاء الأطفال يتوزعون على الأنشطة الاقتصادية كالتالى :

- (٧٧,٨%) يعملون فى قطاع الزراعة .
- (٨,٨%) يعملون فى قطاع التصنيع والورش
- (٧,١%) يعملون فى قطاع البيع والتجارة

- (٤,٧%) يعملون فى قطاع الخدمات
- (١,٦%) يعملون فى قطاع التشييد والبناء .

مما سبق يمكن استخلاص الآتى :

١- ضخامة ظاهرة عمالة الأطفال فى مصر .
٢- غالبية العاملين من الأطفال أميين ويصعب محو أميتهم مستقبلا ، وأنهم جميعا فى سن التعليم الأساسى .
٣- التواجد الكبير لهذه الظاهرة فى الريف والمناطق العشوائية عنها فى الحضر .
٤- مشاركة الإناث فى هذه الظاهرة مشاركة واضحة حيث تقترب نسبتهم من نسبة الذكور .
٥- استحواذ قطاع الزراعة على غالبية العاملين من الأطفال .

المحور الثانى : القوانين والتشريعات الخاصة بعمالة الأطفال عالميا ومحليا

من الطبيعى أن الطفل بطبعه وقدرته الضئيلة فى حاجة إلى حماية تشريعية تقتضيها النظرة الدينية والإنسانية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، فالأطفال يشكلون نسبة كبيرة فى مجتمع اليوم ، كما أنهم كل مجتمع الغد ، وما يؤثر فيهم اليوم سيرتد علينا فى المستقبل ، وانطلاقا من ذلك صارت عمالة الأطفال مشكلة اجتماعية عالمية، ودفعت الحكومات إلى وضع التشريعات والقوانين الخاصة بالأطفال وعمالتهم.

وقد عنيت الدساتير والتشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية برعاية الطفل وحمايته من العمل فى سن مبكرة وما يتعرض له من أضرار ، ووضعت الضمانات التى يمكن للأطفال العمل فى ظلها ، وحددت شروطا للعمل من حيث السن وساعات العمل وأوجه الرعاية التى ينبغى توفيرها للطفل العامل ، فعلى المستوى الدولى بدأ الاهتمام بمخاطر تشغيل صغار السن عقب إنشاء منظمة العمل الدولية فى عام ١٩١٩ ، وتوالى صدور الاتفاقيات الدولية التى تنظم تشغيل صغار السن فى الأنشطة المختلفة :

- فصدرت أول اتفاقية رقم (٥) لسنة ١٩١٩ بشأن الحد الأدنى للسن التى يجوز فيها تشغيل الأحداث فى الأعمال الصناعية (١٤) سنة.
- ثم صدرت الاتفاقية رقم (٧) لسنة ١٩٢٠ بشأن الحد الأدنى للسن التى يجوز فيها تشغيل الأحداث فى الأعمال البحرية (١٤) سنة)

- الاتفاقية رقم (١٠) لسنة ١٩٢١ بشأن الحد الأدنى للسن التى يجوز فيها تشغيل الأحداث فى العمل الزراعى (١٤) سنة ، وبمقتضى الاتفاقية رقم (٥٩) لسنة ١٩٣٧ عدل من الاستخدام إلى (١٥) سنة .
- الاتفاقية رقم (١٥) لسنة ١٩٢١ بشأن الحد الأدنى للسن التى لا يجوز فيها تشغيل الأحداث كصيادين (١٨) سنة .
- الاتفاقية رقم (١٧) لسنة ١٩٢١ بشأن الفحص الطبى الإجبارى للأحداث والشباب الذين يشتغلون فى السفن (١٨) سنة .
- الاتفاقية رقم (٩٠) لسنة ١٩٤٨ أوصت بألا تزيد مدة تشغيل الأحداث تحت سن (١٨) سنة عن سبع ساعات يوميا وحرمت تشغيلهم ليلا.
- الاتفاقية رقم (١١٢) لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد السن الأدنى لمن يسمح لهم بالعمل كصيادين (١٥) سنة .
- كذلك ظهر الاهتمام بالأطفال وبلغ قمته عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دور انعقادها الرابع عشر بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩ القرار الدولى رقم (١٣٨٦) بشأن حقوق الطفل وشمل عشرة بنود ، وجاء بشأن حق حماية الطفل (الحدث) من العمل فى البند التاسع من إعلان حقوق الطفل أنه يجب حماية الطفل من كل أشكال الإهمال والقسوة والاستغلال وألا يكون موضوعا للمتاجرة ولا يتولى عملا يضر بصحته أو تعليمه أو يعيق نموه الجسمى أو العقلى .
- الاتفاقية رقم (١٢٣) لسنة ١٩٦٥ والتوصية رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٥ بشأن الحد الأدنى لمن يسمح لهم بالعمل تحت الأرض فى المناجم (١٨) سنة
- ثم صدر تعديل شمل الاتفاقيات السابقة وذلك بما قررته الاتفاقية رقم (١٣٨) لسنة ١٩٧٣ إذ قضت برفع الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث فى كافة الأنشطة الاقتصادية إلى (١٥) سنة .

وعلى المستوى المحلى نجد أن مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت بلدا زراعيا ، ليس فيه من صناعة إلا ما كانت تخضع لنظام الطوائف المهنية ، إلى أن ألغى فى عام ١٨٩٠ .

وفى مطلع القرن العشرين بدأت الصناعات بمفهومها الحديث تنشأ فى مصر ، ولم يكـن تشغيل الأطفال منظما تشريعيا ، إلا أنه عندما زادت خطورة عمل الأطفال والأضرار الـناتجة عـنها تدخل المشرع المصرى لأول مرة ، وأصدر أول قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٠٩ بشـأن تنظيم تشغيل الأطفال (الأحداث) فى معامل حلج القطن وكان من أهم ما تضمنه :

- حظـر استخدام الأطفال الذين لم يتموا التاسعة من عمرهم فى معامل حلج القطن أو السماح لهم بالدخول فى عنابر العمل .
- مـنع اسـتخدام الأطفال الذين يتراوح سنهم من التاسعة إلى الثالثة عشر ما لم يكن بيدهم شهادة صادرة من السلطة المختصة موضحا فيها سن الحدث وصلاحيته للعمل المتقدم إليه.
- حظر تشغيل الأطفال فى الغرف التى فيها الآلات المعروفة باسم الغربال والعفريتة .

ومع تقدم الصناعة لم يعد القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٠٩ كافيا لحماية الأطفال، واسـتمر الحـال إلى أن أصدرت الحكومة عام ١٩٣٣ القانون رقم (٤٨) لتنظيم تشغيل الأطفال فى الصناعة الذى كفل حماية الأحداث بعدم تشغيلهم دون الثانية عشر ، ومن ثم لا يجـوز لهـم قبل بلوغهم هذه السن الاشتغال فى الصناعة وتحديد ساعات عملهم اليومى بحيث لا يزيد عن سبع ساعات يوميا ، ولا يجوز لهم قبل بلوغ هذه السن العمل ليلا .

ثـم توالـت القوانين بعد ذلك إلى أن صدر قانون العمل المعمول به حاليا الصادر برقم (١٣٧) لسنة ١٩٨١ وقد حدد هذا القانون الأعمال التى يجب أن يلتحق بها الطفل ، كذلـك ألـزم صاحب العمل بالتأمين على الطفل ، وعمل بطاقة له وتدريبه حسب قدراته الجسمية والعقلية ، وتحديد ساعات العمل والراحة وإعطائه الأجر للطفل بنفسه.

وفيما يلى بعض الضمانات التى كفلها هذا القانون :

أ – الحد الأدنى لسن العمل :

يـنظم القـانون عمالـة الأحـداث فى سن (١٢ – ١٧) سنة فى المجالات غير زراعـية وينص فى مادته رقم (١٤٤) على حظر تشغيل أو تدريب الصبية من الإناث والذكـور قبل بلوغهم اثنتى عشرة سنة كاملة ، يستثنى من ذلك عمال الزراعة البحتة ، وقد صدرت قرارات وزارية أخرى تنص على رفع السن المسموح بها لمزاولة العمل تبعا

لمـــدى مخاطـــر ومشقة هذا العمل، حيث حدد القرار الوزارى رقم (١٢٩) لسنة ١٩٨٢ الأعمال والصناعات التى لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت أعمارهم عن (١٥) سنة ، وأيضـــا تم تحديد الأعمال والصناعات التى لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت أعمارهم عن (١٧) سنة بالقرار الوزارى رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨٢ .

ب – الشروط الصحية

ينص القرار الوزارى رقم (١٤) لسنة ١٩٨٢ فى شأن نظام تشغيل الأحداث على بعض القواعد الصحية الواجب توافرها عند تشغيل الأحداث مثل:

- لا يجـــوز تشـــغيل الحدث إلا بعد تقديمه شهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض وتقرر لياقته الصحية وقدرته على مزاولة العمل .
- التزام صاحب العمل بتوقيع الكشف الطبى الدورى على الحدث مرة على الأقل كل عام وكذلك عند انتهاء خدمته لإثبات حالته ، بما فى ذلك تقديم الطعام المناسب له .
- ضرورة وجود صندوق إسعافات أولية فى المنشأة .

جـ – الشروط الإدارية :

يحـــدد قـــانون العمـــل رقـــم (١٣٧) لســـنة ١٩٨١ والقـــرار الـــوزارى رقم (١٤) لسنة ١٩٨٢ بعض الشروط الإدارية التى يلزم اتباعها عند تشغيل الأحداث ومنها:

- لا يجوز تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات فى اليوم الواحد على أن تتخللها فترة أو أكـــثر لتـــناول الطعام والراحة لا تقل فى مجموعها عن ساعة واحدة وبحيث لا يعمل الحدث أكثر من أربع ساعات متصلة .
- يحظـــر تشغيل الحدث فيما بين السابعة مساء والسادسة صباحا ، كما يحظر تشغيله ساعات إضافية أو فى أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية .
- علـــى صاحب العمل الذى يقوم بتشغيل حدث أو أكثر أن يحرر كشفا بأسماء الأحداث وســـنهم وتاريخ استخدامهم وأن يعلق نسخة من هذا الكشف فى مكان بارز بالمنشأة وأن يبلغ الجهة المسئولة عن المراقبة بأسماء هؤلاء الأحداث .

رؤية تربوية لمضمون قانون العمل المصرى :

إن الــرؤية الــتربوية الفاحصة لمضمون قانون العمل الخاص بصغار السن وما يرتبط به من قرارات وزارية تتضح الآتى :

١- أن القانون يخلو من أية إشارة تحث على الاهتمام بتعليم الحدث سواء من قبل أسرته أو مــن قبل صاحب العمل ، واكتفى فقط بتحديد الشروط والقواعد الصحية والإدارية الواجــب توافرها عند تشغيل الحدث ، وكان من الأحرى أن ينص القانون إضافة لما سبق على ضرورة إجادة الحدث القراءة والكتابة كشرط لاشتغاله ، على أن يتولى مكتب القوى العاملة بالمنطقة اختبار الحدث والتأكد من اجتيازه هذا الشرط .

٢- أن القــانون يــنظم عمالــة الأحــداث فى المجالات غير الزراعية وخاصة الأعمال الصــناعية وأعمــال المــناجم وهــذه تشكل نسبة منخفضة ، على حين أن العمالة الزراعية تشكل النسبة العظمى (٧٧,٨%) من مجموع عمالة الأطفال و الأحداث ، بالإضــافة إلــى أن العمل الزراعى لا يخلو من أخطار تهدد صحة الطفل ؟الحرارة الشديدة والغبار وأخطار التعامل مع الآلات الزراعية والمبيدات الحشرية ، واستثناء العمالة الزراعية من تطبيق أحكام قانون العمل يفتح الباب على مصراعيه أمام أرباب العمل الزراعى للاستعانة بالأطفال والأحداث فى إنجاز أعمالهم بالشكل الذى يناسبهم وبالشــروط التى يحددونها مما قد يؤثر سلبا على انتظام هؤلاء الأطفال بالمدرسة ، وأيا كانت الأسباب والدواعى التى تستلزم مشاركة الأطفال فى هذه الأعمال الزراعية فإنه لا يجب ترك الأمر بدون أية ضوابط خاصة فى مجتمع ينفق الأموال الطائلة للحد من نسبة الأمية بين أبنائه .

المحور الثالث: التوافق أو التعارض بين قانون التعليم الأساسى وقانون العمل

هناك علاقة وثيقة بين نصوص قوانين العمل الموضوعة لحماية الأطفال والأحداث وبين قوانين التعليم الإلزامى ، ويتضح هذا المعنى إذا علمنا أن القوانين التى تحظر تشغيل صــغار الســن لا يقتصر أثرها على المحافظة على صحتهم وإفساح الفرصة أمامهم لنمو أجسادهم ، خوفا من أن تعتريها علة إذا ما صرح لهم بالعمل طول الوقت قبل بلوغ السن المقــررة ، بل إن هذه القوانين تستهدف – أيضا – مساعدة الأطفال على توجيه نشاطهم وجهدهــم لحضــور دراسة كاملة والعمل على الإفادة من الدروس التى يتلقونها ومن ثم

حصولهم على المعرفة الأساسية التى تهيئ لهم الاستمتاع بحقهم فى أن يحيوا حياة طيبة، وفــوق هــذا وذلك فــإن التعليم الإلزامى يقوم حائلا دون تشغيل الأطفال قبل بلوغ السن المناسـبة فى البلاد التى لم يوضع فيها بعد قانون يعين حدا أدنى للسن التى يسمح فيها بتشغيل الطفل أو فى الحالات التى يصعب فيها تنفيذ قانون كهذا .

وببحث العلاقة بين الحد الأدنى للسن التى تشترطها قوانين العمل للأطفال والسن الــتى ينتهى عندها التعليم الإلزامى – طبقا لما تنص عليه قوانين التعليم – نجد أن هناك احتمالات ثلاثة هى :

الاحتمال الأول : أن تكون السن التى ينتهى عندها التعليم الإلزامى أقل من السن الــتى يــباح فيها تشغيل الأطفال ، وهذا معناه أن الأطفال يقضون فترة انتظار دون عمل مــثمر ومفــيد ، ومن ثم يتعرضون لبعض الانحرافات الخلقية والمضار الجسمية نتيجة للفراغ الذى يعانون منه أو لاستغلالهم فى عمل ما استغلالا لا يقره القانون .

الاحــتمال الــثانى : وهو أن تكون السن التى يباح فيها تشغيل الأطفال أقل من الســن الــتى ينتهى عندها التعليم الإلزامى ، وهذا معناه أن القوانين نفسها تشجع على تشغيل الأطفال قبل الانتهاء من فترة التعليم الإلزامى ، ومن ثم زيادة نسب التسرب والفاقد فى التعليم .

الاحــتمال الثالث : وهــو تساوى السن التى ينتهى عندها التعليم مع الحد الأدنى للسن التى يسمح فيها للطفل أن يلتحق بعمل ما ليتكسب منه ، وهذه هى الحالة المثالية، ولذا وجب التنسيق بين الهيئات المشرفة على التعليم والمشرفة على العمل بهدف الوصول إلى هذه الحالة.

وبتطبيق ما سبق على قانونى التعليم والعمل فى مصر يتضح الآتى:

- تنص المادة (١٥) من قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ الصادر فى التاسع من أغسطس ١٩٨١ على الآتى : " التعليم الأساسى حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم ، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء وأولياء الأمور بتنفــيذه وذلــك علــى مدى تسع سنوات دراسية ، ويتولى المحافظون كل فى دائرة اختصاصــه إصــدار القــرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة للآباء وأولياء

الأمــور علــى مســتوى المحافظــة كما يصدرون القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين على مدارس التعليم الأساسى فى المحافظة وعليه تصبح السن التى ينتهى عــندها التعلــيم الإلزامى فى مصر هى (١٥) سنة وذلك بعد إعادة السنة السادسة للحلقة الأولى من التعليم الأساسى .

- تــنص المادة (١٤٤) من قانون العمل رقم (١٣٧) لسنة ١٩٨١ الصادر فى السادس مــن أغســطس ١٩٨١ على أنه " يحظر تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتى عشرة سنة كاملة " أى أن القانون يجيز العمل لمن بلغ اثنتى عشرة سنة كاملة.

ممــا ســبق يمكن القول أن هناك بعض التعارض بين قانونى التعليم والعمل على الــرغم مــن صدورها فى نفس الوقت – أغسطس ١٩٨١ – فالأول يعتبر أن الإلزام فى التعليم يمتد حتى سن (١٥) سنة ، والثانى يصرح بالعمل لمن يبلغ سن (١٢) سنة ، أى أن القوانين تسمح للطفل أن يلتحق بالعمل قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسى ، وقد يكون ذلك أحد الأسباب التى تساعد على تسرب الطفل من المدرسة واتجاهه إلى سوق العمل.

المحــور الــرابع: علاقــة التأثير المتبادل بين ظاهرة عمالة الأطفال والتعليم الأساسى

يمكن القول أن هناك علاقة تأثير متبادل بين ظاهرة عمال الأطفال ونوعية – كيف – التعلــيم الأساســى ، وهــذه العلاقــة ذات شقين بمعنى أنه إذا كان تسرب الأطفال فى المدرســة والتحاقهم بسوق العمل يؤثر تأثيرا سلبيا على كفاءة التعليم الأساسى فإنه فى المقــابل تســاهم نوعية التعليم الأساسى من حيث الجودة أو هبوط المستوى فى رفع أو خفض نسبة العمالة بين الأطفال ، وفيما يلى تفصيل أكثر لشقى هذه العلاقة:

أولا : تأثير عمالة الأطفال على التعليم الأساسى

تتضــح أهمية التعليم الأساسى فى كونه يمثل القاعدة الأساسية للسلم التعليمى ، وأنه السبيل لإعداد المواطن المستنير المنتج ، وهو أيضا أداة الفرد فى التعرف على بيئته واكتساب المعارف الأساسية والخبرات التى تمكنه من مواصلة تعليمه فى المراحل الأعلى أو شــق طــريقه فى حياته العملية داخل البيئة التى يعيش فيها ، ومن هذا المنطلق كان اهــتمام الدولــة بهــذه المرحلة التعليمية فجعلتها حقا أساسيا لكل الأطفال على السواء وألزمت نفسها بتوفير الإمكانات المادية والبشرية التى تجعل هذا الحق فى متناول الجميع،

علـــى أن يلتزم أولياء الأمور بإرسال أبنائهم للمدرسة بانتظام حتى نهاية المرحلة ، وإلا فإن النتيجة هى عرقلة جهود الدولة وصعوبة تحقيق الهدف من التعليم الأساسى ، وعليه فإن التحاق الطفل بسوق العمل وتركه المدرسة قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسى له تأثيره السلبى على هذا النوع من التعليم والمتمثل فى الآتى :

١- تقلـــيل أعـــداد التلامـــيذ بالتعليم الأساسى ، ويمكن ملاحظة ذلك بمقارنة عدد تلاميذ مـــرحلة التعليم الأساسى بالعدد الكلى للأطفال الذين هم فى نفس المرحلة العمرية ، حيث تشير إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نسبة التلاميذ المقيديـــن بالتعلـــيم الأساسى تصل إلى حوالى (٧٠,٩%) من إجمالى عدد الأطفال الذين هم فى سن التعليم الأساسى ، وجدير بالذكر أن عمالة الأطفال ليست هى العامل الوحيد وراء انخفاض هذه النسبة فهناك عوامل أخرى تسهم فى ذلك .

٢- ارتفـــاع نسب التسرب والغياب والرسوب ، فالتحاق الطفل بعمل دائم معناه انقطاعه عـــن الدراسة ، وإذا التحق الطفل بعمل لا يستلزم الانقطاع الكامل عن المدرسة فإنه ســـيظل مقـــيدا بهـــا ولكنه يكون أقل انتظاما فى الحضور ومتابعة الدراسة ويتكرر رسوبه حتى ينقطع نهائيا عن المدرسة.

٣- زيادة الهدر والفقدان فى التعليم فقد كشفت إحدى الدراسات الإحصائية عن وجود فاقد فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى يقدر بنحو (٢٧%) من الجملة بين المدخلات والمخرجات ، وكذلك وجود فاقد فى الحلقة الثانية قدره (٣٥%) ، كما أثبتت دراسة أخـــرى أن الهـــدر الناجم عن التسرب وتكرار الرسوب فى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى يقدر بنحو (١/٣) مجموع تكلفة التعليم فى هذه المرحلة.

٤- زيادة رصيد المجتمع من الأميين ، حيث إنه من المتوقع للتلميذ الذى يترك المدرسة قبل أن يتم مرحلة التعليم الأساسى أن يرتد للأمية ثانية ، ويزداد هذا التوقع إذا تركها التلميذ قبل إتمام الحلقة الأولى من التعليم الأساسى ، وهكذا فإن تفشى ظاهرة العمالة بيـــن الأطفال تمثل منبعا لا ينضب للأمية يضيف المزيد إلى رصيدها ويعمق جذورها ويضاعف تكاليف البرامج الموجهة لمكافحتها.

ثانيا : تأثر عمالة الأطفال بمستوى النظام التعليمى

يؤثـــر مستوى نظام التعليم الأساسى فى رفع أو خفض نسبة العمالة بين الأطفال فكلما كان النظام التعليمى أجود ساعد على اجتذاب الطفل للمدرسة ومن ثم الحيلولة دون اشـــتغاله فـــى ســـن مبكرة والعكس صحيح أيضا ، ومن الأهمية بمكان أن نتعرف على العوامـــل الـــتى تقلل من جودة وفعالية التعليم الأساسى وتشجع على تسرب التلاميذ إلى سوق العمل وفيما يلى أهمها :

١- ضعف قدرة المؤسسات التعليمية على الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الإلزام ، إذ أن نسبة عدد الأطفال الملتحقين بالصف الأول الابتدائى إلى جملة عدد الأطفال الذين هم فى سن الإلزام لا تتعدى (٨٥%) وقد يكون ذلك راجعا إلى سوء توزيع الخدمات التعليمية توزيعا جغرافيا عادلا ، وقلة عدد المبانى المدرسية .

٢- ضـــعف مستوى أداء المعلمين وتباين مؤهلاتهم ، فواقع التعليم الأساسى يظهر أنه يضم مجموعات غير متجانسة من المعلمين حيث تتعدد مؤهلاتهم وتتباين مستوياتهم، بالإضـــافة إلـــى أن بعضـــهم يعد غريبا على مهنة التدريس ممن يكلفون عن طريق القـــوى العاملة للعمل فى ميدان لم يسبق إعدادهم له ، والبعض منهم دون المستوى العلمى والمهنى ، وفى ظل هذه الظروف لا غرابة فى أن تصبح المدرسة عامل طرد لبعض التلاميذ .

٣- بـــطء تطوير المناهج وتحديثها ، فمازال ارتباطها بحياة التلاميذ ومشكلات المجتمع ارتباطا ضعيفا ، ويغلب على بعضها الطابع النظرى وجفاف الأسلوب ، كما أنها تفتقر إلى الترابط الفكرى بين المقررات المختلفة ، إضافة إلى سوء طباعة وإخراج الكتاب المدرسى وتأخر وصوله للتلميذ أحيانا.

٤- اعـــتماد طـــرق الـــتدريس فـــى معظمها على الإلقاء والترديد وافتقارها إلى عنصر التشويق وقلة استخدام الوسائل التعليمية وما يرتبط بها من رحلات علمية وزيارات ميدانية ، مما يترتب عليه شعور التلميذ بالملل والنفور من جو المدرسة.

٥- ضـــعف العلاقة بين المدرسة والمنزل ، وتراخى الإدارة المدرسية فى تطبيق قوانين الإلزام ومعالجة أسباب عدم انتظام التلميذ بالمدرسة.

٦- تدنـــى مســتوى الخدمات المقدمة للتلميذ وافتقار المبنى المدرسى للشروط الصحية والمواصفات القياسية ، فبعض الأبنية المدرسية تفتقر إلى وجود المختبرات والمعامل والملاعب وحجرات الأنشطة والمكتبة ، كما أن بعضها يخلو من دورات المياه إضافة إلى ارتفاع نسبة الرطوبة وضيق الفصول وارتفاع كثافتها ونقص التهوية والإضاءة.

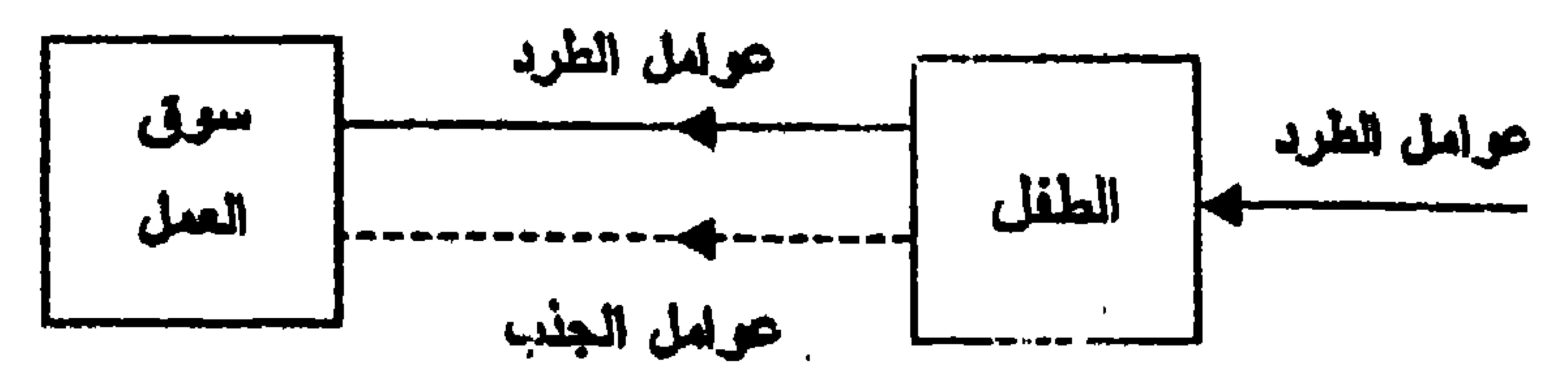
وإذا كان هبوط النظام التعليمى سببا فى دفع بعض التلاميذ إلى سوق العمل ، فإن هـناك عوامل أخرى تسهم فى رفع نسبة العمالة بين الأطفال وهذا هو موضوع السطور التالية.

المحور الخامس : أسباب تفشى ظاهرة عمالة الأطفال

عـند الحديـث عـن العوامـل المسـببة لعمالة الأطفال لا يفوتنا أن لكل مجتمع خصوصـيته ولكـل حقـبة تاريخـية ملابساتها ولكل تطور اجتماعى واقتصادى بناءاته وملامحـه المتميزة ، لذلك تختلف العوامل المسببة لعمالة الأطفال من مجتمع لآخر ومن زمـن لآخـر حسـب طبيعة وظروف وزمان ومكان المجتمع ، وإن خصوصية المجتمع وظروفه تسهمان فى تشكيل نوعية الحياة .

ويمكن تخيل الوضع المأساوى لأطفال العالم إذا ما علمنا أن أكثر من (١٠٠) مليون طفل فى العالم تخلت عنهم أسرهم وهذا يدفع بهم إلى العمل المضنى أو التسول ، كما أن هناك أكـثر مـن (٥٠) مليون آخرين يعملون فى ظروف غير آمنة أو مضرة بالصحة ، وأن (١٣٠) مليون محرومون من التعليم ، و(١٥٥) مليون طفل دون سن الخامسة فى بلدان الجنوب يعيشون فى ظروف الفقر.

وعـند الحديـث عـن أسـباب تفشى ظاهرة عمالة الأطفال فإنه يمكن تصنيفها فى مجموعتين من العوامل : إحداهما تعمل كقوة طاردة تدفع الطفل إلى سوق العمل ، وتعمل الثانية كقوةجاذبة تجتذب الطفل إلى هذه السوق ، وهكذا تتوحد القوتان فى الاتجاه كما فى الشكل الموضح مما يشجع على التحاق الطفل بالعمل فى وقت يكون أحوج فيه للاستمتاع بطفولـته وبممارسة واحدا من أهم حقوقه وهو حقه فى التعليم ، وفيما يلى عرض لهذين النوعين من العوامل :



شكل توضيحى لعوامل الطرد والجذب
المسئولة عن عمالة الطفل

أولا : عوامل الطرد

١- عوامل تتعلق بالطفل نفسه مثل عدم الرغبة فى مواصلة التعليم نتيجة لتدنى مستوى تحصيله عن مستوى أقرانه فى الفصل وشعوره بالحرج ، فالرسوب المتكرر يترتب عليه الشعور بالدونية ، ومن ثم الهروب من المدرسة أو التسرب منها ، هذا بجانب فارق العمر الزمنى بين التلميذ وزملائه الذين سبقوه فى التعليم والمعاملة السيئة التى قد يلاقيها التلميذ ، كل ذلك يؤدى إلى كراهية التلميذ للمدرسة ومناهجها ونشاطها ومن ثم الارتداد للأمية والتوجه إلى سوق العمل فى سن مبكرة .

٢ - عوامل تتعلق بالأسرة ؛ فالبيئة الأسرية المتصدعة والمتمثلة فى التفكك الأسرى ، وهجرة رب الأسرة ، والخيانة الزوجية والطلاق ، وانتشار بعض المفاهيم الخاطئة – لدى أولياء الأمور – عن التعليم وخاصة تعليم الإناث ، وانخفاض مستوى الوعى التربوى والثقافى ، كل ذلك وغيره يؤدى إلى ترك الأطفال للمدرسة والالتحاق بالعمل .

ومن أهم العوامل المتعلقة بالأسرة والمتسببة فى عمالة الأطفال : عامل الفقر والرغبة فى تحسين مستوى دخل الأسرة ، وقد ورد فى تقرير لمكتب العمل الدولى أن السبب الرئيس لهذه الظاهرة فى البلاد النامية هو الفقر والتخلف الاقتصادى ، فحينما يكون الأطفال مضطرين للعمل لكى يعولوا أنفسهم أو عائلاتهم تصبح الضرورة الاقتصادية أقوى من أى قانون يرمى إلى إبعادهم عن ميدان العمل والتفرغ للدراسة .

ومن العوامل المسببة لهذه الظاهرة أيضا هى كثرة عدد أفراد الأسرة وارتفاع معدلات النمو السكانى ، مما يثقل كاهل الأسرة ويضعف قدرة المؤسسات

التعليمية لمواجهة هذا التزايد السكانى ومن ثم تدنى كفاءتها ، وهنا يكون قرار الالتحاق بالعمل ليس نابعا من الطفل نفسه ، بل من الأسرة ، اعتقادا منها أنها تساعده على اختيار حرفة يكسب منها عيشه فيما بعد .

٣ – عوامل تتعلق بالنظام التعليمى ؛ فكلما كان النظام التعليمى أجود ساعد على اجتذاب الطفل وانتظامه فى الدراسة وعدم اشتغاله فى سن مبكرة والعكس صحيح وقد سبق الإشارة لأهم العوامل التى تقلل من جودة وفعالية التعليم الأساسى تحت عنوان تأثر عمالة الأطفال بمستوى النظام التعليمى ، ومن ثم تسرب التلاميذ من المدرسة والتحاقهم بسوق العمل فى سن مبكرة.

٤ – عوامل تتعلق بالناحية اللائحية ؛ ويقصد بذلك عدم التوافق بين القوانين المحددة للسن الدنيا للتشغيل وسن الانتهاء من التعليم الأساسى (الإلزامى) حيث تسمح قوانين العمل باشتغال الطفل فى سن (١٢) سنة ، أى قبل الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسى بسنتين أو ثلاثة ، وكأن القوانين تعمل بطريقة غير مباشرة على التحاق التلميذ بسوق العمل قبل إتمام التعليم الأساسى ، ويرتبط بما سبق صعوبة التوفيق بين مواعيد الدراسة وفترات العمل الزراعى الموسمى ، وإن كانت هناك محاولات من جانب المسئولين للتغلب على هذه العقبة إلا أنه لا يمكن الجزم باختفاء تأثيرها على انتظام التلاميذ بالمدرسة .

ثانيا : عوامل الجذب

وتتمثل فى الآتى :

١– ارتفاع أجور الصبية والعمالة مقارنة بالعائد المادى من التعليم ، بالإضافة إلى أن عمل الطفل فى سن مبكرة يحقق عائدا ماديا سريعا دون أن يكلف الأسرة نفقات تعليمه ، على حين أن التعليم المدرسى يستلزم الإنفاق لفترات طويلة كما أن عائده المادى لا يكفى لتحقيق رغبات وطموحات المتعلم ، ولذا فإن الأسر التى تدفع بأبنائها للعمل فى سن مبكرة نتيجة عدم مقدرتها على مواصلة التعليم تنظر إلى التعليم على أنه مضيعة للوقت وأن العمل هو أفضل استثمار لأنه سريع وملموس .

٢- تفضيل أرباب العمل الاستعانة بصغار السن نظرا لتدنى أجورهم مقارنة بأجور الكبار، ولكونهم لا يطالبون بحقوقهم فى الأجازات والعلاوات وغيرها ، بالإضافة إلى أنهم لا يكلفون أرباب العمل رسوم تأمينية ومعاشات لعدم بلوغهم السن القانونية ، ويساعد فى ذلك – أيضا – خلو نظام العمل والإنتاج من التعقيدات التكنولوجية ، وصعوبة تطبيق القوانين الخاصة بتحريم تشغيل الأطفال وعلى وجه الخصوص فى الأماكن الريفية والنائية حيث يكون السكان متباعدين ونظام الرقابة على العمل غير دقيق ، وهكذا فإن عمالة الأطفال تتميز بخلوها من الشروط والالتزامات والتأمين الاجتماعى والضرائب مما يسهل جذب الطفل إلى سوق العمل وخاصة فى المناطق الفقيرة التى توجد بها أغلب الأنشطة غير الرسمية .

٣- الظروف والمتغيرات التى يشهدها المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة مثل طغيان القيم المادية ، وهجرة العمالة الماهرة للدول العربية النفطية ، وازدهار بعض الصناعات الصغيرة وانتشار الورش والمعامل والهجرة الداخلية لبعض المناطق الجديدة ، مما يترتب عليه نقص أعداد العمالة فى بعض التخصصات وارتفاع الأجور ومن ثم اجتذاب صغار السن إلى سوق العمل ، ويضاف لما سبق عامل الهجرة ، سواء أكانت من الريف إلى الحضر أو للبلاد العربية حيث يعتبر الدافع الاقتصادى والمادى هو الدافع الرئيس وراء هذه الهجرة ، فالعامل حينما يهاجر من القرية إلى المدينة لا يكون ذلك بغرض الاستفادة من الخدمات التعليمية المتاحة وإنما لزيادة دخله وسد احتياجاته وتشغيل أبنائه فى الأعمال الحرفية بدلا من اشتغالهم فى الأعمال الزراعية.

٤- ضيق فرص العمل أمام حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وارتفاع نسبة البطالة بينهم، ومن ثم اشتغال بعضهم بالحرف المختلفة خاصة بعد تخلى الحكومة عن سياسة توظيف الخريجين ، مما جعل بعض أولياء الأمور يفقدون الثقة فى التعليم كوسيلة لتحقيق الأمان الوظيفى واختصار هذا المشوار بإلحاق أبنائهم بعمل ما فى سن مبكرة.

٥- المغريات التى يقدمها بعض وسطاء العمل حينما يستقدمون صغار السن من الريف ليخدموا فى منازل الأثرياء مبررين ذلك بأن هؤلاء الأطفال يتمتعون بالعيش فى

ظروف أفضل مما يجدونه فى منازلهم ويشجع هذا التصرف عدم خضوع هذه الأعمال لأية ضوابط .

المحور السادس : الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال

مع أن تشغيل صغار السن قد يسهم بصورة جزئية فى زيادة دخل الأسرة ، وأيضا فــإن تعليم الصغار حرفة مبكرا قد يؤدى بهم إلى المزيد من المهارة عندما يكتمل نموهم ممــا يســاعد علــى ســد العجــز فــى بعض الحرف التى تأثرت بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعــية ، إلا أن تفشي ظاهرة تشغيل الأطفال ينجم عنها العديد من الآثار السلبية – خاصة على المدى البعيد – مثل:

١- تعــرض الأطفــال لظــروف عمل قد لا تتلاءم مع قدراتهم الجسمية مما يهدد نموهم الطبــيعى ويعرض صحتهم للخطر ويؤدى إلى تأخير نموهم البدنى والعقلى والثقافى والمهــنى والســلوكى ، حيــث إنهم غالبا ما يعملون فى أماكن مزدحمة وتفتقر إلى الإضــاءة والــتهوية ، ولا يوجــد بها التدابير اللازمة للأمن الصناعي والوقاية من المخاطــر مــثل الملابس الخاصة بالعمل أو غطاء الوجه الواقى أو القفاز وطفايات الحريق التى يفترض وجودها فى كل موقع صناعى وأدوات الإسعافات الأولية .

٢- زيــادة فرص الإصابة المزمنة مثل أمراض الجهاز التنفسى نتيجة التعرض للأتربة والغبار والكيماويات والإصابة بالبلهارسيا وأمراض التسمم خاصة العاملين منهم فى المجال الزراعى .

٣- حرمان هذه الفئة من طفولتهم فى سن مبكرة ، فهم لم يعيشوا طفولتهم كما ينبغى لا مــن الناحية الصحية أو الناحية الاجتماعية أو الترويحية أو التثقيفية ، وتتضح هذه الصــورة إذا قارنا بين حال هؤلاء الأطفال ونظرائهم من أبناء الأسر الميسورة حيث المــدارس الخاصــة الراقــية ، والتردد على الأندية والرحلات والنزهات والمتابعة الصحية وغير ذلك .

٤- الحــرمان مــن التعليم أو الحصول على قد ضئيل منه لا يحول دون الارتداد للأمية ثانية، ومن ثم لا يستطيع الطفل تفهم أسرار عمله مستقبلا ومتابعة ما يحدث فيه من تطــور ، ويدعم هذا المعنى ما ورد فى تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة من أن

العمـــل القائم على العلم هو أهم الضمانات التى تحقق للمواطن إنسانيته ومكانته فى مجتمعه ، كما أنه الوسيلة الفعالة لتنمية الموارد الاقتصادية وتحقيق التقدم .

٥- صـــعوبة تحقـــيق الأهداف المنشودة للتعليم الأساسى نتيجة لما يواجهه من تأثيرات ســلبية تنجم عن تسرب بعض التلاميذ إلى سوق العمل قبل إتمام المرحلة الأساسية حتى نهايتها ، وقد سبق الإشارة إلى هذه التأثيرات بشئ من التفصيل.

٦- الانحـــراف الخلقى وتعود هؤلاء الأطفال بعض السلوكيات الضارة كالتدخين وتعاطى المخدرات والبذاءة فى التعبير ، وذلك لتفشى مثل هذه العادات بين من يكبرونهم فى العمـــل – وخاصـــة فى المجال الحرفى – ومن ثم انتقال عدواها إلى الصغار ، هذا بالإضافة إلى غيبة الرقابة والتوجيه من قبل أسرة الطفل.

٧- التأثير النفسى السئ وشعور الطفل بالدونية نتيجة لتعرضه للعقاب البدنى والمعنوى بشكل مبالغ فيه من جانب من يكبرونه فى العمل – بحجة أنهم يعلمونه – وغير ذلك من ألوان المعاملة السيئة ، إضافة إلى طول فترة العمل اليومى والتى غالبا ما تخلو من وقت للراحة على حين يستمتع بها الكبار.

٨- دفـــع كثير من الأطفال إلى حرف وأعمال لا تتفق مع ميولهم نتيجة لالتحاقهم بها فى ســن مبكرة لا تنبئ بوضوح عن طبيعة هذه الميول ، كما أن التحاقهم بهذه الحرف والأعمال غالبا ما يكون لظروف أسرية أو بيئية مفروضة عليهم .

٩- تأثـــر مســـتوى الإنـــتاج فى المجالات التى يعمل بها الأطفال سواء من حيث الكم أو الكـــيف ، فكثـــيرا ما يعتمد الكبار على هؤلاء الأطفال فى إنجاز أعمال تتطلب مهارة عالية وتفوق قدراتهم الجسمية والفنية ومن ثم تكون النتيجة أقل مما هو مرغوب .

١٠- ضـــعف الـــروابط الأســـرية ، حيث إن عمل الطفل وتقاضيه أجرا يجعله مستقلا بنفســـه بعض الشئ ، فهو يشترى وجبة الغذاء لنفسه ، ويخرج فى الصباح للورشة ولا يرجع للمنزل إلا فى وقت متأخر مما يضعف العلاقة بينه وبين أسرته.

١١- زيادة الجرائم وأنواعها نتيجة اختلاط الأطفال بالكبار وأصحاب السوء والسوابق، مما يجعل الطفل لديه معلومات ودراية فى مجال السرقة وتناول المسكرات ، كما أن

بعض محترفي الجرائم يستغلون هؤلاء الأطفال في تنفيذ جرائمهم وخصوصا تجار المخدرات والممنوعات بشكل عام .

المحور السابع : دور التربية في مواجهة المشكلة :

إن المسائل المتعلقة بصحة الأطفال وتعليمهم وحمايتهم هي بوجه عام مسائل متشابكة يصعب علاجها بشكل منفرد ، ولذا لابد من التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات التي تستهدف رفاهية الأطفال بحيث يظل تشغيلهم في أضيق الحدود طوال فترة التعليم الأساسي ويلزم لذلك:

١- ضرورة التوافق والتكامل بين قوانين العمل وقوانين التعليم بما يحقق تساوى السن الدنيا للعمل مع سن الانتهاء من التعليم الأساسي بهدف الحيلولة دون تشغيل الطفل قبل الانتهاء من التعليم الأساسي وعليه فإنه يلزم رفع الحد الأدنى لسن العمل المنصوص عليه في قانون العمل رقم (١٣٧) لسنة ١٩٨١ ليكون (١٥) سنة بدلا من (١٢) سنة .

٢- تجويد التعليم في مرحلته الأساسية ، ومن وسائل ذلك الاستيعاب الكامل لكل من يبلغ سن الإلزام ، وتجاوز الأهداف التربوية الضيقة إلى أهداف أوسع وأعمق ، والارتقاء بمستوى إعداد المعلم ومستوى أدائه لعمله ، وتطوير الكتاب المدرسي ، والتخطيط السليم للمباني المدرسية ، والقضاء على الفترات المسائية ، والعودة إلى نظام اليوم الكامل ، والحد من كثافة الفصول ، والعناية بالأثاث والتجهيزات والمرافق ، وتهيئة المكان المناسب لكل تلميذ داخل الفصل

٣- تخفيف حدة الضغط الاقتصادي على الأسر ذات الدخول المنخفضة كإجراء وقائي لإبعاد أطفالهم عن ميدان العمل المبكر ، وذلك بإعفاء أبنائهم من المصاريف المدرسية ومنحهم إعانة معيشية كالزى المدرسي والمساعدات المالية وبعض الأدوات الكتابية .

٤- الجدية في تطبيق مفهوم الإلزام بمرحلة التعليم الأساسي والإبلاغ عن المخالفات وفرض الغرامات المالية على أولياء الأمور الذين لايرسلون أطفالهم بانتظام إلى

المدرسة ، وزيارة منازل التلاميذ غير المنتظمين فى الدراسة لمعرفة الأسباب ومحاولة علاجها.

٥- ضرورة تنظيم عمالة الأطفال فى المجال الزراعى والخدمى بنفس الطريقة التى تنظم بها عمالتهم فى الأعمال الصناعية .

٦- تنظيم حملات للتوعية بالنتائج السلبية لتشغيل صغار السن مع تكثيف هذه الحملات والبرامج فى المناطق التى يكثر فيها تشغيل الأطفال .

٧- تضمين قانون العمل بندا ينص على اعتبار إجادة القراءة والكتابة شرطا أساسيا لالتحاق صغار السن بأى عمل خاص أو حكومى ، وفرض عقوبات وغرامات مالية على كل صاحب عمل يسمح بتشغيل أطفال لديه قبل إتقانهم مهارتى القراءة والكتابة .

٨- تنظيم دراسات ليلية للأطفال الذين التحقوا بالعمل فعلا وتشجيعهم على المواظبة عليها على أن يساهم أرباب العمل فى تمويل هذه الدراسات .

٩- ضرورة تعاون السلطات المحلية – مجالس القرى والمدن – ووحدات الشئون الاجتماعية والسلطات التعليمية مع مكاتب القوى العاملة فى الإشراف على تشغيل الأطفال لضمان أن عملية التشغيل تتم وفق الإطار الذى يحافظ على صحة الطفل وحقوقه ، وكشف الحالات المخالفة لبنود قانون العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها .

١٠- منع الأشخاص الذين أدينوا بجرائم لا أخلاقية والمشتبه فيهم من تشغيل الأطفال لديهم حفاظا على أخلاق الطفل وعدم تعرضه لما قد يشجعه على الانحراف .

١١- التوسع فى افتتاح المزيد من مراكز التوجيه المهنى لاستيعاب الأعداد المتسربة من التعليم وتوجيه هؤلاء الأطفال إلى المهن والحرف التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم ، مع إدخال التخصصات التى تناسب ظروف البيئة فى تلك المراكز .

١٢- الاهتمام بالبرامج الدينية الموجهة للأطفال العاملين لتوعيتهم بأمور دينهم وتعاليمه والتمسك بالفضيلة والأخلاق الحسنة والأمانة .

١٣- توعــية أصحاب الأعمال والأطفال والعاملين وأولياء الأمور بالأعمال الخطرة التى يحرم تشغيل الأطفال فيها .

المراجع

١- ثريا سيد أحمد : الأوضاع المتغيرة لظاهرة عمالة أطفال الشوراع فى التسعينات ، دراســة اجتماعــية للحالــة المصــرية ، مجلة المجلس العربى للطفولة والتنمية، ع (٨) ، ١٩٩٩ .

٢- ثــناء يوسف العاصى : مستقبل أطفال الشوارع – سيناريو متشائم ، الندوة العلمية الأولى لقسم علم النفس بكلية التربية كفر الشيخ ، جامعة طنطا ، ١٩٩٨.

٣- الجهــاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ – ١٩٩٠ ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١.

٤- ــــــــــــــ : نتائج بحث العمالة بالعينة ، دورة ١٩٨٨ .

٥- سامى عريفج : علم النفس التطورى ، الأردن – عمان، دار مجدلاوى ، ١٩٨٧.

٦- ســامى عسر : "دور المجلس العربى للطفولة والتنمية فى التصدى لظاهرة أطفال الشــوارع عربــيا . أطفال الشوارع الظاهرة والأسباب" ، مجلة المجلس العربى للطفولة والتنمية، ع (٢)، ١٩٩٩ .

٧- عبد الوهاب فريد : "أطفال الشوارع" ، ندوة أطفال الشوارع بالمركز القومى لثقافة الطفل ، بحوث ودراسات ، ع (١٢)، ١٩٩٦.

٨- علــى ذكى ثابت : الفاقد الكمى فى التعليم الإعدادى فى جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المنيا – كلية التربية ، ١٩٨٠.

٩- القــانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل وفقا لآخر تعديلاته ، الطبعة الرابعة ، القاهرة : ١٩٨٥ ، مواد ١٤٣ – ١٥٠ .

١٠- القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم ، مادة ١٥ .

١١- قــرار وزارى رقــم ١٢ بــتاريخ ٦ /١٩٨٢/٢ فــى شأن تحديد الأعمال والمهن والصــناعات الــتى لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت سنهم عن١٥ سنة.

١٢- قرار وزارى رقم١٣ بتاريخ ٦ /٢ /١٩٨٢ فى شأن تحديد الأعمال والمهن والصناعات التى لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت سنهم عن ١٧ سنة.
١٣- قرار وزارى رقم ١٤ بتاريخ ٦ /٢ / ١٩٨٢ فى شأن نظام تشغيل الأحداث والظروف والشروط والأحوال التى يتم التشغيل فيها.
١٤- كارل روجرز : "عصابات الأطفال" ، رسالة اليونسكو ، ع (٨) ، ١٩٩١.
١٥- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجى " التعليم والعمل "، تقرير مقدم إلى رئيس الجمهورية عن أعمال المجلس فى دورته الثانية عشرة ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٤ ، يونيه ١٩٨٥.
١٦- ________ : " الهدر والفقدان فى قطاع التعليم والبحث العلمى "، تقرير مقدم إلى رئيس الجمهورية عن أعمال المجلس فى دورته الثانية عشرة ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٥.
١٧- محمد سيد فهمى : أطفال الشوارع مأساة حضارية فى الألفية الثالثة ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية، ٢٠٠٠.
١٨- مكتب العمل الدولى : "الحد الأدنى من السن الذى يجيز الالتحاق بالعمل" ، مجلة رسالة اليونسكو ، العدد ١٤٩ ، نوفمبر ١٩٧٣ .
19- Alexander , R . C : " Education of the physician in child Abuse" Pediatric Clinics of North America , Vol. 37 , NO. 4 , August 1990 .
20- Angel , R . G ; and Angel , J . L : " Physical Co- notbidity and Medical Care in Children with Emotional Problems " Public Health Rep , Mar- Apr 1996 , Vol. 3 , No. 2 .
21- Barker , G ; and Knaul F : " Exploited Entrepreneurs " Street and Working Children Developing Countries " CHILDHOPE , No.1 , U . S .A Inc , 1991 .
22- CHILDHOPE : " Evidence from Around the World Points to Increasing Violence Against Street Children", Vol. 3 , June 1991 .
23- CHILDHOPE : Fact Sheet on Violence Against Street Children, 1991 prepared by CHILDHOPE , U.S.A International Movement on Behave of street Children , Feb 1991

24- Guhl , Nora Louise , The Economic Determinants of Fertility in Metropolitan cairo : The Role of child Labour , Unpublished ph.D Dissertation of Education , University of Chicago , 1989 .

25- Saad , S : " Dropping out of Basic Education Schools" paper presented to the symposium on Child Laboor in Egypt by the National Center for Social and Criminological Research in Cooperation with UNICEF , 1986 .

26- The Central Agency for Public Mobilization and Statistics & The united Nations Children's Fund , the State of Egyptian Children , Cairo, 1988 .

27- U.N ., Year Book of labour Statistics , Geneva : I . L . O ., 1978

28- ……,Year Book of labour Statistics , Geneva : I . L . O ., 1984.

الفصل الثالث

التربية وقضية الدروس الخصوصية

- مقدمة
- النشأة والتطور
- الماهيـــــة
- الأســـباب
- الآثـــــار
- استراتيجية المواجهة

الفصل الثالث

التربية وقضية الدروس الخصوصية

مقدمة

أصبحت الدروس الخصوصية من المشكلات المتفاقمة والتى طفت على سطح الحياة الاجتماعية بإلحاح فى الأعوام الأخيرة ، وقد انتشرت هذه الظاهرة انتشارا واسعا فى جسم التعليم المصرى ، وفرضت نفسها قصراً على حياتنا الاجتماعية ، مما يجعل منها واقعا اجتماعيا يصعب التخلص منه ، ومن مظاهر هذا الانتشار شمولها جميع المراحل التعليمية ومعظم الأسر المصرية فى مختلف الأماكن والبيئات والفئات والطبقات ، وانتشارها داخل المدارس الحكومية والخاصة ومدارس اللغات التى تقدم عادة خدمة تعليمية أفضل ، الأمر الذى يوشك أن يجعل من هذه الدروس الخصوصية إحدى الظواهر الاجتماعية التى تعززها ظروف تاريخية واجتماعية معقدة .

وتشكل الدروس الخصوصية ظاهرة مرضية ، وتمثل إحدى المعوقات التى تعوق نظامنا التعليمى عن آداء وظيفته الأساسية التى أقيم من أجلها وتُفرغه من مضمونه الأساسى على نحو يجعله عاجزا عن تحقيق أهدافه التى أوجده المجتمع من أجل تحقيقها، والتحدى الذى تفرضه هذه الظاهرة يتمثل فى إضعافها لقيمة المدرسة الرسمية للدرجة التى توشك معها أن تصبح الدروس الخصوصية هى الأساس ويتحول دور المدرسة الرسمية إلى دور هامشى لا يبرره إلا احتفاظها بحق إصدار الرخصة أو الشهادة ، وربما لا نخطئ إذا قلنا إن نتيجة الثانوية العامة لن تتأثر كثيرا إذا أوصدت المدارس الرسمية أبوابها لتترك المهمة بأكملها على عاتق الدروس الخصوصية أو المدرسة الموازية .

وإذا كانت التربية تعنى بدراسة المشكلات الاجتماعية بصفة عامة ، والمشكلات الاجتماعية ذات الصلة بالنظام التعليمى بصفة خاصة ، فإن مشكلة الدروس الخصوصية يجب أن تحظى بنصيب وافر من اهتمام علماء التربية كمحاولة من جانبهم لتشخيص الأسباب الحقيقية وراء تفشى هذه الظاهرة وإيجاد الحلول المناسبة لها ، وهذا هو موضوع الفصل الحالى .

الدروس الخصوصية (النشأة والتطور)

إن المتتبع لتاريخ التعليم فى بلادنا منذ أقدم العصور يجد أن ظاهرة الدروس الخصوصية نشأت فى الأصل لتعبر عن لون من التربية انفرد به أبناء الطبقة الخاصة من الحكام والأمراء والأعيان والأثرياء ، ذلك أن رجال هذه الطبقة ترفعوا عن أن يختلط أبناؤهم بأبناء العامة فى المدارس العادية ، وأعرضوا عن أن يتلقى أولئك الأبناء تعليما مماثلا لتعليمهم ، ثم تطور الوضع وأصبحت الدروس الخصوصية توجه لعلاج الطلاب الضعاف فى بعض المقررات خاصة اللغات والعلوم والرياضيات ، وكان الطالب لا يأخذ درسا خصوصيا إلا إذا كان مستواه ضعيفا فى مادة ما واستمر تعثره فيها ، وكان هذا الطالب يلجأ لأخذ درس خصوصى فى المادة المتعثر فيها فقط نتيجة ضعف مستواه فيها ، وكان يبذل أقصى جهده حتى لا يعرف أحد بأمره لأن أخذه درسا خصوصيا يعنى ضعف مستواه وكان هذا شيئا معيبا ، كما كان الهدف من الدرس الخصوصى فى ذلك الوقت هو إعادة الشرح مرات ومرات لرفع مستوى وكفاءة الطالب ، وأطلق على تلك العملية بالعامية لفظ (بيتقوى).

ثم جاءت بعد ذلك فترة بدأ فيها بعض الأغنياء إعطاء أبنائهم دروسا خصوصيه بغرض تحسين مستواهم ، وحصولهم على درجات أعلى ، وتحقيق رغبتهم فى الالتحاق بكليات القمة ، ثم جنح المدللون من الطلاب إلى الاعتماد على المدرسين الخصوصيين لكى يذاكروا لهم كنوع من الاعتمادية والسلبية فى معركة الحياة ، وبدأ الطلاب يقلدون بعضهم فى ذلك الأمر ، وأخذت الدروس الخصوصية شكل التعود والإدمان ، وانتشرت هذه الظاهرة واتسع نطاقها بشكل ملحوظ حتى أصبحت عبئا ثقيلا على الأغلبية من الأسر المصرية ، وبعد أن كان الطالب يأخذ درسا خصوصيا فى مادة أو اثنين فى السنوات النهائية من المراحل التعليمية فقط ، أصبحت الدروس الخصوصية دون غيرها فى كل المواد تقريبا ، وفى معظم السنوات الدراسية بدءا من مرحلة رياض الأطفال حتى الجامعة، وبعد أن كان الطالب يخفى أنه يأخذ درسا خصوصيا لأن ذلك يدل على ضعفه أصبح الآن يتباهى بأنه يأخذ درسا خصوصيا فى جميع المواد.

وقد أظهرت نتائج الدراسات والبحوث السابقة أن ظاهرة الدروس الخصوصية تفاقمت وتضخمت الآن بحيث أصبح من الصعب تحديد المواد الدراسية التى يزداد إقبال

الطـلاب فيها على الدروس الخصوصية دون غيرها ، وأنه لا توجد مادة دراسية لا يأخذ فيها الطالب درسا خصوصيا ، لدرجة أن كثيراً من الطلاب يأخذون دروسا خصوصية فى مـادة التربـية الفنية (الرسم) ، وذكرت إحدى الدراسات أن نسبة من يأخذون دروسا خصوصية فى الصف الأول الثانوى بلغت (٩٢%) وفى الصف الثانى (٩٣%) بمتوسط ثلاثة مقررات، وفى الصف الثالث (١٠٠%) بمتوسط أربعة مقررات دراسية ، ليس هذا فقـط ولكنـنا نجـد أن الدروس الخصوصية انتقلت من التعليم العام إلى التعليم الفنى ، والتعليم الجامعى أيضا.

كذلـك فـإن الإقـبال على الدروس الخصوصية يبدأ الآن قبل بداية العام الدراسى وينـتهى مـع نهايـته وأصبحنا نجد أن غالبية الطلاب يحجزون فى مجموعات الدروس الخصوصـية أثناء الأجازة الصيفية ويدفعون لمعلم الدرس الخصوصى مبالغ كبيرة كمقدم حجز ، والغريب أن بعض المعلمين لا يحتسبون هذا المقدم ضمن أجرة الدرس - بالمعنى العامى مبلغ ضائع - ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل نجد أن بعض المعلمين المتميزين فـى مجـال الدروس الخصوصية والذين يزداد الإقبال عليهم من الطلاب يعقدون مقابلات شخصية وامتحانات تحديد مستوى للطلاب المتقدمين لهم لاختيار أفضل هذه العناصر نظرا للإقبال الشديد عليهم وعدم القدرة على استيعاب هذا العدد الكبير من الطلاب ، مما يضطر بعـض أولـياء الأمور للبحث عن واسطة لهذا المعلم لكى يقبل ابنه ضمن طلاب الدرس الخصوصى .

وهكـذا أصـبحت الدروس الخصوصية أمرا واقعا يصعب القضاء عليه ، ولم يعد الآبـاء يتخـيلون أن يتعلم أبناؤهم بدون دروس خصوصية ، كما أن الغالبية العظمى من المسـئولين الذين ينادون بمنع الدروس الخصوصية هم أنفسهم الذين يسعون للبحث عن أفضـل المدرسـين لكـى يعطوا لأبنائهم دروسا خصوصية ، ولقد كثر الحديث فى الآونة الأخيرة فى الصحف ووسائل الإعلام المختلفة عن هذا الموضوع ، ومن العناوين الملفتة للنظر فى هذه الصحف على سبيل المثال لا الحصر :

- الدروس الخصوصية أصبحت ظاهرة فى كل مدارسنا .
- المدرسة أصبحت مكانا لحضور الطلاب وانصرافهم بدون فائدة .

- ما الحل ؟ أدفع شهريا مائتى جنيه دروسا خصوصية لأولادى ... أريد حلا ينقذنى من هذه المصروفات الباهظة .
- حالة الطوارئ معلنة فى كل بيت مصرى .
- بدأ العام الدراسى وبدأ معه موال الدروس الخصوصية .
- أصبحت فاتورة الدروس الخصوصية لا تعرف الرحمة .
- إن العلم أصبح يباع فى السوق السوداء .
- الدروس الخصوصية .. آفة العملية التعليمية فى مصر .

ماهية الدروس الخصوصية :

يمكن تعريفها على النحو التالى :

- هى كل جهد تدريسى يبذل بانتظام وتكرار وبأجر لصالح التلميذ خارج المدرسة ، سواء قام به مدرس الفصل نفسه أو غيره من المدرسين .
- هى الدروس التى يقوم بتدريسها أحد رجال التعليم لطالب أو أكثر خارج مبنى المدرسة لقاء مكافأة مالية ، أو خدمة يقدمها له ولى أمر الطالب .
- هى كل جهد تعليمى يتلقاه الطالب بدافع من نفسه أو نتيجة لظروف خارجية ، ويقوم به المعلم سواء بالإلقاء ، أو المناقشة أو التدريب ، فى صورة فردية أو جماعية خارج المبنى المدرسى ويكون بانتظام وبأجر يحدده المعلم بنفسه .

فى ضوء التعريفات السابقة وفى ضوء الواقع الاجتماعى لهذه الظاهرة يمكن القول إن الدروس الخصوصية تتم بشكل غير قانونى ، وأنها تحدث أمام أعيننا ليل نهار وأمام أعين المسئولين وأنها تخضع لتصورات واجتهادات شخصية من جانب المعلمين ، ولذا فهى تتم بطريقة عشوائية ولا تشرف عليها أية جهة مسئولة أو نقابة ، فلا محاسب ولا رقيب ، وهى فى ذلك أشبه بالأحياء والأماكن العشوائية التى نشأت ونمت فى غفلة وغيبة القانون حتى أصبحت وكرا للأمراض والإرهاب ، وتحاول الحكومة جاهدة إصلاح تلك العشوائيات منفقة فى ذلك الأموال الطائلة ، وعليه يمكن القول إن الدروس الخصوصية بهذا الشكل قد تمثل نوعا جديدا من العشوائيات الذى لا يجب السكوت عليه.

وبالإضافة لما سبق فإن الدروس الخصوصية أصبح لها صفة الانتشار والجبر والإلزام بحيث لا تكاد تنجو منها أسرة لها ابن أو أبناء فى مراحل التعليم المختلفة ، كما

أصـــبح لهـــا شكل من الدوام والثبات النسبى إلى الحد المثير للقلق ، وهى تشكل ظاهرة مرضـــية ، وتمـــثل إحدى المعوقات أمام نظامنا التعليمى وتجعله قاصرا عن أداء وظيفته الأساسية التى أقيم من أجلها . وهى تمثل نوعا من التعليم الموازى للتعليم الرسمى ولكن بمصـــروفات مـــثلما كـــان يحـــدث قـــبل إقرار المجانية مع الفارق ، فبدلا من أن تدخل المصروفات خزانة الدولة أصبحت تدخل جيوب بعض رجال التعليم.

ويصف د . حسين بهاء الدين وزير التعليم المصرى مشكلة الدروس الخصوصية بأنهـــا واحـــدة مـــن أهـــم المشكلات المركبة ذات الأبعاد المتعددة ، فهى مشكلة تربوية واجتماعـــية وأخلاقـــية واقتصادية وسياسية معا ، وهى بهذا التركيب تعتبر إفراز للنظام الاجـــتماعى ككل وليس لنظام التعليم بمفرده ، ولذا فإنه لا يمكن أن نُحمل جهة واحدة أو طـــرف واحد مسئولية تفشى الدروس الخصوصية ، وإنما هناك أسباب متعددة ومتشابكة وراء انتشـــار هذه الظاهرة ، منها ما يرجع إلى فلسفة النظام التعليمى ، ومنها ما يرجع إلـــى الطالب نفسه ، ومنها ما يتعلق بالمعلم ، ومنها ما يرتبط بالأسرة ، ومنها ما يرجع إلى المدرسة وهذا ما سيتم توضيحه بشئ من التفصيل فى الصفحات اللاحقة .

أسباب انتشار الدروس الخصوصية :

فـــيما يلـــى عـــرض للمحـــاور والأسباب الرئيسة المسئولة عن انتشار الدروس الخصوصية ، وكيف يسهم كل منها فى ذلك:

أولا : فلسفة النظام التعليمى

يقصـــد بالفلســـفة هـــنا ماهـــية النظام التعليمى وحقيقته ، والمعايير التى تحكمه والموجهـــات التى توجهه ، وجدير بالذكر أن نظامنا التعليمى مازال يتمحور حول الإطار المعـــرفى ، فالمعرفة فى أدنى مستوياتها (الحفظ والاسترجاع الآلى) هى الهدف النهائى للتعليم وغايته ، وقد انعكست هذه الفلسفة على وظيفة المدرسة ، ومختلف عناصر العملية التعليمية ، وفى ضوء هذه الفلسفة أصبحت وظيفة المدرسة تتمثل فى حشو عقول الطلاب بمجموعـــة مـــن المعارف والمعلومات ثم إعطائهم شهادة مختومة بما امتلأت به عقولهم وفقـــا للمســـتوى الذى وصلوا إليه، مما جعل مهمتها سهلة ومحدودة ، وأعطى لمدرس الـــدرس الخصوصى القدرة على منافسة المدرسة واستقطاب طلابها ، فالعملية لا تستلزم أكـــثر من شرح الدرس بطريقة أو بأخرى حتى يستوعبه – يحفظه – الطالب واسترجاع

ذلك فى ورقة الامتحان ، وفى ضوء ذلك تختفى العمليات الإبداعية والابتكارية ، وتصبح ممارسة الأنشطة والهوايات والتطبيقات العملية عبارة عن عمليات ثانوية لا تشغل بال الطالب واهتماماته لأنها لا تدخل فى المجموع الكلى لدرجاته فى نهاية العام الدراسى ولا تؤثر فى معايير ترفيعه للمراحل الأعلى.

وإذا كان المفهوم الصحيح للتعليم هو أن " نعلم المتعلم كيف يعلم نفسه بحثا عن المعرفة وتوظيفها فى حياته " على غرار المثل الصينى الذى يقول " لا تعطنى سمكة ولكن علمنى كيف أصطاد هذه السمكة " إلا أن هذا المفهوم لعملية التعليم لا يجد له صدى على أرض الواقع فى ضوء الفلسفة المشار إليها سابقا ، وعليه فإن دور المعلم لا يعدو عن كونه ناقلا للمعرفة وإعداد الطالب لاجتياز الامتحان ، لذا نجد أن معلمى الدروس الخصوصية يتبارون فى تلخيص الدروس وعمل المذكرات ، وتخمين أسئلة الامتحان ، وتحفيظ الطلاب بطرق صمية بل وأحيانا تدريبهم على أساليب الغش فى الامتحان ، ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لتعاطى الدروس الخصوصية فى ظل المنافسة الشديدة لأنها تقدم ما يساعد الطالب ويعينه على رفع المجموع على الرغم من السلبيات الكثيرة المترتبة على الدروس الخصوصية وإصابة الطالب بالسلبية والاعتمادية والقصور المكتسب.

وفى ضوء الفلسفة الحالية للنظام التعليمى باتت المناهج الدراسية منتمية إلى الفكر التربوى التقليدى ، حيث إنها تقوم على تجزئة المعرفة إلى مواد دراسية منفصلة ، وموضوعاتها مفككة إلى حد كبير ، ومحتوياتها جامدة ، والصلة بينها وبين البيئة التى يعيش فيها الطلاب ليست واضحة بالدرجة التى تجعلهم يتفاعلون بإيجابية مع بيئتهم المحيطة بهم ، ويجدون فيها حلا لما يعترضهم من مشكلات ، هذا بالإضافة لإهمالها الفروق الفردية بين الطلاب وعدم إشباعها لميولهم وحاجاتهم ، وحشوها بمعلومات معظمها صعبة الفهم من جانب كثير من الطلاب مما يضطر بعض الطلاب فى كثير من الأحيان إلى دراسة وحفظ بعض المقررات الدراسية غير المحببة لهم ، الأمر الذى يدفع بهم إلى الاستعانة بالدروس الخصوصية لعلها تساعدهم فى تقبلها واستيعابها ليس بهدف النجاح فيها فحسب بل وللحصول على درجات مرتفعة.

كما أنه فى ظل المفهوم الضيق للمنهج أصبح الاهتمام منصبا على الجوانب النظرية واللفظية فى مقابل الإهمال الشديد للجوانب العملية والتطبيقية، كما أهملت

الجوانب النفسية والاجتماعية والفكرية بمعناها الشامل ، وأصبح التركيز على تزويد الطلاب بالمعلومات دون النظر إلى الطريقة التى تقدم بها هذه المعلومات ، واتخاذ الامتحانات بصورتها التقليدية وسيلة لتحديد ما اكتسبه الطلاب من المعرفة ، ومن ثم فقد اقتصر نشاطهم على تحصيل المعرفة فى أدنى مستوياتها وهو مستوى الحفظ والاسترجاع الآلى دون النظر إلى المستويات العليا من المعرفة والمتمثلة فى الفهم والتطبيق والممارسة الذكية والنقد والابتكار والإبداع ولعل كل ما سبق يهيئ المناخ الخصب لانتشار الدروس الخصوصية بين الطلاب .

ثانيا : الطالب

قد ينظر البعض إلى الطالب على أنه صاحب المشكلة وممولها والمروج لها ، ولولاه لما وجدت الدروس الخصوصية من الأصل ، وقد يكون ذلك صحيحا بعض الشئ ولكنه لا يمثل الحقيقة كلها ، فالطالب ليس هو الطرف الوحيد فى هذه القضية ، وإنما يشاركه أطراف عدة أخرى ، ولذا فإنه يمكن تقسيم الأسباب التى تدفع الطالب لأخذ درس خصوصى إلى أسباب خاصة بالطالب نفسه وهو المسئول عنها شخصيا ، وأسباب أخرى خارجة عن إرادته وتدفعه أو تضطره لأخذ درس خصوصى ، ومن الأسباب التى يُسأل عنها الطالب فى انتشار الدروس الخصوصية ما يلى :

- عدم انتظام الطالب فى الحضور إلى المدرسة .
- استهتار الطالب وقلة التزامه أثناء الحصة .
- ميل بعض الطلاب إلى إثارة الشغب داخل الفصل .
- ضعف ميل الطالب لدراسة مادة أو أكثر من المواد الدراسية .
- صعوبة بعض المواد الدراسية بالنسبة لبعض الطلاب .
- رغبة الطالب فى التفوق والحصول على مجموع مرتفع .
- تعود الطالب على الدرس الخصوصى منذ الصغر .
- تقليد بعض الطلاب لزملائهم .
- تكرار رسوب بعض الطلاب فى الامتحانات التى يدخلونها .
- القلق والتوتر إزاء الامتحانات .
- الرغبة فى بدء المذاكرة قبل بداية العام الدراسى الرسمى .
- ضعف ووهن صحة الطالب .

- اهتمام بعض الطلاب بممارسة الأنشطة والهوايات على حساب المواد الدراسية .

وباستعراض العوامل السابقة نجد أن بعضها عقلانى ومنطقى مثل ضعف الطالب فى مادة دراسية أو أكثر ، ورغبته فى تعويض هذا القصور ، وأيضا رغبة الطالب فى التفوق – بالثانوية العامة مثلا – والالتحاق بالكلية التى يرغبها وغير ذلك من العوامل المشابهة ، وهذا يدعم الرأى الذى يُقر بواقعية الدروس الخصوصية وعدم رفضها رفضاً تاماً ، حيث إن هناك حالات معينة من الطلاب يلزم لها الدرس الخصوصى ، فالدروس الخصوصية من الناحية المنطقية ليست مرفوضة رفضا تاما ، وإنما هى حق للطالب إذا استدعت الظروف ، وهى أيضا حق للمعلم كصاحب خبرة من حقه أن يبتاعها للآخرين بشرط وضع الضوابط التى تضمن سيرها فى المسار الصحيح وتحد من السلبيات التى قد تترتب عليها .

أما عن الأسباب الخارجة عن إرادة الطالب والتى قد تضطره لأخذ درس خصوصى فبعضها قد يكون راجعا لضعف قدرة المعلم على توصيل المعلومة للطالب ، وضبط وإدارة الفصل أثناء الحصة ، وعدم مراعاته للفروق الفردية بين الطلاب ، كما أن بعض هذه العوامل قد يكون راجعا للأسرة حيث يضطر بعض الطلاب لأخذ الدرس الخصوصى تلبية لرغبة الأسرة وخصوصا أبناء الميسورين ، وهناك من الطلاب من يعانى من مشكلات أخرى تحول دون توفر البيئة المناسبة للمذاكرة والتحصيل مثل الخلافات الزوجية ، أو عدم قدرة الأبوين على مساعدة الأبناء فى فهم ما قد يصعب عليهم من دروس لكونهم أميين مثلا .

ثالثا : المعلم

المعلم هو حجر الزاوية والعمود الفقرى لأى نظام تعليمى ، ومهما استحدثنا فى التعليم من طرق وأساليب ، ومهما أضفنا إليه من موضوعات جديدة ، وطوّرنا فى مناهجه ورصدنا له الأموال وأقمنا له أفخم المبانى وزودناه بأحدث الأجهزة والتكنولوجيا والأثاث المناسب ، فإن كل ذلك لن يؤتى أُكله إلا فى وجود المعلم الكفء المخلص ، وغنى عن البيان أن المعلم إنسان يمارس عملا يُؤجر عليه ، ويتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع والتى تنعكس بدورها على عمله ، والتى ساعدت بشكل أو بآخر فى انتشار الدروس الخصوصية ولعل أكثر هذه الأسباب هى ضعف انتماء بعض

المعلميـــن للمهـــنة وقلة التزامهم بأخلاقياتها مما يدفعهم إلى التقصير فى آداء واجبهم ، والــتوانى فى شرح الدروس ، وليت الأمر يتوقف عند هذا الحد بل إن البعض منهم يجبر طلابه على أخذ الدرس الخصوصى ، وله فى ذلك أساليب متنوعة كالإغراء تارة والتهديد تــارة أخــرى ، والتلويح فى ذلك بدرجات أعمال السنة والاهتمام بالطلاب الذين يأخذون درســا خصوصـــيا عنده ، وتمييزهم على غيرهم من زملائهم ، وقد أورد الدكتور سعيد إسماعيل فى كتابه (دفتر أحوال التعليم) عددا من التحقيقات الصحفية المثيرة والمدعمة لمثل هذه السلوكيات من جانب بعض المعلمين ، وفيما يلى جانبا من هذه التحقيقات :

تحقــيق عــنوانه " مدرســون يبيعون التعليم فى السوق السوداء ... أخبار وكر الــدروس الخصوصـــية " جاء فيه أن (٢٧) مدرسا فى مدرسة واحدة استأجروا دورا كاملا (٨) حجرات فى أحد المبانى بمنطقة الدلتا والكابلات بشبرا الخيمة ، وأجبروا جميع التلاميذ والتلميذات فى مدرسة الدلتا للصلب الإعدادية (ألف تلميذ) على الذهاب إلى وكر الــدروس الخصوصية ، وتقاضوا مبالغ باهظة ، ولما علم المحرر بذلك كان لابد أن يقدم دليلا على هؤلاء المدرسين ، ولم يكن لديه إلا السلاح الصحفى الشهير : القلم والكاميرا.

حاول الصحفى أن يقتحم الوكر ومعه المصور ليسجل ما حدث ، لكن الخبر تسرب إلى المدرسين والتلاميذ فإذا به يجد الفصول خالية ، بل وتلقى تهديدا بالقتل مما يشير إلى وجــود " مافــيا " حقيقــية للدروس الخصوصية ، فما كان منه إلا أن أسرع إلى محافظ القليوبـــية عارضــا علــيه الموضـــوع طالبا مؤازرته بإعداد خطة لضبط المافيا متلبسة بجريمتها ، وتم ذلك بالفعل وحدث ما حدث بعد ذلك من تحقيقات وتوقيع العقوبات.

وفـــى تحقــيق آخــر يقــول : إنه فى الساعة الرابعة وعشر دقائق كان المحرر والمصور المرافق ، ود . محمود شريف محافظ القاهرة ، وزين العابدين حمودة مدير عام إدارة جنوب القاهرة التعليمية فى داخل المدرسة الإسماعيلية بميدان السيدة زينب ، وهى إحدى المدارس التى دأبت فى السنوات الأخيرة على الاتجار فى التعليم عن طريق الدروس الخصوصية ، وفى شكل مجموعات كبيرة غير مرخص بها ، وفى مواجهة باب المدرسة ووسط فنائها الصغير وضعت شمسية يجلس تحتها فرد يقوم ببيع تذاكر دخول الدروس فى مخـــتلف المواد وأمامه مئات من الجداول التى حددت بها مواعيد الدروس ، ويتم توزيع هذا الجدول أيضا فى الأماكن العامة للترويج لهذه الدروس الخصوصية التى تتم فى شكل

مجموعـات كبـيرة ، كما أن هذا الجدول مكتوب على سبورة معلقة داخل فناء المدرسة الصـغير ، وقد أسرع المحافظ بالتقاط دفتر كامل تم بيع مجموعة كبيرة من تذاكره ، كما التقط أحـد الجـداول المطبوعة ووجد أن قاعات الدرس تتسع لمائتى طالب ، وأن هذه القاعات تجمع بين البنين والبنات فى وقت واحد مع أن هذا أيضا ممنوع ، ووجد أن تذكرة دخول الحصة جنيهان ، وبطبيعة الحال تم إغلاق الوكر ، وأعلن المحافظ أنه سيقوم بعمل حصـر شامل لجميع الأوكار فى كافة أنحاء المحافظة لمحاسبة المسئولين الذين يسمحون بها.

كما جاء فى أهرام ١٩٩٧/٦/١٤ أن هناك مراكز علنية للدروس الخصوصية فى أماكن معروفة للجميع ، فهذا مركز " نوبل " بشارع الثورة بمدينة نصر ، عبارة عن مبنى كبـير مـن عدة طوابق تضم عدة قاعات للدروس وهناك أيضا مراكز أخرى مثل مركز "اكسبيرت " بجوار مبنى الرقابة الإدارية ، ومركز " الدوحة " بشارع عباس العقاد بمدينة نصـر أيضـا ، كما بدأت إعلانات الصحف عن هذه المراكز تتخذ شكلا استفزازيا ، ففى إحـدى الصحف تقرأ إعلانا عن أحد هذه المراكز يقول : " نحن نوفر لك المدرس الأمين بأقل الأسعار ومستعدون لإحضار المدرسين إلى المنازل " وإعلان آخر لا يقل استفزازية " شركة ...... للخدمات ، توفر لك المدرس الأمين وتضمن لك النتائج ، وتوفر لك الخادمة والمربـية بأسـعار خيالية " !! وأشار المحرر إلى أن أحد هذه المراكز نقل إعلاناته إلى التلـيفزيون فـى أوقـات الذروة ، مع تقديم خدمة متميزة ، هى أن الحصة الأولى تكون مجانا، فإذا ارتاح التلميذ للمدرس استمر معه ، وإذا لم يشعر عليه أن يطالب بتغييره .

وبالإضـافة لمـا سـبق فإن ضعف مرتبات المعلمين فى ظل طغيان القيم المادية والخلـل الاجتماعى الذى رسخته سنوات الانفتاح ، هذا الخلل المرتبط بالطفرة الاقتصادية لـبعض الفئات التى حققت مكاسب مالية كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة – وخاصة بعد عام ١٩٧٤ – كل ذلك دفع ببعض المعلمين إلى التخلى عن أخلاقيات المهنة والتقصير فى حـق الطـلاب والبحث عن الدروس الخصوصية باعتبارها السبيل لمجاراة هذه الفئات ، الأمر الذى ترتب عليه أن تحولت الدروس الخصوصية عند بعض ذوى النفوس الضعيفة من المعلمين إلى تجارة رابحة ، ولم تعد سبيلا لتوفير الاحتياجات الأساسية للمعلم ، وإنما أصبحت وسيلة لتحقيق أرباح ومكاسب مالية هائلة.

وهـــناك نوعــية أخرى من المعلمين لا ترغب فى إعطاء الدروس الخصوصية ، ولكــنها قد تكون أيضا سببا فى لجوء الطالب لأخذ الدرس الخصوصى ؛ ومن هؤلاء ذلك النوع الرافض لمهنة التدريس لأنها فرضت عليهم فرضا ، وأيضا ضعيفى المستوى سواء فى مجال التخصص أو فى الناحية التربوية ، وهناك أسباب كثيرة لا يتسع المجال لذكرها ساعدت فى وصول بعض المعلمين لهذا المستوى المتواضع .

رابعا : أولياء الأمور

قد يعتقد البعض أن الأسرة ليس لها دور فى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، وهذا الاعتقاد فى غير موضعه لأن الأسرة أصبحت عاملا مساعدا فى تفشى هذه الظاهرة ســواء توافق ذلك مع ظروفها أم لم يتوافق ، وعلى الرغم مما يتحمله أولياء الأمور من معاناة مالية ونفسية بسبب الدروس الخصوصية فهى مستمرة فى الانتشار كانتشار النار فــى الهشيم وكالسرطان فى خلايا الدم ، ويدعم د . حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعلــيم هذا المعنى بقوله: "إن أولياء الأمور يلجــأون إلــى الدروس الخصوصية لأنهم يعتــبرونها أســهل طرق وأضمنها لحصول أبنائهم على المجموع الأفضل الذى يتيح لهم دخــول الجامعــات ، كمــا أن الطــلاب وجدوا فيها وسيلة مختصرة للتعليم دون معاناة للــتمدرس، ومتابعة النظام المدرسى ، وقد يكون ذلك من أسباب انتشار عدوى الدروس الخصوصــية فى المرحلة الجامعية ، وفى دراسة – قام بها كاتب هذا الفصل – بعنوان " أزمة المدرسة الثانوية العامة " تم التوصل إلى أن أهم الأسباب التى تشجع أولياء الأمور على أن يأخذ أبناؤهم دروسا خصوصية تتمثل فى الآتى :

- اعتماد الأسرة على الدروس الخصوصية ، فى تحقيق التفوق لأبنائها والحصول على المجاميع المرتفعة فى ظل المنافسة الشديدة .
- انشغال الوالدين بأعمالهم وقلة متابعتهم لأبنائهم فى المدرسة ومن ثم الاعتماد على المدرس الخصوصى فى القيام بهذه المهمة .
- ضعف ثقة أولياء الأمور فى فاعلية الدور الذى تؤديه المدرسة .
- تباهى بعض أولياء الأمور بإحضار أفضل المعلمين لتعليم أبنائهم فى المنزل .

وبالإضــافة لمــا سبق فإن هناك بعض الأسر التى حققت مكاسب مادية كبيرة فى الآونة الأخيرة ، هذه الأسر أغدقت على ابنائها بدون حساب ، مما جعلهم يعتقدون أن كل شــئ يمكــن تحقيقه مشروعا كان أم غير مشروع ، ومن هنا كان تعاليهم على المدرسة

وتطاولهم على المعلمين ، وكان من السهل عليهم استحضار أفضل المعلمين لإعطائهم الدروس الخصوصية فى المنزل ، وإذا لم يعجبهم أحد المعلمين يتم تغييره بسهولة ويسر ، ويعلق د . سعيد إسماعيل على ذلك بقوله : " لم يعد التعليم بكل أسف شديد هو المصعد الاجتماعى ، وإنما هو أداة سيطرة القادرين اقتصاديا لإفراز ثقافة خاصة بهم تشكل العقول وتسمم الأذهان لتظل قيمهم هى السائدة "

خامسا : المدرسة والإدارة المدرسية:

لا خلاف على أن جودة العملية التعليمية مرهونة بقدرة المدرسة على توفير المناخ المناسب لنمو الطلاب ، وتحسين البيئة التعليمية وقدرتها على الانطلاق والتجديد ، ومن المفترض أن تكون المدرسة مؤسسة متعددة الوظائف فى حياة طلابها ؛ فهى مكان لتلقى العلم ، ومصدر لإشباع ميولهم ورغباتهم ، ومركز لممارسة الأنشطة والهوايات ، ومن المفترض أنها منطقة جذب للطلاب يسعدون بقضاء أوقات فراغهم فيها ، ويجدون فيها حلاً لمختلف مشكلاتهم ، إلا أن الواقع الفعلى لمدراسنا يشير إلى أنها غير ذلك ، وأنها تقوقعت فى نطاق الوظيفة الأكاديمية ، وفيما يلى بعض العوامل التى جعلت من المدرسة منطقة طرد لطلابها أكثر منها منطقة جذب ، ومن ثم بحثهم عن الدروس الخصوصية كبديل للمدرسة :

١- ارتفاع كثافة الفصول : والتى قد تصل فى بعض الأحيان إلى (٨٠) تلميذ فى الفصل الواحد ، وما قد يترتب على ذلك من سوء التهوية ، وسهولة انتشار العدوى ببعض الأمراض ، وعدم توفر المقعد المريح ، وصعوبة التفاعل بين المعلم والطالب ، وغلبة الطابع اللفظى والإلقائى على الحصة، ومن ثم صعوبة الاستفادة الكاملة من الشرح داخل المدرسة.

٢- تعدد الفترات الدراسية : وهى مترتبة على المشكلة السابقة ، حيث إن زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم وزيادة أعداد المقبولين بالمدارس على اختلاف أنواعها ومستوياتها ، وضعف القدرة الاستيعابية لمدارسنا ، كل ذلك أدى إلى تطبيق نظام الفترات الدراسية ، وهذا النظام من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على جودة الشرح داخل الفصول ، نظرا لتقلص زمن الحصة ، وحضور التلميذ إلى المدرسة فى أوقات غير مشجعة على الاستماع لشرح المعلم وخاصة تلاميذ الفترة المسائية ، ناهيك عن تشتت جدول المدرس أحيانا بين الفترتين وارتباطه ببعض الأعمال خارج المدرسة .

٣- قلة صلاحية المبنى المدرسى : فبعض الأبنية تأثرت بعوامل الزمن ووصلت إلى حد الشيخوخة ، وبعضها غير مزود بالكهرباء والمرافق الصحية بما فى ذلك مياه الشرب النقية ودورات المياه الصالحة ، والأفنية والملاعب والمساحات الخضراء وزجاج النوافذ المكسور ، ونقص التجهيزات والأدوات والوسائل التعليمية والأثاث القديم المستهلك ، بالإضافة إلى تحويل غرف النشاط وحتى غرف المدرسين إلى فصول دراسية نظرا لغيبة التخطيط للتوسعات المستقبلية ، وهذا كله من شأنه أن ينعكس سلبيا على جودة العمل المدرسى ويعوق ممارسة الأنشطة والهوايات .

٤- الشكلية فى تنظيم وتنفيذ مجموعات التقوية: على الرغم من أن الدروس الخصوصية ممنوعة قانونا بحكم القرار الوزارى رقم (٥٩٢) بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٩٨م ، وأن البديل القانونى لها هو مجموعات التقوية ، إلا أن الإقبال على هذه المجموعات من جانب الطلاب وأولياء الأمور يعتبر ضعيفا وذلك لعدم مناسبة وقت هذه المجموعات ، أو لأن المعلم الذى يدرس فى الفصل هو نفسه الذى يدرس فى مجموعات التقوية وغير ذلك من الأسباب ، وتحت ضغط الوزارة بضرورة إقامة مجموعات التقوية اضطرت بعض المدارس إلى استخدام أساليب شكلية وصورية لتنفيذ هذه المجموعات ، فأصبحت مجموعات التقوية تنفذ على الورق فقط ، وفى معظم الحالات يكون الطلاب المسجلة أسماءهم فى مجموعة التقوية الوهمية هم أنفسهم طلاب الدرس الخصوصى ، وما على المعلم إلا أن يسدد الرسم المقرر على هذه المجموعات ، وفى مقابل ذلك له الحرية فى إعطاء الدرس فى المكان والتوقيت المناسبين له وبالسعر الذى يحدده هو وكأن المدرسة بهذا الإجراء تحقق الأمان النفسى والقانونى للمعلم.

٥- ديكتاتورية المناخ المدرسى ، وقلة وسائل التشويق وثانوية الأنشطة المدرسية ، وقلة تشجيع المحاولات الإبداعية سواء على مستوى الطلاب أو حتى على مستوى المعلمين ، والقرارات المنظمة لسير العمل المدرسى معظمها قرارات فوقية .

٦- ضعف استخدام وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح العملية التعليمية ، حيث إنه حدثت طفرة هائلة خلال السنوات الأخيرة فى تكنولوجيا التعليم والاتصال غيّرت شكل التعليم التقليدى ، ولم يعد المعلم هو المصدر الوحيد للمعرفة ، وهذه التكنولوجيا تعتبر سلاح ذو حدين بالنسبة للمدرسة ، بمعنى أنه إذا أحسنت المدرسة استغلال هذه

التكنولوجيا وطورت مهارات المعلمين والإخصائيين التكنولوجيين بها لأمكنها تهيئة مناخ مدرسى أكثر عطاء وأكثرة قدرة على جذب الطلاب وتشويقهم وإفادتهم ، أما إذا لـم تحسن المدرسة استغلال هذه التكنولوجيا وهذا هو الحادث بالفعل ، نظرا لوجود معوقـات كثيرة تحول دون ذلك ، فى هذه الحالة فإن استخدام التكنولوجيا التعليمية خـارج المدرسة – فى المنازل ومراكز الدروس الخصوصية – سيسحب البساط من تحت قدمى المدرسة ويزيد من هامشية دورها.

وبالإضـافة لكـل ما سبق فإن لا شعور الإدارة المدرسية يشجع الطلاب على أخذ دروس خصوصية ، لأن ذلك يساهم فى تحسين نتيجة المدرسة وارتفاع نسبة النجاح فى نهاية العام ، ومن ثم تنال إدارة المدرسة رضا المسئولين .

سادسا : الامتحانات ونظام ترفيع الطلاب

تعتـبر الامـتحانات ونظـم التقويم أضعف حلقات المنظومة التعليمية ، فهى فى مجملهـا قـياس للحفظ الذى يكاد يكون حرفيا للحقائق والقوانين بأسئلة تستخدم الذاكرة الصـماء فى الإجابة عليها ، ولا تنمى روح التفكير والابتكار والاعتماد على النفس بين الطلاب ، والأصل فى الامتحان أنه وسيلة وليس غاية ، وأنه مقياس تعتمد عليه الوزارة فـى ترفـيع الطلاب من طور إلى آخر من أطوار التعليم ، ولكن الامتحان قد أسئ فهمه واسـتخدامه مـن جانـب الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع الذى يعيشون فيه ، وأصبح الـنجاح فـى الامتحان والتفوق فيه أمرا يهم الجميع ، وليس فى ذلك خطأ ، ولكن الخطأ يكمـن فى اعتبار أن النجاح فى الامتحان هدف تتضاءل أمامه الأهداف التربوية الرئيسة الأخرى ، وهكذا باتت الامتحانات غاية فى حد ذاتها وليست وسيلة ، وأصبحت تحتل مركز الصدارة فى نظامنا التعليمى .

ونتيجة للمبالغة فى أهمية الامتحانات وقيمتها واعتبارها غاية بعد أن كانت وسيلة، ونتـيجة للضـجة الإعلامية التى تثار حول الامتحانات وما يتبعها من قلق وتوتر ، اتجه أولياء الأمور إلى البحث عن الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه الغاية سواء أكانت مشروعة أم غـير مشروعة ، وكانت هذه الوسيلة هى الدروس الخصوصية ، خاصة وأنها تساعد الطلاب فى إتقان مهارات النجاح وتزودهم بأساليب اجتياز الامتحانات .

ومما يزيد الأمر تعقيدا أن الامتحانات الحالية رغم سلبياتها هى المعيار الوحيد فى ترفيع الطلاب للمراحل الأعلى ، وقد نجد أحيانا أن أحد الطلاب يحرم من دخول كلية ما التحق بها زميل له لأن مجموعه يزيد بمقدار درجة واحدة أو حتى نصف درجة عن مجموع زميله الذى لم يستطع الالتحاق بنفس الكلية ، فى الوقت الذى تكون فيه استعدادات الأول وقدراته أفضل منها عند الثانى ، والسبب معروف طبعا حيث إن مثل هذه الامتحانات تتأثر بعامل الصدفة ، وبالغش أحيانا ، بالإضافة لاقتصارها على قياس مقدار ما حصله الطالب ، وبعد استجلاء الأسباب الكامنة وراء تفشى الدروس الخصوصية يلزم الوقوف على الآثار المترتبة عليها وهذا هو موضوع الجزء التالى :

الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية :

الدروس الخصوصية مثلها مثل أى ظاهرة اجتماعية أخرى لها جانباها المتقابلان ، الإيجابى والسلبى ، وفيما يلى شرح موجز لكل منهما :

الآثار الإيجابية :

١- تؤدى الدروس الخصوصية إلى تقوية التلاميذ الضعاف فى بعض المواد الدراسية ، وتزيد من فرص التفوق للطالب المجد ، كما أنها تعود التلاميذ المواظبة على المذاكرة والاهتمام بالدروس منذ بداية العام الدراسى إن لم يكن قبل بدء العام الدراسى .

٢- أنها تساعد فى حل بعض المشكلات التى قد يتعرض لها التلاميذ كالانقطاع عن المدرسة بسبب المرض أو إصابة التلميذ فى حادث مثلا ، وضعف مستوى المعلم أكاديميا وتربويا.

٣- أنها تدر دخلا عاليا للمعلم ، خاصة وأن دخله محدود مقارنة ببعض الفئات الأخرى مثل رجال القضاء والشرطة والقوات المسلحة وموظفى البنوك وغيرهم .

٤- أنها تريح ولى الأمر صاحب الإمكانات المادية والدخول العالية ، وخاصة أولئك الذين لا يملكون الوقت أو القدرة العلمية لمتابعة أبنائهم ، وتطمئنهم نفسيا عليهم فى ظل هذا السباق الرهيب .

٥- تؤدى إلى تحسين نتيجة المدارس التى تشيع فيها هذه الظاهرة ، ومن ثم إعلاء رصيد مدير المدرسة والعاملين معه عند القيادات الأعلى .

٦- توثق العلاقة بين المعلم والتلميذ وتضفى على حصة الدرس نوعا من الود والألفة .

الآثار السلبية :

إذا قارنا بين إيجابيات الدروس الخصوصية وسلبياتها ، فإن كفة السلبيات ستكون أرجح بكثير ، ويتضح ذلك من خلال عرض هذه السلبيات فى محاور على النحو التالى :

١ – تآكل مضمون المجانية فى التعليم :

أصبحت مشكلة الدروس الخصوصية من أهم المشكلات التى تثقل كاهل الأسرة المصرية اقتصاديا فى الوقت الذى تلتزم فيه الدولة بمجانية التعليم وهى فى ذلك لا تقل أهمية عن المشكلات القومية الأخرى التى تتصدى لها الحكومة بقوة لتخفيف أعباء المعيشة على المواطنين ، ويتضح ذلك إذا علمنا أن تصريحات السيد وزير التربية والتعليم تشير إلى أن حصيلة الدروس الخصوصية لعام ٩٤ / ١٩٩٥ تجاوزت سبعة مليارات ، وأنها تزايدت مع مرور الوقت لتصبح (١٢) مليار جنيه فى العام الواحد ، وهذا المبلغ يعادل حوالى (٩%) من الدخل القومى فى مصر ، وهذه المبالغ تدخل ضمن نظم الاقتصاد الخفى السرى بمعنى أنها لا تخضع للضرائب ولا يحصل عنها رسوم، كما أنها بعيدة عن سيطرة الدولة وخارج ميزانيتها ، وتدل هذه المؤشرات على مدى خطورة هذه الظاهرة على الاقتصاد القومى ، ويرى البعض أن هذه الظاهرة هى أحد أسباب حالة الكساد الاقتصادى وانخفاض القوة الشرائية داخل الأسواق والمصايف المصرية .

وقد قدرت إحدى الدراسات أن الدروس الخصوصية تلتهم ما يزيد على ٢٥% من دخل الأسرة المصرية ، وأن ما تدفعه الأسرة للدروس الخصوصية أكثر من التكلفة التى تتحملها الدولة بالنسبة للتلميذ ، وكأن تكاليف التعليم تدفع مرتان : تدفعها الحكومة مرة فى شكل ميزانية التعليم ، ويدفعها الأهالى مرة ثانية فى شكل نفقات الدروس الخصوصية، وهذا معناه إهدار المال العام الذى تنفقه الدولة على برامج التعليم .

وفى دراسة أخرى طبقت على محافظة المنيا تبين أن متوسط تكلفة الدروس الخصوصية للطالب الواحد فى الثانوية العامة بمرحلتيها فى المدارس الحكومية يصل إلى حوالى (٢٣٠٠) جنيه ، وقد تزيد هذه القيمة عن ذلك بكثير فى بعض المدن الأخرى مثل القاهرة والاسكندرية وفى المدارس الخاصة ومدارس اللغات ، وتزداد الصورة قتامة حين

يكون لدى الأسرة طالبان فى الثانوية العامة أحدهما فى الصف الثانى ، والآخر فى الصف الثالـث ، ويعـنى ذلـك أن الأسرة ستظل فى حالة إرهاق نفسى ، ومالى على مدار أربع سـنوات متتالـية ، وأيا كان الوضع فإن ظروف الأسرة المصرية لا تتحمل هذه الأعباء المالية حيث تشير الإحصاءات إلى أن حوالى (٤٣%) من سكان مصر يعانون من الفقر بصورة أو بأخرى .

ولعل من بين أسباب إحجام الكثيرين عن المشاركة الإيجابية فى تمويل التعليم من باب الهبة أو التبرع يرجع إلى الضغوط الاقتصادية الواقعة عليهم والناتجة عن المصاريف الـباهظة التى توجه إلى الدروس الخصوصية ، فكيف نطالب الناس بالتبرع لنظام هو فى الأصل يستولى على جزء كبير من دخولهم.

٢ – انحسار قيم الإبداع والإنجاز :

حيث إن الدروس الخصوصية تعوّد الطالب الاعتماد على الغير ، فهو يأخذ المادة العلمية جرعة سائغة ولا يبذل جهد يذكر فى استيعابها وفهمها ، فيفقد ميزة الجد والتنقيب والبحـث والتحلـيل والاعتماد على النفس ، وتؤكد الدراسات العلمية أن اعتماد الفرد فى تعلـيمه علـى الآخر يتسبب فى تعطيل دوافع الإنجاز والمثابرة والثقة بالنفس ، والكسب الذاتى للمعرفة وإصابته بما يعرف " بالعجز المكتسب ، أو القصور المكتسب " وهو ظاهرة مرضـية تـتكون نتيجة تكرار تعامل الطالب مع الحلول الجاهزة للمشكلات كما يقدمها له المدرس الخصوصى دون أن يدربه على كيفية البحث عن حلول مناسبة لها بنفسه ، ومن ثـم فلكونـه تعود على القفز على النتائج دون التدريب على معاناة العمليات العلمية التى توصل إليها يصبح عاجزا عن مواجهة أية مشكلة يمكن أن تصادفه ، ويتحول عندئذ إلى البحـث عـن الأسـهل والأيسر ، وتتجذر فيه الاتكالية وثقافة الاستهلاك وتنخفض لديه الدافعـية للإنجـاز ويصـاب باللاأمل واللامبالاة ، والانطفاء والسلبية وعدم القدرة على الاستقلالية ، ويصبح تابعا مستسلما سلس الانقياد .

ومعنى ذلك أن نجاح الابن عن طريق الدروس الخصوصية – وتفوقه أحيانا – قد يكـون ضـرره أكـثر من نفعه ، لأن ذلك يهدم فيه المقومات الرئيسة لطالب النجاح فى الحـياة، كمـا أن الأسـرة بهـذا الإجراء تقتطع من قوتها ما تنفقه فى تكريس العجز أو القصـور لدى أبنائها ، وإضعاف قدرتهم على التعلم الذاتى، وما أشد حاجتنا فى الظروف

الحالية إلى الإنسان المسلح بقيم الإبداع والإنجاز ، خاصة فى ظل العولمة والمنافسة الشديدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدول ، فإما أن نبدع ونبقى ، أو لا نبدع فنفنى .

٣- تراجع بعض القيم الأخلاقية :

تعتبر الدروس الخصوصية واحدة من أهم المشكلات المركبة ذات الأبعاد المتعددة فهى مشكلة تربوية واجتماعية وأخلاقية واقتصادية ، وهى تمثل إساءة كبرى وإهانة بالغة للنظام التعليمى ، فهى إفساد للعلاقة الطيبة بين المعلم والطالب ، وهى مهانة للمعلم الذى ينبغى أن يظل صاحب المثل العليا والمكانة الرفيعة والقدوة الحسنة ، إذ بسبب الدرس الخصوصى قد يرفع الطالب الحدود التى ينبغى عدم تجاوزها بينه وبين المعلم ، مما يؤثر سلبا على احترام الطالب له ، وبسببها قد يهمل المعلم فى عمله المدرسى نتيجة لإرهاقه وادخاره لمجهوده لكى يستنفذه فى الدرس الخصوصى خارج المدرسة ، وبسببها أيضا قد يفرق المعلم بين تلاميذ الفصل الواحد فى المعاملة ، فيكون اهتمامه أكثر بمن يأخذون درسا عنده ، ولا مانع أن يجاملهم فى درجات أعمال السنة ، ومن ثم يستشعر بعض الطلاب النقص والحرمان نتيجة المحاباة والتمييز ، ويتعود البعض الآخر على الجشع وأخذ حقوق الغير ، وإيثار المصلحة الفردية على المصلحة العامة ، وأنه بالمال يمكن عمل كل شئ مشروعا كان أم غير مشروع ، وأنه يمكن الوصول إلى الهدف بأقل مجهود دون اجتهاد يذكر .

كما تؤثر الدروس الخصوصية فى احترام الطالب للنظام المدرسى ، والغياب لأتفه الأسباب ، والانصراف عن الشرح أثناء الحصة ، وإحداث الضوضاء التى تعطل على الآخرين الاستفادة من الشرح ، كما تعوده على الكسل والإهمال ، وتعوده أيضا على عدم احترام القانون والتهاون فى تنفيذه ، فهى ممنوعة بحكم القانون ، ومع ذلك فهى واقع اجتماعى قائم ، وتمارس علنا وبعلم المسئولين ، ليس هذا وفقط بل إن إقامة مجموعات التقوية على الورق دون أن يكون لها وجود على أرض الواقع يغرس فى الطالب والمعلم وإدارة المدرسة قيم النفاق والتحايل وفقدان الثقة فيما هو حكومى .

ومن الطبيعى فى ظل هذه الأوضاع أن يفتقد الطالب للقدوة الحسنة ، ومن الصعب أن يجدها فى المدرس الذى يفرق بين طلابه ، ويهددهم بدرجات أعمال السنة ، ويضيع

وقت الحصة اعتمادا على الدرس الخصوصى ، ومن الصعب أن يجدها فى معلم يتصارع مع زميله أو يحقد عليه بسبب إقبال الطلاب عليه فى الدروس الخصوصية إما لطبيعة المادة التى يدرسها أو لقوته فيها .

وهكذا فإن الدروس الخصوصية تشكل أحد مظاهر الأزمة الخطيرة التى يمر بها النظام التعليمى لما تكرسه فى الطالب من اعتمادية وإهمال وقيم هابطة ومن ثم الضعف التتابعى للأجيال المتخرجة فى قدراتها وأخلاقياتها ومواصفاتها الإنسانية والوظيفية .

٤ – هدم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

يقصد بتكافؤ الفرص فى التعليم إتاحة فرص تعليمية متساوية للتلاميذ على الرغم من تباين بيئاتهم ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية كل حسب ما تؤهله له استعداداته وقدراته ، ولكن فى ظل انتشار الدروس الخصوصية يصعب تحقيق هذا المبدأ ويزداد التفاوت والتباين بين التلاميذ ، وكما هو معلوم أن فاتورة الدروس الخصوصية فى تزايد مستمر ، وأنها تكلف أولياء الأمور مبالغ كبيرة، ولما كانت الأسر المصرية فى وضع اقتصادى لا يسمح لمعظمها بتحمل هذه الأعباء المالية ، فإن الدروس الخصوصية تنتشر بين أبناء الأسر ذات المستوى الاقتصادى المرتفع عن غيرها .

وبالتالى فإن توزيع الفرص التعليمية يعتمد إلى حد كبير على المستوى الاقتصادى للأسرة ، كما لو كان النظام التعليمى يكافئ الأفراد الذين ينتمون إلى أسر ذات مستوى اقتصادى وتعليمى مرتفع أكثر من غيرهم ، ومن ثم لا يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، لأن المستوى التحصيلى والمعرفى والتفوق الذى حققه أبناء الأغنياء ليس ثمرة من ثمار جهدهم بقدر ما هو ثمرة لمولدهم وثراء أسلافهم ، وهذا من شأنه أن يولد نوعا من الحقد بين الطلاب ، فالطالب الذى ينحدر من أسرة ذات مستوى اقتصادى ضعيف قد تضيع عليه بعض الفرص ، وقد يشعر بالنقص وانخفاض مكانته بين أقرانه ، كما أنه قد يوجه اللوم لأسرته ويصبح ساخطا عليها ، وهذا من شأنه أن يشعر الطالب بأن مسألة تعلمه وتفوقه ليست مسئوليته بالدرجة الأولى ، بقدر ما هى متوقفة على قدر المساعدة التى توفرها له أسرته ، عن طريق الدروس الخصوصية .

ولاشك أن مثل هذه الأوضاع ستعمق الفروق الطبقية بين الطلاب ، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى المعلمين أنفسهم ، فانتشار الدروس الخصوصية فى

بعض المواد (كاللغات والعلوم والرياضيات) دون المواد الأخرى (كالمجالات العملية والتربية الموسيقية) ساعد على نمو الاتجاه المادى لدى بعض المعلمين كما أوجد نوعا من الشعور بعدم التكافؤ بين المعلمين نتيجة لحصول البعض منهم على دخل إضافى يساعدهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى فإن ذلك يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مدى رضا جميع المعلمين عن عملهم ، وخصوصا الذين لا يحصلون على هذه الفرص ، مما يؤثر على دافعيتهم لآداء أعمالهم وانسجامهم المهنى ، وقد انعكس ذلك على كليات التربية وغيرها من الكليات المنوطة بإعداد المعلم ، حيث يزداد إقبال الطلاب على تخصصات معينة دون غيرها ليس حبا فى دراسة هذه التخصصات ، ولكن لزيادة الإقبال عليها فى الدروس الخصوصية ، وإذا كان للدروس الخصوصية كل هذه الجوانب السلبية والتى تفوق إيجابياتها بكثير ، فهل من سبيل لعلاجها والتصدى لها.

نحو استراتيجية لمواجهة الظاهرة :

من العرض السابق لأسباب تفشى الدروس الخصوصية ، يتضح أنها ظاهرة مزمنة بمعنى أنها ليست وليدة الوقت الحاضر ، وإنما تمتد بجذورها لسنوات مضت ، كما أنها ظاهرة مركبة بمعنى أنها ليست نتيجة لسبب أو عامل واحد ، وإنما هى نتائج مجموعة من العوامل ؛ منها العوامل الداخلية الخاصة بالمدرسة ، ومنها ما هو خارجى أى خاص بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى البيئة الخارجية المحيطة بالمدرسة ، ولذا فإن التصدى لهذه الظاهرة ومواجهتها ليس مسئولية جهة واحدة أو شخص مسئول بمفرده وإنما هى مسئولية جماعية تضامنية رسمية وشعبية فى آن واحد ، كما أن علاج مشكلة الدروس الخصوصية ليس فى محاربتها بل فى معالجتها من خلال الأسباب المؤدية لها ، ولا يوجد حل وحيد ، وإنما هى مجموعة من الحلول تتكامل فيما بينها لتكون استراتيجية العلاج وفيما يلى محاور هذه الاستراتيجية :

أولا : فى مجال السياسة التعليمية :

١- ضرورة وضع فلسفة للنظام التعليمى الجديد تحقق تنمية المتعلم تنمية شاملة ومتكاملة عقليا وصحيا ونفسيا وتنمى ميوله واتجاهاته وتنأى به عن الحفظ

والتلقيـــن، وتـــتجه به إلى التفكير العلمى السليم وإلى الإبداع والابتكار وتعمق لديه مفهوم التعلم الذاتى.

٢- تحديـــد الأهداف العامة للتربية فى مصر بما يتوافق مع طبيعة العصر ومستحدثاته ، وبحيث تصبح المدرسة مؤسسة متعددة المهام والوظائف فى حياة الطالب والمجتمع، بالشكل الذى يجعلها فوق مستوى المنافسة من قبل معلمى الدروس الخصوصية.

٣- ضرورة إحداث نقلة نوعية فى التعليم ؛ من التعليم إلى التعلم والتركيز على اكتساب الخـبرات والمهـــارات خاصـــة مهارات التعلم الذاتى ، وكيفية الرجوع إلى مصادر المعرفة المتنوعة واستخلاص المعلومة وتوظيفها وتنمية القدرة البحثية والإبداعية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة فى ذلك.

٤- تطويـــر المـــناهج لتصبح مرتبطة بمتطلبات الحياة فى عصر المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المتطورة وغيرها من التحديات.

٥- إعـــداد الكتب المدرسية بما يضمن جودة إعداد المادة العلمية وعرضها ومناقشتها ، وتحديث طرق الأداء بحيث تصبح وظيفة المعلم التوجيه لا التلقين والتحفيظ .

٦- الاهتمام بالأنشطة التربوية النظامية واللانظامية التى تسهم فى تكوين شخصية الفرد وتساعده فى اكتشاف قدراته واستعداداته واهتماماته ، وتحول دون تقوقعه على ذاته وانعـــزاله اجتماعيا ، وتجعل منه شخصا إيجابيا متفاعلا مع الآخرين ، ومتطلعا نحو المستقبل ، ولكى يحدث ذلك على أرض الواقع يلزم :

- اقتناع المعلم وإدارة المدرسة وولى الأمر بأهمية الأنشطة بالنسبة للطالب .
- توفير الإمكانات وتهيئة البيئة المواتية لنجاح الأنشطة .
- تضمينها ضمن المجموع الفعلى لدرجات الطالب .
- تعميم نظام اليوم الكامل وتعويد الطلاب عليه منذ الصغر .

٧- العمل على استقرار النظام التعليمى وذلك بعدم التغيير المستمر وغير المدروس نقلا عـــن تجـــارب دول أخـــرى دون مراعاة لظروف مجتمعنا وطبيعة طلابنا ، حيث إن اســـتقرار الـــنظام التعليمى أمر مهم ومؤثر فى استقرار المجتمع ككل ، وهذه ليست دعـــوة للجمـــود ، ولكنها تعنى أن يكون التغيير مدروسا وواقعيا ، ويسير بخطوات متزنة وثابتة.

ثانيا : تطوير نظام الامتحانات وترفيع الطلاب للمراحل الأعلى

١- تطوير نظام الامتحانات الحالية بحيث لا تقتصر على قياس قدرة الطالب على التحصيل ، وإنما يجب أن تشمل المستويات العليا من المعرفة كالفهم والتحليل والتطبيق والنقد والإبداع ، على أمل أن يأتى الوقت الذى يسمح فيه للطالب بالاستعانة بالكتاب والمكتبة أثناء تأدية الامتحان (Open Book Test)

٢- تنويع أساليب التقييم بحيث تجمع بين الامتحانات التحريرية والشفوية والعملية والأنشطة المختلفة للطالب وسلوكه وانضباطه ومدى انتظامه بالدراسة .

٣- عدم الاقتصار على مجموع الدرجات فى امتحان نهاية العام كمعيار وحيد لترفيع الطلاب للمراحل الأعلى ، فمع التسليم بعدالة هذا المعيار فى ظل الظروف الحالية ، إلا أنه لا يخلو من سلبيات عديدة ، لذا يلزم استحداث معايير إضافية مثل اختبارات القدرات والمواد المؤهلة وإجادة إحدى اللغات الأجنبية ، والتقارير التى يكتبها مدير المدرسة والمعلمون ، ولا مانع أن يكون لكل طالب سجل تراكمى تسجل فيه الدرجات والإنجازات التى حققها منذ بداية التحاقه بالسلم التعليمى بحيث يتم الرجوع إليه فى عمليات التقييم والانتقال من مرحلة إلى أعلى .

ثالثا : دور الأسرة والتوعية بخطورة الظاهرة

١- توعية الأسرة المصرية عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بخطورة انتشار الظاهرة والتى سوف تؤدى فى النهاية إلى " طالب آلى " يتلقى الدروس ويحفظها بمساعدة المعلم عن طريق الدرس الخصوصى ثم ينساه بعد خروجه من لجنة الامتحان ، مما يفقد طلابنا القدرة على التفكير والإبداع .

٢- توعية أولياء الأمور بعدم التعجل فى إدخال أبنائهم المدرسة قبل السن المقررة حتى لا يتعثر التلميذ صغير السن فى الدراسة بسبب وجوده بين من يفوقه فى السن والنضج ، فيلجأ ولى الأمر مضطرا إلى الدروس الخصوصية كعلاج لهذا التعثر .

٣- عقد لقاءات إرشادية وتوعوية وترفيهية لأولياء الأمور تشارك فيها المدرسة وبعض القيادات التعليمية بهدف التأكيد على أن التعليم قضية أمن قومى ومسئولية مجتمعية لا تقتصر على المدرسة بمفردها .

٤- إشــراك بعــض أولــياء الأمــور ذوى الرغبة فى العمل التطوعى والخبرة والمكانة الاجتماعية وخصوصا أصحاب المعاشات منهم فى الإشراف على مشروع مجموعات التقوية داخل المدرسة ، وتشجيع المتميزين منهم بالوسائل المختلفة .

٥- تفعـيل وتنشــيط مجالس الآباء والمعلمين كآلية من آليات تعميق ديمقراطية الإدارة المدرسية ، وتوثيق الصلة بين الأسرة والمدرسة ، وإعادة الثقة فى المدرسة ودورها المتميز .

٦- يجــب على الأسرة أن تلغى من تفكير أبنائها مسألة الدروس الخصوصية حتى ينتبه الطالب إلى شرح المعلم فى حجرة الدراسة ، ويجتهد فى دروسه ويعتمد على نفسه ، فهناك الطالب الذى يتغيب كثيرا عن المدرسة، أو الذى يجلس فى الصف وذهنه شارد خارج قاعة الدراسة لأنه تعود منذ صغره على أن المعلم يأتى له فى المنزل .

رابعا : دور المعلم

١- دعــم المعلميــن ماديــا واجتماعــيا ، والتدقيق فى اختيارهم قبل التحاقهم بالعمل، والاطمئــنان إلى مستواهم الأخلاقى والقيمى ، ووضعهم تحت الاختبار عند تسلمهم العمل لحين ثبوت أهليتهم لهذه المهنة .

٢- تدريب المعلمين على تعليم الطلاب بطريقة التعلم الذاتى ، بحيث يمارسوا عملهم من منطلق (أن التعليم هو تعليم المتعلم كيف يعلم نفسه بنفسه) ومن منطلق (أنه من لا يســتطيع أن يعلم نفسه فلن يعلمه معلم) وبذلك يصبح دور المعلم موجه ومرشد وميسر لعملية التعلم .

٣- استحداث وظائف أخرى بجانب وظيفة المدرس العادى مثل مرشد المادة أو الإخصائى العلاجى لنقاط ضعف التلاميذ .

٤- التوعية بالدور الرائع والعظيم الذى يقوم به المعلم ، وأنه صاحب أشرف مهنة ، كما أنــه مقتدى به من قبل طلابه ، وعلى حسب نوع هذه القدوة يكون الثواب أو العقاب مــن قبل الله سبحانه وتعالى ، ودعما لذلك يلزم إدخال مادة الثقافة الإسلامية ضمن برامج إعداد المعلم فى كليات التربية.

٥- رصــد جوائــز تشجيعية للمعلمين الذين يمتنعون عن إعطاء الدروس الخصوصية ، واعتبار ذلك ضمن شروط الإعارة أو الترقية للوظائف الأعلى وغيرها من المزايا .

٦- الاهتمام بمجموعات التقوية وتهيئة عوامل النجاح لها ، مثل قصر الاشتراك فيها على المعلمين الممتازين وبحوافز مجزية ، وتخصيص مساحة زمنية مناسبة لها على مدار اليوم الدراسى .

خامسا : دور تكنولوجيا التعليم

جدير بالذكر أن التكنولوجيا التعليمية بأشكالها المختلفة كالشبكات التعليمية والكمبيوتر التعليمى ، والمكتبة الإلكترونية ، والقنوات التليفزيونية التعليمية يمكنها أن تسهم فى حل مشكلة الدروس الخصوصية من خلال عدد من البدائل مثل :

- إمكانية الحصول على المعلومة من مصادر أخرى متنوعة غير المدرسة .
- تميز هذه التكنولوجيا التعليمية بالتشويق والجاذبية .
- اعتمادها على متخصصين ومعلمين ذوى كفاءة عالية .
- قدرتها على اختصار الوقت والجهد فى الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة .
- إمكانية الحصول على المعلومة بالصوت والصورة والحركة .
- إعادة الشرح من خلالها لأى عدد من المرات وفى أى وقت .
- تنمية الاتجاه نحو التعلم الذاتى .
- توضيح تجارب وعروض يصعب تنفيذها فى المعمل .
- التخفيف من حدة التفاوت فى مستوى الأداء بين المعلمين .
- علاج صعوبات المنهج عن طريق التجريب وتقريب الفكرة وربطها بالأحداث الجارية .

وانطلاقا من ذلك أصبح لزاماً على المدرسة أن تواكب هذه المستجدات التكنولوجية وتوظفها توظيفاً حقيقياً لتطوير العملية التعليمية وتحقيقاً لذلك يلزم الآتى :

١- الاستفادة مما هو موجود حاليا بالمدارس من تكنولوجيات سواء تمثل ذلك فى بعض الأجهزة ، أم فى القاعات المجهزة بالشبكات التعليمية وذلك من خلال توفير مستلزمات التشغيل والاهتمام بعمليات الصيانة وتوفير الأعداد اللازمة من الإخصائيين التكنولوجيين .

٢- التوعية الكافية بهذه المستحدثات التكنولوجية على مستوى المجتمع المدرسى ، والمجتمع الخارجى ، وكيف أنها أصبحت ضرورية لمواكبة ما يدور فى العالم حاليا من مستحدثات ومن ثم تكوين اتجاهات إيجابية نحو استخدامها .

٣- تيسير اقتناء الطلبة والمعلمين لأجهزة الكمبيوتر والاسطوانات المسجل عليها شرح الدروس ، وذلك من خلال التعاقدات الجماعية والتي تضمن لهم الشراء بسعر مخفض وعلى أقساط طويلة المدى .

٤- الاستعانة بهذه التكنولوجيا فى شرح الدروس والعروض العملية بحيث يمكن استخدامها كوسائل معينة للتدريس وأيضا كبديل للمعمل أو الورشة ، وعن طريقها أيضا يمكن التجول فى الصحارى البعيدة والغابات والمناطق الاستوائية والقطبية وغيرها مما لا يمكن التعرف عليه بشكل مباشر .

٥- التبكير بدراسة هذه المستحدثات التكنولوجية فى المراحل الأولى من السلم التعليمى ، وتشجيع الطلاب على التعامل معها ، وذلك بالسماح لهم باستخدامها فى الترفيه والتثقيف والجولات السياحية .

٦- جعل الإرسال بالقناة التعليمية فى التليفزيون المصرى متاحا للجميع مثل الإرسال بالقناتين الأولى والثانية ، بدلا من قصره على القنوات الفضائية التى لا يستطيع الاشتراك فيها إلا القادرون ، مع مراعاة تعديل مواعيد البث بحيث لا تتعارض مع مواعيد الدراسة ، ومراعاة أن تأخذ هذه البرامج صورة جذابة ومشوقة ، وتخصيص بعض البرامج للمراجعة وحل الامتحانات .

سادسا : الدعم المادى والمالى

إذا كان انخفاض دخل المعلم هو أحد أسباب انتشار الدروس الخصوصية، وإذا كانت الميزانية المخصصة للأنشطة المدرسية أقل مما ينبغى، وإذا كانت ميزانية التعليم لا تسمح بزيادة أكبر لدعم مثل هذه البنود ، فإنه يمكن التغلب على ذلك عن طريق الآتى :

١- طباعة الكتب المدرسية وتجليدها بطريقة جيدة تجعلها أطول عمراً وأكثر تحملاً وتوزيعها على الطلاب بحيث يستخدمها الطالب طوال الفصل (أو العام) الدراسى مع المحافظة عليها ، ويسلمها نظيفة لإدارة المدرسة فى نهاية المدة ، لكى تعيد توزيعها على تلاميذ السنوات السابقة مرة أخرى ، وتستمر هذه العملية لمدة ٤ أو خمس سنوات حتى تستهلك الكتب أو تتغير المقررات ، وإذا خالف الطالب هذه القواعد يدفع

ثمـن الكـتاب ، وإذا اتبعـت الـوزارة هذه الطريقة فإنها سوف توفر ما يقرب من (٨٠%) من ميزانية طبع الكتب المدرسية كل عام ، ويمكنها أن تستخدم هذا الوفر فـي رفـع مرتـبات المعلميـن أو فى صرف حوافز له إذا قاموا بواجبهم التعليمى والـتربوى ، وإذا كـان هذا النظام مطبق بالمدارس فى الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الوفرة الاقتصادية العالية ، فما أحوجنا نحن لتطبيقه .

٢- تشجيع مشاركة أولياء الأمور فى تكلفة التعليم وذلك بأن يدفع الطالب مبلغا معينا عند الالتحاق بالمدرسة ، وهكذا يتجمع لدى إدارة المدرسة مبلغا كبيراً يصبح بمثابة رأس مـال دائم يستغل فى الإنفاق على مختلف الأنشطة، وعند انتهاء الطالب من دراسة المرحلة وانتقاله لمرحلة أخرى يمكنه استرداد هذا المبلغ ، وطبعا لن يتأثر رأس مال المشروع لأن هناك دفعة أخرى ستلتحق بالمدرسة لتحل محل الدفعة التى تخرجت .

٣- جعـل المدرسة وحدة منتجة بمعنى أن يكون لمشروعاتها مردودا ماليا تستفيد منه المدرسة والمدرس والطالب .

وختاما فإنه يجب أن يكون واضحا فى الأذهان أن حل هذه المشكلة لن يتأتى بين يوم وليلة ولكنه سيستغرق بعض الوقت ، وعلى قدر العزيمة وقوة الإرادة وإخلاص النية بقدر ما تكون المدة الزمنية اللازمة للتخلص من المشكلة.

المراجع :

١. أحمـد إبراهـيم أحمد : إدارة الأزمة التعليمية : منظور عالمى ، الإسكندرية ، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١.

٢. ———— : بعض مظاهر القصور الإدارى فى المدارس الثانوية العامة، دراسة ميدانية ، المؤتمر العلمى السنوى السادس ، نحو تعليم عربى متميز لمواجهة تحديات متجددة ، كلية التربية – جامعة حلوان ، ١٢ – ١٣ مايو ١٩٩٨.

٣. أحمد إسماعيل حجى : الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٩٨.

٤. اسماعيل محمد دياب : "ظاهرة الدروس الخصوصية كأحد معوقات التحول الديمقراطى للتعليم فى مصر" ، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس، المجلد العاشر، ١٩٨٣.
٥. ألبرت موتيفانز : "إصلاح التعليم الثانوى ، المطالب المتغيرة للتعليم الثانوى"، مستقبليات، ع (١١٧)، مجلد (٣١) ، مارس ٢٠٠١.
٦. إميل فهمى شنودة : "فلسفة التربية فى عصر الحاسبات الإلكترونية" ، مؤتمر التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى ، رؤية مستقبلية ، كلية التربية – جامعة المنصورة ، ٣ –٤ إبريل ٢٠٠١.
٧. برنست داينز ، لندا إليسون : الإدارة المدرسية فى القرن الحادى والعشرين ، ترجمة السيد عبد العزيز البهواش ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٩.
٨. جاك ديلور : التعلم ذلك الكنز الكامن ، تعريب جابر عبد الحميد جابر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧.
٩. حامد عمار : دراسات فى التربية والثقافة (٤) ، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٦.
١٠. ———— : دراسات فى التربية والثقافة (٥) نحو تجديد تربوى ثقافى ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨.
١١. حسن أحمد عيسى وآخرون : تقرير عن حالة التعليم بمصر فى عامى (٩٤/ ١٩٩٥ – ٩٥ / ١٩٩٦) ، المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ، القاهرة ، ١٩٩٧.
١٢. سعيد اسماعيل على : رؤية سياسية للتعليم ، القاهرة ، عالم الكتب، ١٩٩٩.
١٣. ———— : التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، القاهرة، عالم الكتب ، ١٩٩٨.
١٤. ———— : دفتر أحوال التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٩.
١٥. ———— : هموم التعليم المصرى ، القاهرة ، دار الكتب، ١٩٨٩.
١٦. ضياء الدين زاهر : "الوظائف الحديثة للإدارة المدرسية من منظور نظمى" ، مستقبل التربية ، ع (٤) ، ١٩٩٥.

١٧. عبد الفتاح تركى : المدرسة الموازية ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجديدة ، ١٩٨٣.

١٨. فاروق فهمى ، منى عبد الصبور : المدخل المنظومى فى مواجهة التحديات التربوية والمعاصرة والمستقبلية ، القاهرة ، دار المعارف، ٢٠٠٠.

١٩. المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة العشرين (١٩٩٢ – ١٩٩٣)، مطبوعات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٢٠. مجدى عزيز إبراهيم : تطوير التعليم فى عصر العولمة ، القاهرة ، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠.

٢١. محمد شمس الدين زين العابدين : نحو تقنين وتنظيم وتطوير الدروس الخصوصية بالمرحلة الثانوية العامة " مجلة البحث فى التربية وعلم النفس ، كلية التربية بالمنيا ، ع (١) يوليو ١٩٩٨.

٢٢. وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم – نظرة إلى المستقبل ، القاهرة ، مطابع روزاليوسف الجديدة ، ١٩٩٢.

٢٣. وزارة التربية والتعليم ، القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم العام المعدل بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ، مادة (٢٢) .

٢٤. وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير ، قرار وزارى رقم (١٩٠) بتاريخ ٥/٩/ ٢٠٠١ بشأن نظام إعادة قيد الطلاب بالمدارس الثانوية العامة بسبب الغياب مادة (١) ، (٢) .

٢٥. وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع البنك الدولى ، مشروع تحسين التعليم الثانوى ؛ خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوى فى مصر (١٩٩٧-٢٠٠١) ، القاهرة ، وحدة التخطيط والمتابعة ، ٢٠٠١.

26. Dale , Bishop ; " The Perceptions of High School Seniors and Their Junior High School Teachers of the Effect of A Seventh and Eighth Grade Tutorial Program on Academic Performance , Study and Work Habits , and Personal Development . Dis. Abs. Int. Vol. 57 , No. 6 , Dec . 1997 .

27. Haiyan , H . , " Which Students Are likely to Participate in Private lessons or School Tutoring in Egypt?" Diss. Abs. Int . Vol. 57 , No. 3 , Sep . 1996 .

28. Illich ,Ivan ; Deschooling Society , N . y ., Harper & Row Publishers , Inc ., 1971.
29. Judy Renick , M .A ; Crisis Management in Schools , Southwest Texas State University , 2001 .
30. Laura , Jean Kelly ; " The Effects of In-class Tutoring on the Achievement of at Risk Elementary Students " Dis. Abs. Int. Vol . 57 , No . 4 , October . 1997.
31. Torrington , Derek ; Effective Management: People and Organization , N.Y , Prentice Hall Book Inc ., 1989 .

الفصل الرابع

التربيـــــــة

وقضيـة البلطجة الـتعليمية

- تمهيد (صور وأشكال البلطجة التعليمية)
- مفهوم العنف المدرسى
- مظاهره (محليا – عالميا)
- اسباب العنف المدرسى
- الآثار المترتبة عليه
- مواجهته

الفصل الرابع

التربية وقضية البلطجة التعليمية

تمهيـــد

البلطجة كلمـــة تركية ، مشتقة من كلمة بلطة ، وتعنى فى اللغة العربية الفأس التى يقطـع بها الخشب ونحوه ، وتمثل البلطجة كافة صور الإرهاب الاجتماعى التى يمارسها بعـض أبناء المجتمع من مختلف الطبقات الاجتماعية والعمرية والمستويات الإدارية فى المنظمات الرسمية وغير الرسمية ، وعليه فإن البلطجة التعليمية تتمثل فى استخدام القسوة والإكراه والعنف فى العلاقة بين المعلم والطالب ، أو بين أعضاء هيئة التدريس وبعضهم أو بين الناظر/ المدير والعاملين معه فى مختلف المراحل والمستويات التعليمية ، وتأخذ البلطجة التعليمية صورا وأشكالا متنوعة مثل:

- اعـتداء بعـض الطـلاب علـى معلميهم سواء داخل المدرسة أو خارجها بدءا من محـاولات التهكم والسخرية والاستخفاف والحركات الاستفزازية مثل إخفاء الطباشير أو وضـع المقـاعد فـوق الأدراج أو إحـداث أصوات مزعجة وفرقعة... أو إتلاف سياراتهم وانتهاءً بالاشتباك بالأيدى والعراك والضرب بالآلات الحادة .
- محاولة ابتزاز بعض الطلاب لزملائهم والاستيلاء على ممتلكاتهم بالإكراه وتحت تهديد المطـاوى ، ومثل هؤلاء الطلاب غالبا ما يكونون النوع الفاشل دراسيا كما أنهم قد ينـتمون لأسر وبيئات متدنية ثقافيا واجتماعيا . وقد يكونون من أبناء الذين حققوا مكاسـب مالية طائلة بطرق غير شرعية مثل: أبناء تجار المخدرات ، وتجار اللحوم والأغذية الفاسدة وأصحاب الأعمال الطفيلية كالسمسرة وغيرها .
- أعمـال التحرش الجنسى والمضايقات التى تتعرض لها الطالبات فى الطريق العام أو عـند الخروج من المدرسة ومحاولة النيل منهن بالقوة وتوجيه الألفاظ غير اللائقة لهن وغير ذلك من المضايقات .
- محـاولات الغـش الجماعى والغش بالإكراه وخصوصا فى امتحانات الشهادات ومن أمثلة ذلك استخدام مكبرات الصوت فى توصيل الإجابة للطلاب داخل لجان الإمتحان ، وأيضـا تهديـد الملاحظين ومراقبى اللجان إذا تشددوا أثناء تأدية الامتحان ، وهناك أيضا من يشترى اللجنة وذلك بتوفير السيارات التى تنقل أعضاء اللجنة من وإلى مقر

الامــتحان ، وتوفــير الاســتراحات المجهزة فى حالة تعذر السفر وما إلى ذلك من مأكولات ومشروبات وهدايا .

- استهتار بعض الطلاب بشرح المدرس أثناء الحصة اعتماداً على الدروس الخصوصية، ومـــا يتـــبع مـــن محـــاولات لإفســـاد الحصة على بقية الطلاب والتعالى على المعلم ومحاولات الهروب من المدرسة والقفز فوق الأسوار.
- ما قد يحدث من بعض عمال المدارس والكليات والمعاهد من عمليات التجارة والتربح أثــناء تواجدهم فى عملهم الرسمى ، حيث يقومون ببيع البسكويت والحلوى والشاى والقهــوة وغيرها من المشروبات والأدوات المدرسية ، وبالطبع فإن ذلك يكون على حســاب عملهــم الأصلى حيث يهملون عمليات النظافة وغيرها مما يدخل فى نطاق عملهم الأصلى ، وإذا طلب أحد أعضاء هيئة التدريس أو الجهاز الإدارى منهم عمل شئ ما فإنهم لا يتقنون هذا العمل إلا إذا أخذوا البقشيش.
- لجوء بعض المعلمين إلى الطرق غير المشروعة فى الضغط على الطلاب لأخذ دروس خصوصــية والتلويح لهم بدرجات أعمال السنة والامتحانات الشفوية ، ومحاباة من يــأخذون درســا خصوصــيا علــى حساب زملائهم الآخرين وادخار الطاقة والجهد لاســتنفاذهما فــى الــدرس الخصوصى خارج المدرسة ، والمحاولات غير المباشرة لإفساد مجموعات التقوية التى تقام داخل المدرسة.

وعلــى الــرغم من أن هناك صوراً وأشكالاً أخرى للبلطجة التعليمية لا يتسع المجال لذكــرها ، إلا أن أكثر هذه الصور انتشارا وشيوعا هو ما يطلق عليه العنف المدرسى أو العــنف الطلابــى والذى تزايد بشكل واضح واتسعت حلقاته فى الآونة الأخيرة إلى الحد الــذى أصــبح يمــثل ظاهرة قد تكون جديدة على المجتمع المصرى ، مما يستلزم تسليط الضــوء علــى هــذه الظاهرة وكشف المتغيرات والأسباب الحقيقية الكامنة وراءها بغية التصدى لها ، والحد من تفاقمها ، وقد سارت معالجة هذا الموضوع وفق المحاور التالية:

- مفهوم العنف المدرسى .
- مظاهر العنف المدرسى .

أ - محليا   ب - عالميا .

- الآثار المترتبة على العنف المدرسى .
- مسببات العنف المدرسى .

- كيفية التصدى لظاهرة العنف المدرسى .

وفيما يلى عرض مفصل لكل عنصر من العناصر السابقة :

مفهوم العنف المدرسى : Violence School

يعـنى العـنف فى أصله اللغوى الأخذ بالشدة والقسوة فهو عنيف ، ويعرفه قاموس أكسـفورد بأنه " استخدام القوة فى إلحاق الأذى بالآخرين وتدمير الأشياء والممتلكات " كما يعرفه معجم المصطلحات الاجتماعية بأنه " استخدام القوة استخداما بينا غير مشروع من شأنه التأثير على إرادة فرد ما.

ويعرفه بعض الباحثين أيضا على النحو التالى:

- هـو كل فعل ظاهر أو مستتر مباشر أو غير مباشر ، مادى أو معنوى موجه لإلحاق الأذى بالذات أو بآخر أو جماعة أو ملكية أى واحد منهم .
- هـو الاسـتعمال غير القانونى لوسائل القسر المادى أو البدنى ابتغاء تحقيق غايات شخصـية أو جماعـية ، ومـا يترتب على ذلك من الخروج على القواعد والأعراف المألوفة واتباع الأنماط السلوكية غير المرغوبة من قبل المجتمع كله.
- هـو تعبـير صارم عن القوة التى تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها فرد آخر أو جماعة أخرى.
- ويـرى البعض أن " مفهوم العنف لا يقتصر فقط على استخدام القوة الجسدية وإنما يمتد ليشمل أى قمع لحرية الإنسان أو لحقوقه الاجتماعية والسياسية ".

من التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم العنف يتضمن عداد من العناصر منها:

- أنـه يتضـمن عنصـر الشدة والقسوة ويجسد معنى الاعتداء والتهجم على الآخرين وانتهاك حرماتهم.
- يحمـل معنى العدوان غير المبرر أو المتهور أو المفرط أو غير العقلانى ، فالشخص العنـيف يرفض أن يستمع لصوت العقل ، ويرفض الاستجابة للنقد البناء ، ولا يعمل لتصرفاته حساب.
- يترتب عليه إلحاق الأذى والضرر بالآخرين.
- قد يكون ظاهرا أو مستترا.
- أنه غير قانونى ويمثل خروجا على القواعد والأعراف المألوفة.

- أنه مادى ومعنوى.
- قد يكون فرديا وجماعيا.
- يترتب عليه كبت الحريات وضياع الحقوق.
- أنه مظهر من مظاهر عدم النضج النفسى والاجتماعى كما أنه مرفوض اجتماعيا.

وإذا كان هذا هو معنى العنف بشكل عام فإن العنف المدرسى مجاله المدرسة والعلاقات المتبادلة بين العاملين فيها من طلاب ومعلمين ومديرين وغيرهم وعليه يمكن تعريف العنف المدرسى بأنه جملة الممارسات الإيذائية البدنية أو النفسية التى تقع على بعض الطلاب من قبل زملائهم أو من قبل معلميهم والعكس ، ويتدرج هذا العنف ما بين التخويف والتهديد الشفوى والابتزاز والبلطجة والعراك بالآلات الحادة وقد ينتهى بالقتل أحيانا ، وقد شاعت أحداث العنف والشعب فى ساحات المدارس – وخصوصا الثانوية – وأصبحت من الكثرة والحدة إلى الحد المثير للقلق ، وإن نظرة إلى سلوك وممارسات الطلاب اليومية داخل الفصول أو أثناء الفسحة وفى فترات خروجهم من مدارسهم لتصيب المراقب بالقلق والاضطراب ، والأمر نفسه غالبا ما يثار بشأن سلوكيات بعض المعلمين فى الفصول وبين الطلاب ، وفيما يلى عرض لبعض صور وأشكال هذا العنف كما تحدث على أرض الواقع .

مظاهر العنف المدرسى :

العنف كسلوك فردى فى كل زمان ومكان لا يعد مشكلة فى حد ذاته ، ولكن المشكلة تبدو كظاهرة عندما يتحول السلوك الفردى إلى سلوك جماعى ، أو إلى ظاهرة اجتماعية أكثر انتشارا وأكثر ترددا ، ولقد أصبحت البيئة المدرسية تعانى من العنف الطلابى بصوره وأشكاله المختلفة بشكل غير مسبوق إلى الحد الذى جعله – أى العنف الطلابى – مادة إعلامية خصبة للصحف والمجلات والبرامج التليفزيونية على اختلاف أنواعها ، وكثيرا ما تطالعنا الصحف بعناوين إعلامية تنبئ بطبيعة وخطر المشكلة فى مدارسنا ، ومن هذه العناوين:

- " الطلبة سرقوا سيارة الناظر " (أخبار الحوادث ٤ ديسمبر ١٩٩٧).
- " شادية تلميذة الثانوى تقتل طالبا بمدرسة الصنايع بمطواة قرن غزال " (أخبار الحوادث ١١ ديسمبر ١٩٩٧).

- " الآبـــاء يضـــطرون للحضور مع بناتهم والعودة لاصطحابهن خوفا من المعاكسات " (أخبار الحوادث ١ يناير ١٩٩٨).
- " ١١٧ حالة تزويغ من مدارس البنين والبنات وضبطهم فى الحدائق العامة " (أخبار الحوادث ١ يناير ١٩٩٨).
- " ٢٠٠ حالـــة تعـــرض لأنـــثى خـــلال ديســـمبر ٩٧ و٢٠ حالـــة تلـــبس يوميا " (أخبار الحوادث ١ يناير ١٩٩٨).
- " ٧٠٠ تلميذ تحت حصار البلطجة فى حلوان " (أخبار الحوادث ١٧ فبراير ٢٠٠٠).

" بعد قرار وزير التربية والتعليم بالفصل لمرتبكى العنف والسلوك المرفوض .. المدرسة والأسرة والتليفزيون ... شركاء فى قفص الاتهام " (الأهرام ٥/٢/٢٠٠١ ، صفحة شباب وتعليم) وقد تضمن هذا التحقيق مجموعة من حوادث العنف داخل المدارس أهمها :

- طلبة الزراعة سلخوا زملاءهم بماء النار .
- تلميذ مشاغب يقذف بزميله من نافذة الفصل .
- المدرسة هددت والدة التلميذ المصاب بفصله إذا أبلغت الشرطة .
- الطالب البلطجى حاول قتل زميله أمام باب المدرسة .
- طالبان فاشلان وراء حريق مدرسة أبو كبير الثانوية المعمارية .
- فصـــل مائـــة طالـــب وطالـــبة لممارســـتهم العـــنف والـــبلطجة" (الأهـــرام ٢٢/٤/٢٠٠١)
- " ظاهرة العنف من أين جاءت " (الأهرام ٧ / ٥ / ٢٠٠١)
- " الكتابة بالمطاوى والحوار بالجنازير " (الأهرام ٢ / ٦ / ٢٠٠١)

هـــذه العناوين وغيرها تكشف عن أشكال العنف السائد فى مدارسنا التى تنوعت فى حدتها وتداعياتها وأسبابها، ويؤكد السيد وزير التربية والتعليم وجود ظاهرة العنف لدى الطـــلاب بقوله : " اليوم ظاهرة العنف لا نستطيع أن ننكرها... حوادث تقع وهى ليست بمصـــر فقط ، فحوادث العنف كثيرة فى كل مكان ... " كما يوضح تقرير المجلس القومى للتعليم فى دورته الخامسة والعشرين (٩٧ / ١٩٩٨) أن العنف بين الطلاب له مظاهره الخاصة فهو يبدو فى صورة اعتداء بعض الطلاب على زملائهم ممن يخالفونهم الرأى أو الفكـــر أو العقيدة ، كما يظهر فى صورة تحطيم أثاث المدرسة أو الاعتداء على المدرسين وأعضـــاء الجهـــاز الإدارى بالمدرســـة ، أو الانضـــمام إلى بعض التنظيمات والجماعات

المنحرفة وتكوين العصابات أو حالات الغش الجماعي وتعاطى المخدرات والغياب المستمر أو المتقطع عن المدرسة وغيرها.

ولما كانت ثقافة العنف كغيرها من الثقافات الفرعية قابلة للانتشار والانتقال عبر المجتمعات وخصوصا بعد تآكل الحواجز والفواصل بين الدول والشعوب، فإنه قد يكون من المهم التعرف على شكل العنف المدرسي في بعض المجتمعات الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تفشت فيها ثقافة العنف بشكل واضح ، لعل ذلك يفيد في فهم أسباب انتشار ظاهرة العنف وكيفية التصدي لها.

بعض مظاهر العنف المدرسي في أمريكا :

إذا كنا نعاني من العنف الطلابي في مدارسنا المصرية ، فإن الصورة تزداد قتامة في الدول الصناعية والدول الكبرى وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تشير التقارير والإحصاءات إلى تزايد العنف في المدارس الأمريكية – على اختلاف أنواعها ومستوياتها -بشكل مأساوي ، واستمرار الزيادة بمعدلات خطيرة جدا ، وأصبحت ظاهرة العنف بين طلاب المدارس ظاهرة مرضية ، وقد ذكر أكثر من ثلث الأمريكيين أن خفض مستوى العنف في المدارس هو أكبر تحدى يواجه رجال الإدارة وصانعي السياسة التعليمية.

لقد أصبحت أخبار العنف والسلوك الفاضح للطلاب في أمريكا مثيرة للقلق، وصارت المدارس أماكن غير آمنة للطلاب وهيئات التدريس على السواء لا فرق في ذلك بين مدارس المدن الكبيرة أو مدارس المجتمعات الريفية الصغيرة، وقد ذكر المركز القومي لأمن المدارس National School Safety Center أمثلة لبعض أحداث العنف التي وقعت من جانب الطلاب ، والتي تشير في مجملها إلى مدى خطورة العنف الطلابي داخل المدارس الأمريكية ، ومن هذه الأحداث ما يلي:

- إطلاق النار على طالب في سن الثانية عشرة من عمره في مكان الانتظار بالمدرسة.
- طعن طالب في سن السادسة عشرة بسكين عندما كان يرافق أخاه الأصغر في موقف الأتوبيس.
- تلميذ في المدرسة الابتدائية يبلغ من العمر ثماني سنوات يقوم بإخفاء بندقية رش في معطفه ثم يقتل مدرس الرياضيات وطالبين ويجرح آخرين.

- قام صديق إحدى الطالبات بإطلاق النار عليها وهى حامل لأنه كان يريدها أن تجهض نفسها ، فقتلها وقتل الجنين.
- إطلاق النار على رأس طفل فى الثانية عشرة من عمره من قبل زميله البالغ من العمر اثنى عشر عاما أيضا .
- طالب عمره ست عشرة سنة يطلق النار على زميله أثناء فترة تناول الغذاء بالقرب من الكافتيريا .

وفى مسح مدرسى للظاهرة أطلق عليه مسح السلوك العنيف للشباب Youth Risk Behavior Survey أجرى فى عام ١٩٩٧ على عينة ممثلة من الطلاب أعمارهم تمتد من ٩ – ١٨ سنة ، توصل تقرير المسح إلى ما يلى :

- (٨,٣ %) من طلاب المدرسة الثانوية كانوا يحملون سلاحا مثل البندقية والمطواة خلال الثلاثين يوما التى سبقت عملية المسح .
- (٥,٩%) من طلاب المدرسة الثانوية كانوا يحملون بنادق خلال الثلاثين يوما التى كانت تسبق عملية المسح .
- (٧,٤%) من طلاب المدرسة الثانوية تم تهديدهم بالسلاح أو على الأرجح إصابتهم بالسلاح فى المنطقة المجاورة للمدرسة خلال الاثنى عشر شهرا التى سبقت عملية المسح.
- (١٤,٨%) من طلاب المدرسة الثانوية الذين شملهم المسح قد اشتركوا فى مشاجرات عنيفة داخل المدرسة أو بجوارها لعدة مرات خلال الاثنى عشر شهرا السابقة للمسح ، وقد ثبت أن نسبة الطلاب الذكور الذين اشتركوا في هذه المشاجرات كانت أكبر من نسبة الإناث .
- (٣٢,٩%) من الطلاب تعرضوا لسرقة ممتلكاتهم (سيارات – ملابس – كتب) كما تعرض بعضهم لإصابات عمدية لعدة مرات خلال الاثنى عشر شهرا السابقة للمسح.

وهكذا فإن الإحصاءات والتقارير تشير إلى انتشار العنف فى المدارس الأمريكية بشكل وبائى مما دعا المسئولين إلى استنفار كافة المؤسسات المعنية لتشارك فى مواجهة وعلاج ظاهرة العنف لدى الطلاب ، حتى أنه أصبح هدفا قوميا من أهداف التعليم أن تكون المدارس آمنة وخالية من العنف والمخدرات، وفى سبيل ذلك لجأت الولايات المتحدة

الأمريكـية إلـى العديد من الاستراتيجيات والمداخل المتنوعة للعمل على مواجهة العنف داخل المدارس أو خارجها.

ومـن أوضح هذه الجهود : التشخيص المبكر للطلاب الذين لديهم استعداد للعنف عن طـريق إنشـاء قاعدة معلومات يتم فيها تسجيل الملاحظات حول الطلاب الذين يظهرون بعض السلوكيات التى تنم عن العنف ، وتكوين فرق لمواجهة الأزمات، وسن قوانين تغريم الوالدين ، وإنشاء أقسام للشرطة المدرسية ومسئولى الأمن المدرسى، وإقامة المؤسسات البحثـية بهـدف منع العنف والتحكم فيه مثل مركز تجنب العنف فى المدرسة ، والمركز القومى للمدرسة الآمنة ، ومركز منع عنف الأسلحة ، وصندوق حماية الأطفال ، والمركز القومى للبحوث والتنمية للتشريعات المتصلة بالتربية .

الآثار المترتبة على العنف المدرسى :

لاشـك أن ظاهرة العنف لها انعكاساتها وتأثيراتها السلبية ، فهى لا تمثل فقط تهديدا لمـنجزات الإنسان المادية والمعنوية ، ولكنها أيضا تهدد الوجود الإنسانى برمته ، وفيما يلى عرض لأهم هذه الآثار :

١ – آثار بدنية ونفسية :

فـأحداث العنف لا يتوقف ضررها على ما تحدثه من إصابات وعاهات بدنية – إن لم تنـته بالقـتل – بل يترتب عليها أضرار بالغة كالشعور بالخوف والرعب والفزع والقلق الشـديد ، ليس فقط لمن تعرضوا لأحداث العنف ، وإنما أيضا لأولئك الطلاب الذين يقفون موقف المتفرجين والذين يشاهدون مشاهد العنف ، ويتابعون أحداثه من بعد دون التعرض لأى اعـتداء مـن جانب الآخرين ، هؤلاء غالبا ما يعانون من أضرار نفسية وتظل معهم ذكريات أليمة بالغة الأثر ولفترات طويلة .

٢ – زيادة الفاقد فى التعليم :

فالعلاقة بين العنف والفاقد فى التعليم علاقة طردية بمعنى أنه كلما زاد مستوى العنف المدرسـى ساعد ذلك على زيادة عوامل الهدر فى التعليم مثل الرسوب المتكرر والهروب مـن المدرسـة وعـدم الانـتظام فى الدراسة والتسرب ، ومن ثم فشل بعض الطلاب فى استكمال تعليمهم ، وزيادة منابع تفريخ الأميين، ليس هذا فقط بل إن البيئة العدوانية فى المدرسة تحول دون قيام تعليم منتج وتحد من تنمية القدرة المعرفية ، حيث يؤكد كل من

موريسين Morrison ، وبل Bell على ضرورة وجود بيئة آمنة كشرط أساسي لقيام العقل بوظائفه المختلفة من إدارك وتكفير وتحليل وإبداع ودللا على ذلك بالترتيب الهرمى لماسلو Maslow للحاجات والذى اشتمل على الأمن كواحد من الحاجات الأساسية التى سبقت فقط بالجوع والظمأ ، وبالإضافة لما سبق فإن نمو العنف المدرسى يعمل على اختلال قيمة المعرفة ذاتها ، ويشوه العلاقة بين المعلم والطالب .

٣ - إضعاف الروح المعنوية للمعلمين وخفض كفاءتهم فى العمل :

لم يعد المعلم يحظى باحترام طلابه كما كان فى الماضى ، ولم تعد له نفس القدرة على ضبط الفصل ، وخصوصا فى ظل القوانين التى تحد من صلاحياته، فى هذه الناحية وتآكل مفهوم العقاب ، حيث ظهرت الأفكار والنظريات التى تدعو إلى تأكيد أهمية الحرية وقيمة التلقائية فى تنشئة المتعلمين ، ورفض العقاب كوسيلة تربوية ، واعتباره دليلا على فشل المعلم أكثر منه دليلا على عيب فى المتعلمين ، ونتيجة لذلك تآكل مفهوم العقاب بدرجة كبيرة مما جعل البعض منهم يؤثرون مبدأ السلامة بدلا من الصدام مع الطالب أو السلطة ، وتبدو هذه الظاهرة فى مدارسنا عندما نجد بعض المعلمين لا يُعرضون أنفسهم لأية احتكاكات مع الطلاب أثناء الحصة أو أثناء تأدية امتحانات الشهادات العامة ، حتى لو ترتب على ذلك إخلال بنظام العمل ، وفى ظل هذه الظروف من اليسير أن نلمس الآتى :

- عزوف المعلم عن العمل وضعف انتمائه للمهنة .
- اللجوء إلى ممارسة بعض الأعمال الحرة خارج المدرسة .
- فقدان الثقة المتبادلة بين المعلم والطالب .
- ضعف اهتمام المعلم بمشاركة طلابه فى العملية التعليمية والأنشطة التربوية .
- العزوف عن المشاركة فى تطوير المناهج وطرق التدريس والاقتصار على الطرق التقليدية .
- ضعف الشعور بالاستقرار النفسى والانفعالى .

٤ - آثار تدميرية وتخريبية :

وتتضح فيما قد يتلفه الطلاب من مقاعد وأدراج وأثاث مدرسى وأجهزة المعامل ، وتشويه الجدران والكتابة عليها والرسوم الخادشة للحياء ، وأعمال التلويث مثل رمى فضلات الطعام والعلب الفارغة فى فناء المدرسة ، وقطف زهور الحديقة ، ورمى حقائب الرفاق من الأدوار العلوية ، وهذا من شأنه أن يُنمى فى الأجيال الجديدة سلوكيات بيئية

هدامـــة ويفـــرض أعـــباء متزايدة على المدرسة فى مواجهة عمليات الإصلاح والصيانة والحفـــاظ على أمن وسلامة المدرسة ، كما أنه يثقل كاهل الإدارة المدرسية ، ويؤدى إلى عـــدم الاســـتقرار فى المدرسة ، ولا يسمح بسير العملية التربوية فى طريقها الصحيح ، ويثير قلق الأسرة والأمة على حاضر ومستقبل أبنائها .

٥ - زيادة معدل الجريمة والانحراف فى المجتمع :

العـــنف ســـلوك مكتســـب يتم تعلمه من خلال عملية التفاعل الاجتماعى ، وقد أثبتت الدراســـات والـــبحوث بمـــا لا يـــدع مجالا للشك وجود علاقة سببية بين مشاهدة العنف والـــتعرض له وتدعـــيم الســـلوك العداونى لدى المشاهد أو المتعرض له ، حيث إن تعود الإنسان على تكرار مشاهدة العنف ومعايشته يقلل من إحساسه بجرم أو غرابة واستهجان هـــذا الفعـــل (تقليل الحساسية Desensitization) وفى ظل هذا المناخ المشبع بالعنف يســـهل اســـتقطاب بعض الطلاب فى العصابات والجماعات المنحرفة ، وقد يصبح العنف سلوكا طبيعيا فى حياتهم ، ولا ينظرون إليه على أنه تصرف غير أخلاقى ، ولا يشعرون بالذنب نتيجة عدوانهم على الآخرين واغتصاب حقوقهم .

ونتيجة لهذه الأوضاع وغيرها زاد فى الآونة الأخيرة معدل انتشار الجريمة، وظهرت صـــور من العنف والجريمة لم تكن مألوفة من قبل مثل جرائم الاغتصاب والخطف وقتل الأزواج والآبـــاء والأمهات ، كما كثرت عمليات النصب والاحتيال ، والتهرب الضريبى ، ومحـــاولات التهريب الجمركى ، والأزمات المفتعلة ومحاولات الاحتكار والتلاعب بأقوات الكادحين من أفراد الشعب ، كما كثرت محاولات الغش فى عمليات البيع والشراء ، ناهيك عـــن ظاهـــرة سقوط العمارات والمدارس وصفقات الأغذية الفاسدة وغيرها، والرغبة فى الثراء العاجل بأيسر الطرق وأسرعها حتى لو كانت غير مشروعة.

ومـــع ما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية واتصالية استطاع بعض محترفى الجريمة توظيف هذه التكنولوجيا فى ارتكاب جرائمهم وإرهاب العالم ، واتسعت دائرة المخاطر التى تهدد أمن المجتمع ، وبعد أن كان ينظر إلى الأمن القومى على أنه مرادف للأمن العسكرى وأن مسئولية تحقيقه تقع على عاتق القوات المسلحة وأجهزة الأمن ، أصبح هذا المفهوم (الأمن القومى) وثيق الصلة بكثافة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو داخلى وما هو خارجى، وأن مصادر تهديد أمن الدولة والمجتمع لم تعد تنبع من الداخل فحسب ، بل

أصبحت تأتى كذلك من المشكلات العالمية العابرة للحدود وخصوصا بعد تزايد موجات التطرف والعنف ونشاط المنظمات الإرهابية وعصابات نشر الجريمة المنظمة ، وتعتبر أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وضرب مركز التجارة العالمى والبنتاجون فى أمريكا أكبر دليل على ذلك .

وهكذا فإن موضوع العنف الطلابى موضوع جد خطير ، ليس لما يترتب عليه من آثار سلبية فقط ، ولكن لكونه صادر من طلاب علم وأخلاق وأمل الأمة ومستقبلها ، فكيف نواجه المستقبل بجيل معرض لخطر المخدرات والإدمان والعنف ، ومن هناك كانت ضرورة الوقوف على الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة حتى يمكن التصدى لها بشكل علمى وإيجابى .

الأسباب (العوامل) المؤدية إلى ظاهرة العنف المدرسى :

لم ينشأ العنف المدرسى فى المجمع المصرى من فراغ ، وإنما هو كظاهرة اجتماعية لها مقدماتها وأسبابها، ومن الصعب أن نُحمل مؤسسة بعينها مسئولية تفشى ظاهرة العنف داخل مدارسنا ، وإنما هى مجموعة من العوامل تتفاعل فيما بينها لتدفع فى اتجاه تزايد هذه الظاهرة ، وفيما يلى محاولة لتوضيح ذلك :

١ - أسباب خاصة بالأسرة وضعف التنشئة الاجتماعية :

الأسرة هى الوحدة الأساسية فى بناء المجتمع ، وهى المؤسسة الرئيسة التى تتم فيها عملية التنشئة الاجتماعية ، ولذا فهى من أقوى المؤسسات المؤثرة فى تشكيل السلوك الخلقى واكتساب المعايير الاجتماعية الضابطة للسلوك فى صورة عادات سلوكية مرغوب فيها ، وعليه إذا صلحت أحوالها وقامت بمسئوليتها كاملة تجاه أبنائها شبوا على مكارم الأخلاق ، وتحلوا بالقيم وأنماط السلوك السوية ، وقد أثبتت الدراسات والبحوث السابقة أن معظم المشكلات السلوكية للطلاب ترجع إلى ضعف التربية الأسرية ، والأساليب الخاطئة فى التربية.

فالحرمان العاطفى الذى أفرزه التغير الاجتماعى فى التركيبة الأسرية ، وخروج المرأة إلى العمل وحرمان الأطفال من الرعاية ، وانشغال الأبوين بسبب كثرة الأعباء الحياتية ، تعتبر تغيرات أساسية انتابت الأسرة وجعلت منها بيئة ثانوية فى تنشئة الفرد ، مما جعلها

لا تقــوم بوظيفها الضبطية والأخلاقية ، ومن ثم يخرج جيل جديد من الأبناء لم يستوعب قيم المجتمع وثقافته .

وبالإضــافة لمــا ســبق فإن الآباء والأمهات الذين يسيئون معاملة أولادهم بالإهمال النفســى أو الــبدنى ، وأيضا الذين يستخدمون أسلوب التسلط فى معاملة الأبناء ، والذى يصــل إلــى حد استعمال القسوة ، وكذلك هناك بعض الوالدين الذين يستخدمون أسلوب التدليل والحماية الزائدة ، ومنهم من يقوم باستعمال أسلوب التفرقة والتمييز بين الأولاد ، وهذه الأساليب إن لم تكن موجهة توجيها سليما بالتحكم فى مدى احتياج الأبناء لأى منها ، وكذلك التحكم فى الجرعة الملائمة لكل منها ، ومراعاة التوقيت الزمنى لاستخدامها فإنها ســتكون مــن أهم المتغيرات والأسباب التى تؤدى إلى حدوث مشكلات نفسية واجتماعية وظهور العنف بصوره وأشكاله المختلفة.

كمــا أن طبــيعة العلاقــة بين الأبوين ، وعدم قيامهم بالواجبات الدينية مثل الصلاة والصوم وسب الآخرين ورفع الصوت والكذب وضرب أحد الإخوة وتحطيم أو إتلاف أثاث المنزل كلها ملامح توضح أثر أسلوب العنف المستخدم فى تأديب وتربية الأبناء من جانب الأبويــن ، وقــد أشــارت إحدى الدراسات الأمريكية إلى أن العنف الطلابى يرجع إلى ما يتعرض له هؤلاء الطلاب من ظلم فى طفولتهم (العنف المنزلى) والفقر وسهولة تداول الأســلحة وشرب الكحوليات والمخدرات ، وتوصلت الدراسة ذاتها إلى أن (٤٠%) من الطــلاب الذين قتلوا مدرسيهم أو زملاءهم لديهم تقارير إجرامية سابقة وأنهم فى الغالب كانوا مدمنى مخدرات وأعضاء فى عصابات.

ويمكــن حصر معظم الأسباب الأسرية التى تؤدى إلى ظهور المشكلات السلوكية لدى الطلبة والطالبات فى الآتى:

١- أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة سواء التدليل أم القسوة الزائدة من قبل الوالدين.
٢- انشغال بعض الآباء والأمهات عن رعاية أبنائهم ومتابعة سلوكياتهم وتوجيههم .
٣- الحرمان من الدفء العاطفى.
٤- التفكك الأسرى وضعف الروابط التى تجمع بين الآباء والأبناء .
٥- اختلاط الأدوار داخل بعض الأسر المصرية نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعي كثيرة .
٦- الأفراط فى استخدام أسلوب العقاب البدنى .

٧- ضعف تأثير القيم الدينية والأخلاقية داخل بعض الأسر .
٨- الافتقاد إلى القدوة الطيبة داخل الأسرة .
٩- انخفاض المستوى الاقتصادى / الاجتماعى فى بعض الأسر وزيادة المطالب والأعباء المادية .
١٠- الإغداق فى الإسراف على الأبناء تعويضا لغياب الأب أو الأم .
١١- تقليد الأبناء لآبائهم فى بعض السلوكيات الخاطئة

لكل ما سبق يجب أن تكون طريقة التعامل مع الأبناء وأساليب تربيتهم خالية قدر المستطاع من هذه الأخطاء منعاً للآثار السلبية على شخصياتهم فى المراحل التالية ، ليس هذا وفقط، بل إن الأسرة تمثل خط الدفاع الأول الذى يكسب الفرد مناعة ثقافية واجتماعية تقف حائلا وسدا منيعا ضد كل قيم الانحراف والفساد والاختراق والغزو والاستلاب الثقافى التى تصدرها وتدعمها القوى المعادية لتقدم شعوب الدول النامية لتجعلها دول تابعة لها على الدوام .

٢ - أسباب خاصة بالمدرسة :

المدرسة هى المؤسسة الثانية فى حياة الفرد باعتبارها امتدادا علويا للأسرة، وعن طريقها تتوسع دائرة معارف التلميذ ، وتنتقل ثقافة المجتمع إلى الأجيال اللاحقة ، والمدرسة فى مثل هذه الظروف أصبحت فى وضع لا تحسد عليه، ذلك أن البيئة المحيطة بها باتت مشبعة بثقافة العنف ورموزه سواء فى البيت أو الشارع أو مختلف وسائل الإعلام والصناعات الثقافية ، ومن الطبيعى أن يتأثر العمل المدرسى بهذا المناخ ، فالتلميذ الذى جاء من أسرة يسودها العنف أو تحمل ثقافته لانتوقع منه أن يتكيف بسهولة مع النظام المدرسى ، أو أن يتسم بالسلوك المنضبط فى تعامله مع أقرانه ومع معلميه .. ونفس الاستنتاج ينسحب على المعلم وغيره من المدخلات البشرية فى المنظومة المدرسية.

ليس هذا وفقط بل إن المدرسة ذاتها تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى تهيئة الظروف المشجعة على سلوك العنف ، فهناك من الطلاب من يضيقون ذرعا بالمدرسة لأن ما يلقى عليهم من معلومات لا تتناسب ولا تتفق مع ميولهم واستعداداتهم العقلية ، ومن ثم قد لا يستطيعون فهم هذه المعلومات واستيعابها ، مما يؤدى إلى فقدان الرغبة لديهم

فـــى الذهاب إلى المدرسة ، وعدم الرغبة فى مواصلة الدراسة والتحصيل ، وتتولد لديهم كراهـــية المدرســـة وما يرتبط بها ، وقد يبحثون عن وسيلة للخلاص من هذه المشكلة ، فيلجأ بعضهم إلى الهروب من المدرسة والقفز من فوق أسوارها.

ومن أكثر مسببات العنف – أيضا – فى المدرسة ضعف الاهتمام بالتربية الدينية حيث تؤخر حصص الدين فى معظم الأحوال إلى نهاية اليوم الدراسى حين يبلغ الإجهاد مداه عند المدرسين والطلاب ، والأهم من هذا أن درجة الدين لا تضاف إلى المجموع الكلى لدرجات الطالب ، ومادام الأمر كذلك فيكفى الطالب الحصول على النهاية الصغرى ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا إذن يبدد الطالب وقته فى مادة لا تقدم ولا تؤخر ؟! وقد يكون ذلك سببا فى الفراغ الدينى الذى يعانى منه الطلاب ومن ثم الانسياق وراء الأفكار الهدامة .

كمـــا أن ضـــعف قـــدرة المدرســـة على إشباع حاجات ورغبات طلابها وقلة الاهتمام بممارســـة الأنشـــطة والهوايـــات يتـــيح لهم مساحة واسعة من الفراغ وممارسة الشغب والنزعات العدوانية ، لدرجة أن البعض يعتبر أن انتشار العنف فى أى مكان فى العالم هو نتـــيجة لنظم تربوية تدرسّ كثيرا وتعلم قليلا ، نظم قاصرة فى معظم الأحيان عن تجاوز الحـــدود الدنيا للتعليم ، نظم قاصرة عن توجيه الفكر وتعديل السلوك ، وعموما فإن هناك العديد من العوامل المرتبطة بالمدرسة والتى قد تكون سببا فى إحداث العنف مثل :

- تطـــرف الإدارة المدرســـية واعـــتمادها على أساليب إدارية تفرز العنف وتؤدى إلى إشاعته (الإدارة التسلطية – والإدارة الفوضوية ...)
- قلة الاهتمام بالأنشطة المدرسية المختلفة ، فعلى الرغم من صدور القرارات الوزارية الـــتى تؤكـــد علـــى أهمية الأنشطة المدرسية ، إلا أن الاهتمام بها لم يتعد المستوى النظرى، كما أنها لا تدخل ضمن المجموع الكلى لدرجات الطلاب .
- قلـــة المـــرافق داخل المدرسة وارتفاع كثافة الفصول مما يشكل ضغطا على كل من التلاميذ و المعلمين .
- غـــياب الضـــوابط الإداريـــة الرادعة وضعف صلاحيات المعلمين فى ضبط سلوكيات تلاميذهم داخل الفصل وداخل المدرسة .
- اعتماد بعض الطلاب على الدروس الخصوصية ومن ثم ميلهم لإفساد الحصة وإثارة الشغب .

- ســلوك الطلاب داخل المدرسة وخارجها لا يدخل فى معايير التفضيل بين الطلاب عند انتقالهم للمراحل الأعلى .
- شعور الطالب بأن القوانين تعمل لصالحه فى حالة نشوب خلاف بينه وبين المعلم .
- قلــة التزام بعض المعلمين بسلوكيات و أخلاقيات المهنة ، فالمعلم هو الموجه للقيم وهو القدوة الصالحة لطلابه .
- إسراف بعض المعلمين فى استخدام أسلوب العقاب البدنى فى تعاملهم مع تلاميذهم .
- غياب التوجيه التربوى والنفسى .
- الاســتعانة ببعض المعلمين غير المؤهلين تربويا ومن ثم افتقادهم للطريقة الصحيحة فى التعامل مع الطلاب .
- ضعف شعور الطالب بالانتماء إلى المدرسة ، وافتقاده للقيم التى تثير فيه مشاعر حب المدرسة واحترام العاملين فيها والحفاظ على مرافقها .
- نظام الامتحانات الحالية وما يواكبها من توتر وقلق نفسى قد يدفع ببعض الطلاب إلى الممارسات السلوكية المرفوضة خصوصا الغش فى الامتحان ، الذى يتحول بدوره إلى نوع من الغش الاجتماعى.

هــذا وقد زادت التحديات والأخطار التى تواجه المدرسة كمؤسسة مسئولة عن تربية النشئ وخصوصا بعد اندلاع الثورة التقنية المعاصرة فى عالم الاتصال والإعلام .

٣ – أسباب خاصة بوسائل الإعلام :

لســنا فــى حاجــة إلى تأكيد دور الإعلام فى تنامى مظاهر العنف فى سلوك الأطفال والمراهقين ، فالبرامج الإعلامية وخاصة التليفزيونية لها تأثير كبير من حيث إنها تقدم لهــم عيــنة من السلوكيات السلبية مثل ما يرد فى بعض الأفلام والمسرحيات من مشاهد العــنف والسلوكيات الخاطئة، ومثل هذا العنف الذى يشاهده الفرد لمجرد التسلية والإثارة قــد ينقلــب فى نهاية التسلية والإثارة إلى واقع مؤلم بفعل التأثير السلبى القوى والفعال لوسائل الإعلام فى تجسيد العنف بأنماطه السلوكية المختلفة ، ولا يخفى على أحد وبخاصة المعنييــن بالتربــية كيف أثرت مسرحيات مثل " مدرسة المشاغبين " و " العيال كبرت " و" ســك على بناتك " وغيرها على قيم وسلوكيات الأطفال والمراهقين والشباب من أفراد المجــتمع ، وتتعاظم إمكانية هذا التأثير السلبى فى ظل تكرار عرض هذه المسرحيات من

حيـن لآخـر ، وبالتالى تكرار مشاهدة الصغار لها وتأثرهم الدائم بمضامينها المناهضة لمضامين التربية المدرسية.

ولا يغيـب عن أذهاننا أن الأطفال والمراهقين لديهم القدرة على التقليد والمحاكاة لما يشاهدونه فى التليفزيون كما أنهم ينجذبون إلى برامج العنف ويجدون فيها المتعة ، ولذا نجد أن كثيرا من سلوكيات الطلاب وأقوالهم هى انعكاس لمشاهدات تليفزيونية ، وهذا ما تؤكـده نظـرية الـتعلم عن طريق الملاحظة ، ويتضح ذلك فيما تطالعنا به الصحف من عناوين لأحداث وقعت بالفعل مثل :

- قيام الطلاب فى القاهرة بإحراق مدرسة بخطة مرسومة تقليدا لأحد أبطال الأفلام.
- ألقى أحد الطلاب بنفسه من الدور الثالث تقليدا لأحد أبطال الأفلام .
- طفل يشنق نفسه فى شجرة مانجو فى قنا عندما حاول تقليد مشهد تليفزيونى.
- أطفال على حبل المشنقة قلدوا أبطال أفلام فرافيرو والسندباد وعنتر بن شداد .

وهـناك أيضـا الإعلام الخارجى الذى يرد إلينا عن طريق القنوات الفضائية وشبكات الإنترنت وغيرها من الصناعات الثقافية مثل صناعة الفيديو والسينما والبرامج الإلكترونية وما تحمله من مادة إعلامية حافلة بالإثارة والعنف والتدفق الهائل للأفكار والقيم والعادات القادمـة من دول الغرب والتى أحدثت تأثيرات خطيرة فى إزالة الحد الفاصل بين الحقيقة والخيال لدى أجيال كثيرة "فالطالبان الأمريكيان اللذان قتلا زملاءهما وناظر المدرسة هما ضـحية لهذه الصناعة المدمرة ، فقد ثبت من التحقيقات أن هؤلاء الأولاد كانوا يشاهدون هذه البرامج الإلكترونية ، وأن السيناريو الذى نفذ كان موجودا فى برنامج اسمه Doom، وقـد وجـد المحققون شريط فيديو قام الطالبان بإعداده لتصوير أحداث مشابهة لاقتحام المدرسة ، وأنهما استعارا لنفسيهما اسما مثل Kill Again وتعنى اقتل ثانية".

ويسـاعد الإعلام الأمريكى المسيطر والصناعات الثقافية الأمريكية – بما تشتمل عليه مـن أفـلام ومسلسـلات وشرائط كاسيت وفيديو ومصنفات الحاسب الآلى وغيرها – فى الـترويج لهـذه السـلوكيات والقيم الثقافية الغربية معتمدا فى ذلك على ما يتمتع به من تكنولوجـيا عالـية ، بالإضـافة إلى تنويع الرسالة الإعلامية بحيث يتلاءم مضمونها مع مخـتلف الخيارات والأذواق ، والبث السمعى البصرى السريع والمتواصل والتكرار غير الممل ، بحيث يصبح أسيرا لهذه الأنماط الثقافية الجديدة ، ولا غرابة فى ذلك إذا علمنا أن

صناعة التسلية فى الولايات المتحدة الأمريكية تعد ثانى صناعة تصديرية بعد صناعة الفضاء ، مما يجعل نشر الثقافة فى إطار التسلية ميزة تنافسية أمريكية .

ويشير الوزير حسين كامل بهاء الدين إلى أن الأسباب الحقيقية لزيادة العنف ترجع إلى المسلسلات الأجنبية بما تحمله من عنف وتوتر وقلق ، وتخلى الأسرة عن أدوارها ، وانهيار سلم القيم بسبب تأثير الحياة المادية على المشاعر وكذلك مسئولية المدرسة لزيادة الرقابة على التلاميذ والتلميذات ، مما جعل الطلاب يعتقدون أن الحياة لا تستقيم بغير العنف والشغب للدفاع عن النفس ، ويمكن حصر الأسباب الإعلامية المسئولة عن انتشار العنف بين الطلبة والطالبات فى المدارس فى الآتى :

- تشبع بعض البرامج الإعلامية بالعنف وعوامل الإثارة .
- نشر وسائل الإعلام للتحقيقات التى تجرى مع المعلمين .
- قلة اهتمام وسائل الإعلام بالقضايا التربوية مقارنة بالقضايا الرياضية والفنية .
- التأكيد على جوانب الاستهلاك واستثارة النوازع والرغبات مما يؤدى إلى زيادة التطلعات المادية وإضعاف الجوانب الروحية فى الفرد ، ومن ثم تنمو بعض السلوكيات المنحرفة .
- المسلسلات والبرامج الأجنبية وما تتضمنه من أفكار وقيم لا تتلاءم مع ثقافتنا .
- تشويه وسائل الإعلام لصورة المعلم والتقليل من شأنه سواء فى الأفلام أو المسلسلات أو المسرحيات .
- ضعف كفاءة البرامج التعليمية والدينية والتثقيفية وتقليديتها ، مما يحد من قدرتها على جذب اهتمام الشباب والطلاب .
- انتشار القنوات الفضائية وما تبثه من سلوكيات تخالف ثقافتنا وقيمنا الإسلامية .
- الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) ودخول الطلاب مواقع على الشبكة تعرض قضايا لا تتفق مع عاداتنا وتقاليدنا .
- انتشار شرائط الفيديو والاسطوانات (CD) المسجل عليها أفلام العنف والتى تسلط الضوء عليه وتعظّم من قيم أبطاله وممارسيه .

٤ - أسباب مرتبطة ببعض المتغيرات المحلية والعالمية :

يمر المجتمع المصرى بمجموعة من المتغيرات السريعة والمتنوعة التى لها أثرها الواضـح فى ظهور بعض المشكلات السلوكية وزيادة مستوى العنف لدى الطلاب ، ومن أوضـح هذه العوامل بطالة المتعلمين وتخلى الدولة عن سياسة تكليف الخريجين والفراغ الأيديولوجى والدينى ، وإصابة الطلاب بنوع من الإحباط نتيجة اتساع الفجوة بين مستوى الطمـوح ومـا يمكن إنجازه عن طريق التعليم ، وهذا من شأنه أن يولد إحساسا بالفشل والإحباط ويؤدى إلى شحنات عدوانية داخلية .

وهـناك العـامل الاقتصـادى المتمـثل فى تدنى مستوى الدخل لقطاع كبير من أفراد المجـتمع ، واتساع دائرة الفقر ، وظهور فوارق طبقية كبيرة ، وبروز أنماط استهلاكية استفزازية لدى القلة من أفراد المجتمع مما أخل بقواعد العدل الاجتماعى ، وبالتالى زيادة نسـبة الذيـن يعانون من الضغوط الاجتماعية والشعور بالحرمان ، ويزداد هذا الشعور حيـنما يلاحظ الفرد أن أحواله تتدهور فى الوقت الذى تتحسن فيه أحوال الآخرين بشكل مطرد ، وكل هذا يؤدى إلى الإحساس بالتمرد وعدم الرضا والرغبة فى الانتقام أى زيادة القابلـية للعـنف ، ويتواكـب مع ذلك طغيان القيم المادية على غيرها من القيم المعنوية والروحـية وغـياب القدوة ، وظهور بعض الفئات الاجتماعية التى حققت مكاسب مادية ومعنوية كبيرة بغير طريق التعليم دون جهد إنتاجى يذكر ، معتمدين فى ذلك على أساليب لا أخلاقية كالواسطة والمحسوبية والوصولية .

يضـاف لمـا سبق التكدس السكانى فى بعض الأحياء والمناطق وظهور العشوائيات بكـثرة وحرمانها من الخدمات بمختلف صورها سواء أكانت خدمات تعليمية أم صحية أم دينية ، وكثرة المشاكل التى تعانى منها ، وارتفاع نسبة الأمية فيها وتدنى مستوى الوعى الـثقافى ، وأمـام كل ذلك وغياب دور المسئولين وتقصيرهم فى القيام بدورهم تجاه هذه المـناطق يصـبح مـن السـهل انحراف أبناء هذه المناطق وتورطهم فى أعمال العنف والإرهاب ، كما يسهل استقطابهم فى الجماعات المتطرفة ، واستغلالهم فى ارتكاب الجرائم وترويج وبيع المخدرات وغير ذلك من الممنوعات .

وهناك أيضا على المستوى الدولى تلك التكنولوجيا الفائقة فى مجال الاتصال والإعلام والسـموات المفتوحة وانهيار الحواجز بين الدول والشعوب ، مما كان له أثره فى تداخل

الثقافات ودخول أنماط سلوكية وقيمية جديدة لها سلبياتها ، وهذا ما حدث مع تنظيم عبدة الشـيطان حيـنما اعترفوا بأنهم استعانوا بشبكة الإنترنت فى اتصالاتهم وطقوسهم والتى تخالف تماما تقاليدنا وقيمنا الراسخة.

كيفية التصدى لمواجهة العنف المدرسى :

نظرا لخطورة العنف المدرسى ومضاره المأساوية كان من الضرورى استنفار مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية لتشارك فى مواجهة وعلاج هذه الظاهرة ، وخصوصا الأسرة والمدرسـة والمؤسسـات الدينـية ووسائل الإعلام ، وفيما يلى بعض التوصيات التى قد تساعد فى التصدى لهذه الظاهرة:

١- توعـية الأسرة بأهمية دورها التربوى ومسئوليتها فى التنشئة الاجتماعية مع التزام الأبويـن بمـبدأ التوازن فى تربية الأبناء بلا إسراف فى القسوة والتسلط أو التدليل والتهاون ، وتوجيههم نحو التحلى بالسلوكيات القويمة والأخلاق الحميدة والبعد عن قرناء السوء .

٢- أن يقـدم الأبـوان القدوة الطيبة والأسوة الحسنة للأبناء فى تجنب العنف والتسامح وأدب الحديث والحوار والاحتفاظ بخلافاتهم ومشكلاتهم فى أضيق نطاق حتى لايشعر بها الأبناء.

٣- الاهـتمام ببيئة المدرسة من حيث توفير الأفنية والملاعب والحدائق وقاعات الدرس النظيفة جيدة الإضاءة والتهوية ، سليمة النوافذ والمقاعد وغيرها ، حتى تكون بيئة صالحة للتعليم غير مشجعة على أعمال التخريب والعنف.

٤- الاهـتمام بالتربـية الدينـية والخلقية لتقوية الوازع الدينى لدى الطلاب وتحصينهم اجتماعـيا وخلقيا ضد قيم الانحلال والفساد والاختراق والغزو والاستلاب ، بما فى ذلك الحث على الاجتهاد فى طلب العلم وضرب الأمثلة والاستشهاد بالنماذج المشرفة الـتى أبلـت بلاء حسنا فى طلب العلم والتزود به مثل أئمة الفقه والحديث والتفسير وطه حسن والعقاد ونجيب محفوظ وأحمد زويل وغيرهم .

٥- ضرورة وجود مصلى بالمدرسة، وإقامة شعائر الصلاة وبعض حصص الدين فيه ما أمكن، وتنظيم جدول الدراسة بما يسمح بأداء الصلاة وقت الفسحة.

٦- توعـية الطلاب بأخطار العنف ومضاره الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والنفسية وغيرها ، من خلال بعض الندوات والحملات التى يشارك فيها رجال الدين والقانون والشئون الاجتماعية تحت مظلة المدرسة .

٧- الاهـتمام بالأنشـطة الـتربوية الحرة وخصوصا الرياضات الشاقة مثل كرة القدم ، والسـلة ، وألعـاب الكاراتيه، وإدارة المقصف واستقبال الزائرين، وغيرها كأسلوب تربوى محبب يمتص الطاقات الزائدة عند الطلاب.

٨- الحسـم مـن جانب مديرى المدارس والقائمين على إدارتها فى تعاملهم مع الطلاب وذلـك بتطبيق اللوائح المدرسية على مخالفات الطلاب دون تهاون أو مجاملة ، مع تخصيص نسبة من الدرجات لتقييم سلوك الطالب داخل المدرسة .

٩- الاهتمام بعمليات التوجيه والإرشاد التربوى والنفسى للطلاب بصفة عامة والمشكلين منهم بصفة خاصة ، والتدخل المبكر لعلاج الانحرافات السلوكية .

١٠- عقد اجتماع أسبوعى لإدارة المدرسة والمعلمين لمناقشة مشكلات العنف وأسباب حدوثها وما قد يترتب عليها لاحقا سواء داخل المدرسة أم خارجها واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع حدوث حالات مماثلة مستقبلا .

١١- تعزيـز دور وسـائل الإعلام فى محاصرة ثقافة العنف وذلك بالحد من البرامج والمشـاهد المشـبعة به ، وأيضا عن طريق التعاون بين الإعلاميين والتربويين فى التخطيط لهذه البرامج وتنقيتها من كل ما يمكن أن يشوه شخصية الفرد ويساعد فى إقامة مجتمع آمن وخال من العنف .

١٢- تفعـيل دور المدرسة فى تنمية قيم التسامح والمحبة ونبذ الخلافات وتقبل الآخر وذلـك بتضمينها فى البرامج الدراسية والتأكيد عليها فى علاقات التفاعل بين أفراد المجتمع المدرسى.

١٣- زيـادة الـرقابة علـى الطلاب وإطلاع أولياء أمورهم على سجل انتظامهم فى الحضـور وعلـى سلوكهم وتصرفاتهم وتحصيلهم العلمى أولا بأول وذلك من خلال التقارير والبطاقات المدرسية التي لاتقتصر علي الجانب التحصيلي فقط.

١٤- أن يكـون للآبـاء دور إيجـابى فـى توجيه الأبناء وإقناعهم بمشاهدة البرامج التليفزيونية المفيدة ، وتجنب البرامج التى تتضمن مشاهد العنف والسلوكيات المنافية لعاداتنا وتقاليدنا المتعارف عليها .

١٥- تفعيل دور أئمة وخطباء المساجد ورجال الدين فى توضيح موقف الأديان من العنف عموما ومن العنف الطلابى على وجه الخصوص ، والتوعية بأبعاد هذه القضية وتنظيم المسابقات حول هذا الموضوع .

المراجع

١. أحمد فهمى عبد الحميد : دراسة سلوك العنف لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية فى ضوء المتغيرات النفسية الاجتماعية داخل الأسرة ، دراسة ميدانية مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٩٨.

٢. ألبرت موتيفانز : إصلاح التعليم الثانوى ، المطالب المتغيرة للتعليم الثانوى ، مستقبليات، ع(١١٧)، مجلد (٣١) ، مارس ٢٠٠١ .

٣. أميرة شاهين : "دور العقاب المدرسى فى العملية التربوية كما يراه المعلمون وأولياء الأمور"، مركز دراسات الطفولة ، المؤتمر السنوى الثالث للطفل المصرى، تنشئته ورعايته ، المجلد الأول ، ١٩٩٠ .

٤. إيمان عبده حافظ : "ظاهرة الشغب فى المدارس الإعدادية بمحافظة الغربية وسبل علاجها فى ضوء الفكر الإسلامى والفكر التربوى الحديث" ، مجلة القراءة والمعرفة ، العدد التاسع ، ٢٠٠١ .

٥. بثينة حسنين عمارة : العولمة وتحديات العصر ، وانعكاساتها على المجتمع المصرى ، القاهرة ، دار الأمين ، ١٩٩٩ .

٦. توماس بلات : مفهوم العنف ، ترجمة سعاد الطويل ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ع (١٣٢) ، اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٧. حامد عمار : دراسات فى التربية والثقافة (٥) نحو تجديد تربوى ثقافى ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨.

٨. حسام الدين محمود : "جرائم عنف الأباء ضد الأبناء – تحليل سوسيولوجى" ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، ومركز دراسات الطفولة جامعة عين شمس ، المؤتمر العلمى الثالث عشر ، معا من أجل مستقبل أفضل لأطفالنا ، ٢٥ – ٢٧ مارس ٢٠٠٠ .

٩. حســين كامل بهاء الدين : الوطنية في عالم بلا هوية ، تحديات العولمة، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠.
١٠. سليمان عبد ربه محمد : " دور التربية الدينية الإسلامية فى بناء الشخصية المسلمة فـى ضوء ملامح النظام العالمى الجديد"، كلية التربية بالمنصورة ، قسم أصول التربية ، مؤتمر التربية الدينية وبناء الإنسان المصرى ، ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣.
١١. سميحة محمد أبو النصر : "ظاهرة عنف الطلاب بالمدارس الثانوية"، مجلة التربية والتنمية ، السنة الثانية ، ع (٢١) ، ديسمبر ٢٠٠٠ .
١٢. السـيد سـلامة الخميسى : "العنف المدرسى ، رؤية تربوية من مدخل منظومى"، المؤتمـر السـنوى لقسم أصول التربية " ، كلية التربية بدمياط، المدرسة المصرية فى ضوء تكنولوجيا المعلومات وتحديات عصر العولمة،٥- ٦ نوفمبر ٢٠٠١.
١٣. السـيد يسن : التقرير الاستراتيجى العربى (١٩٨٨) ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٩ .
١٤. ضـياء الديـن زاهـر : "القـيم والمستقبل ، دعوة للتأمل" ، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الأول ، العدد الثانى ، ابريل ١٩٩٥ .
١٥. طلعـت إبراهيم لطفى : مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومشكلة العنف بين الشباب ، دراسـة ميدانية لعينة من الشباب الجامعى فى مدينة بنى سويف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، فرع بنى سويف ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧.
١٦. عدلى السمرى : العنف في الأسرة ، تأديب مشروع أم انتهاك محظور، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، (٢٠٠١).
١٧. عدنـان الـدورى : "العـنف فى وسائل الإعلام وآثاره على الناشئين والشباب" ، المركـز العـربى للدراسات الأمنية والتدريب ، الندوة العلمية الخامسة ، دور الإعلام فى توجيه الشباب ، الرياض ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .
١٨. فـاروق فهمـى ، مـنى عبد الصبور : "المدخل المنظومي في مواجهة التحديات التربوية والمعاصرة والمستقبلية" ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠.

١٩. مجدى عزيز إبراهيم : تطوير التعليم فى عصر العولمة ، القاهرة ، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠.

٢٠. المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا: المشكلات السلوكية لطلاب التعليم الثانوى ، الدورة الخامسة والعشرون، ١٩٩٧- ١٩٩٨.

٢١. محمد السيد أبو المجد عامر : " دراسة مقارنة للعوامل المؤدية للعنف فى البيئة المدرسية وكيفية التخفيف من حدتها من منظور الخدمة الاجتماعية فى كل من الريف والحضر" ، مجلة العلوم النفسية والتربوية، كلية التربية – جامعة المنوفية ، ع(٣) ، السنة (١٣) ، ١٩٩٨.

٢٢. محمد السيد حسونة : بعض المشكلات السلوكية لدى طلاب المرحلة الثانوية (ظاهرة العنف) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، شعبة بحوث المعلومات التربوية، القاهرة ، ١٩٩٩.

٢٣. محمد السيد حسونة وآخرون : العنف لدى طلبة المدارس الثانوية فى مصر، المركز القومى للبحوث والتربوية والتنمية ، شعبة بحوث المعلومات التربوية ، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢٤. محمد حسنين العجمى: " التربية الإسلامية لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصرى ضرورة حتمية ، لماذا ؟ وكيف؟ كلية التربية بالمنصورة ، قسم أصول التربية ، مؤتمر التربية الدينية وبناء الإنسان المصري ، ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣.

٢٥. محمد خضر عبد المختار : الاغتراب والتطرف نحو العنف ، دراسة نفسية اجتماعية ، القاهرة ، دار الغريب، ١٩٩٩ .

٢٦. محمد مصطفى أبو عليا : "أثر العنف المدرسى فى درجة شعور الطلبة بالقلق وتكيفهم المدرسى "، مجلة دراسات ، العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، المجلد (٢٨) ، العدد (١).

٢٧. يسرى دعبس : البلطجة ، رؤية فى أنثروبولوجيا الجريمة ، الإسكندرية ، الملتقى المصرى للإبداع والتنمية ، ١٩٩٨.

28. American Psychology Association , Violence and Youth : Psychology's Response , Summary Report of the

American Psychology Association Commission on Violence and Youth, 1993.

29. Goldsteim, A. P. & Conoley, J. C.: School Violence Intervention, N.Y., The Guilford, Press, 1997.

30. Mouer; Kenneth E., Violence and Aggression: A physiological Perspective, N. Y., Paragon House Publishers, 1987.

31. Watson, Robert; " A Guide to Violence Prevention", Educational Leadership, Vol. 52, No. 5, Feb. 1995.

الفصل الخامس

التربيــــــة
وقضيـــة التـــطرف

- مقدمة
- واقع تربية الشباب فى المجتمع
- مقومات التربية التى من شأنها مواجهة ظاهرة التطرف
- التطبيقات التربوية.

الفصل الخامس
التربيـــة
وقضيـــة التـــطرف

مقدمة

إذا كان الإنسان – بصفة عامة – هو موضع اهتمام التربية وغايتها ؛ فإن الشباب – بصفة خاصة – هم أولى الفئات العمرية بالقدر الكافى من الاهتمام والرعاية؛ ويرجع ذلك إلى خطورة هذه المرحلة وأهميتها بالنسبة للمجتمع حيث إنهم من أكثر أفراد المجتمع حماساً وحساسية ونشاطاً ؛ فإذا نظموا صفوفهم ووحدوا أهدافهم وعرفوا كيف يوفقون بين غاياتهم ووسائلهم ؛ استطاعوا أن يجنبوا مجتمعهم كثيراً من الأخطار ، وإذا اختلفت اتجاهاتهم وتناقضت طرائقهم وانحرفوا عن الطريق المستقيم الموصل للغاية ؛ أضعفوا مجتمعهم ومشوا فى طريق الحياة مشية القهقرى.

فالشباب – كقطاع محورى فى المجتمع – ليس فئة منعزلة معرفياً أو قيمياً أو اجتماعياً عن المجتمع الذى يعيش فيه ؛ ومن ثم يستحيل تصور عزل مشكلات الشباب عن مشكلات محيطه الاجتماعى ، فهو بالأحرى أكثر تأثراً بتلك المشكلات وأكثر معاناة من مختلف التناقضات الاجتماعية والقيمية باعتباره الأكثر انفعالاً وتأثراً بالحاضر، والاكثر اهتماماً بآمال المستقبل ووعوده.

ويشهد الواقع الاجتماعى فى مصر حالياً مشكلات شبابية حادة تتخذ صوراً مختلفة من حيث مضمونها وحدتها ؛ يأتى على رأسها تلك المشكلات التى يعبر عنها بالتعصب الفكرى أو العقائدى ، والذى يتخذ فى بعض تفاعلاته صوراً من التطرف – كفكر وتفكير – والعنف – كسلوك وتعبير–؛ فالملاحظ فى المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة شيوع بعض الظواهر التى تعكس وجود عدد من المشكلات المتعلقة بالشباب ، فالمجتمع يمر بفترة حرجة من تاريخه تتسم عند البعض باهتزاز القيم واضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية والجنوح إلى التطرف ، الأمر الذى يتمثل بوضوح فى تزايد ألوان الانحراف وانتشار صور من السلوك لم تكن مألوفة من قبل وكثرة حالات الخروج عن تعاليم الدين السمحة والخروج على القانون ؛ مما يهدد أمن البلاد واستقرارها الاجتماعى.

وقد بلغت ظاهرة اللجوء إلى العنف ذروتها بين الشباب فى مصر فى الآونة الأخيرة ؛ حيث شهدت بعض القرى والمدن المصرية – وبخاصة فى القاهرة والصعيد – أحداث عنف بين شباب من الجماعات المسماة "الإسلامية" وعناصر من الأقباط فى سلسلة من أحداث العنف الدينى الطائفى ، كما شهد الواقع المصرى ومازال يشهد سلسلة مستمرة من أحداث العنف المتبادل بين شباب تلك الجماعات وقوى الأمن التى لجأت من جانبها إلى سياسة القبضة الحديدية ، حيث فضلت – *أى قوى الأمن* – اللجوء إلى نفس الآلية فى التعامل مع خصمها فاستمر مسلسل العنف المضاد وتوارث الآليات والوسائل الأخرى فى التعامل مع الظاهرة ، وتفاعلت العوامل والمتغيرات المتعلقة بالظاهرة والناشئة عنها حتى صارت هناك مشكلة حادة يعانى منها المجتمع بكامله.

والواقع أن قطاع الشباب ليس قطاعاً مستقلاً عن بقية قطاعات المجتمع ولكنه يكون قطاعاً أفقياً يدخل فى تركيب مختلف القطاعات الرأسية ؛ فهو بمثابة محور المجتمع الذى يمتد فى جسم الأمة كحزام واقٍ يتيح له الوصول إلى الآمال والأهداف التى ينبغى الوصول إليها ؛ ويعنى ذلك أن أى خلل أو أية صورة من صور التمزق فى ذلك المحور لابد أن تنعكس على بقية قطاعات المجتمع.

إن مدى ما توجهه الأمة لشبابها من رعاية واهتمام لهو مقياس أساسى لتقدمها ونهضتها ، ليس فى الحاضر فحسب بل وفى المستقبل أيضاً ؛ " فعلى قدر ما يكون شباب الأمة من قوة وكفاءة وعلم ، يكون قدر الأمة من تقدم وإزدهار ورخاء".

بيد أنه بالنظر فى موقف بعض شبابنا اليوم ربما يصعب التقرير بأن ذلك الشباب يحمل فكر مجتمعه ومقوماته الأصلية المتعلقة بالوطن والتراث والدين ، كما أنه قد يصعب الجزم بأن ذلك الشباب يستطيع قيادة مجتمعه إلى التقدم المنشود ، ومن وجهة نظر الكاتب فإن السبب فى موقف الشباب هذا يرجع إلى انفصال جيلهم عن جذوره العميقة وإحساسه بالاغتراب فى وطنه وما يصاحب ذلك من تشبسهم بفكر معين ولجوئه إلى فرض رأيه أو معتقداته دون سند عقلى منطقى مقبول ، وقهرهم للآخرين للامتثال لمعتقداته وأفكاره .

ولعل من مظاهر ذلك الاغتراب وما يصاحبه من جمود للفكر لدى بعض شبابنا ما قد يلاحظ من ظهور جملة من الممارسات غير السليمة على مسرح الأحداث منها على سبيل المثال :

- محاولة الحجر على تفكير الآخرين وفرض الوصاية عليهم باسم الدين ومعاقبة من يخالف ذلك بواسطة الأفراد المشاركين في الجماعات المتشددة دينياً ، وهو ما يخالف حرية الاعتقاد الذى أقرته الأديان السماوية وخاصة الإسلام.
- انتشار ظاهرة العنف الدينى وتكفير المجتمع والاصطدام العنيف مع الشرطة والأقليات المسيحية من قبل بعض الأفراد المتشددين دينياً. ورغم أن لهذا السلوك مبرراته وحجته من قبل أصحابه إلا أنه يمثل خروجاً على التوجيهات الدينية والثقافية للمجتمع، ومخالفاً لتعاليم الدين التى توجب الدعوة إلى الله بالحسنى ، ودخيلة على مقومات الشخصية المصرية التى من بين سماتها المحبة والتسامح والسلام.
- شيوع أنماط من السلوك والتفاعلات الاجتماعية التى تتسم بالعنف داخل محيط الأسرة والمدرسة والجامعة وسائر المؤسسات الاجتماعية والمهنية بالمجتمع.
- شيوع مقولات دارجة وسلوك لفظى غير لائق يتسم بالاستهزاء والسخرية والعدوانية المدمرة فيما يتعلق بكفاءة رجال السلطة ورموزها فى بعض الأحيان.
- تكرار حالات العنف السياسى الموجه نحو الشرطة ورجالها باعتبارها أحد رموز السلطة المنوط بها عملية الضبط الاجتماعى لسلوك الأفراد ، وكذلك حالات العنف بين الجماعات السياسية الحزبية المتنافسة أثناء الانتخابات العامة.

وتقود الملاحظات السابقة والمستمدة من الواقع الاجتماعى المصرى المعاش *والتى تدعم تواجد الجمود الفكرى واغتراب بعض الشباب عن قيمهم الإسلامية الأصلية* إلى التساؤل التالى:

كيف يمكن مواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصرى؟ وما طبيعة التربية التى من شأنها مواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصرى؟

وإذا كان من المعلوم أن ظروفا سياسية متعددة ربما لها دورها فى تنامى

المظهرية والقيم الشكلية بين رهط غير قليل من طلبة المدارس الثانوية بنوعيها والجامعات المصرية ، إلا أنه يجب التنويه إلى أن البناء الداخلى هو نقطة البداية ، فلا ينبغى التعلل الدائم بالظروف الخارجية ،وإذا قيل البناء الداخلى كان المقصود بناء الإنسان ، وإذا قيل بناء الإنسان كان المطلوب الدخول لدائرة التعليم ، وداخل هذه الدائرة لن يستقيم فيها البناء إلا إذا تحققت الصفة القومية بطرفيها : القوى البشرية المشاركة وشمول قطاعات وأنواع التعليم جميعاً، الأمر الذى دعا إلى ضرورة التعرف على مقومات ومبادئ التربية التى من شأنها غرس مبادئ التسامح بين الشباب المصرى ، التسامح الهادف إلى تفادى وقوع الكوارث ، التسامح الذى هو دليل القوة والنضج الفكرى. وتقدير اختلاف الذات عن الآخرين مع احترام حقوقهم وقبولهم فكرا واقتناعا.

لذا يسعى الكاتب فى تناوله لهذه القضية محاولا – بعد تحديد الاتجاهات الفكرية الحاكمة للإطار الثقافى العام للشباب المصرى – بيان أهم معالم التربية لهؤلاء الشباب خلال الوسائط التربوية المختلفة وبخاصة: الأسرة والمؤسسات التعليمية الرسمية، ووسائل الاعلام والمسجد ، والشارع ومراكز الشباب – مركزا فى تناوله لكل وسيط من الوسائط الستة السابقة على ثلاثة جوانب هى: الوسيط التربوى كمؤسسة اجتماعية، التغيرات التى طرأت على هذا الوسيط أهم مبادئ ومقومات التربية التى من شأنها غرس مبادئ التسامح بين الشباب المصرى ، ذلك التسامح الهادف إلى تقدير الذات مع قبول الأخر فكراً، واقتناعاً وممارسةً ، فيحد من هيمنة التطرف كفكر وسلوك على عدد غير قليل من هؤلاء الشباب كل ذلك من خلال:

أولا : الواقع التربوى للشباب المصرى وذلك من خلال البعدين التاليين:

أ – المستوى الفكرى والثقافى المؤثر فى الشباب.

ب– بعض الوسائط التربوية ودورها فى تربية الشباب ـ مستوى الممارسة*.

---

* أعتمد الكاتب فى صياغته " لواقع تربية الشباب المصرى خلال الوسائط المختلفة – الأسرة، اجهزة النظام التعليمى ، وسائل الإعلام ، المسجد ، الشارع – مراكز الشباب – على الآتى :
– نتائج البحوث والدراسات السابقة فى هذا المجال .
– الأدب التربوى والدينى الذى تمخض لهذا الموضوع .
– معايشة الكاتب لهذا الواقع الذى لا يخفى على أحد .
– المراجع والمصادر المذكورة تباعاً .

البعد الثانى : مقومات التربية الإسلامية - والتى من شأنها مواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصرى - وذلك من خلال :

أ - الأهداف المنشودة لتربية الشباب .

ب- خصائص هذا النمط التربوى .

جـ- المتطلبات التربوية للشباب .

د- التطبيقات التربوية ، للوقوف على مدى إسهام هذا النمط التربوى فى الحد من انتشار ظاهرة التطرف بين بعض الشباب المصرى . ويمكن تناول هذين البعدين على النحو التالى :

البعد الأول : واقع تربية الشباب فى المجتمع المصرى :

يقتضى البحث فى تربية الشباب - *بعد تحديد مفهوم الشباب بأبعاده الزمانية وإمكاناته العقلية البدنية* - التعرف على الواقع التربوى للشباب ، وتحليل هذا الواقع؛ للوقوف على مناحى القصور التى تنتاب هذا الواقع ؛ سعياً تجاه أنسب السبل لتربية الشباب تربية تتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم وخصائصهم - *من ناحية* - وتحد من انتشار ظاهرة التطرف والانغلاق الفكرى ، وتمكنهم من تحمل التبعات الملقاه على عاتقهم بدور إيجابى فى بناء مجتمعهم المصرى من ناحية أخرى . ويمكن إبراز الملامح الرئيسية لواقع تربية الشباب فى مصر من خلال :

أ - المستوى الفكرى والثقافى المؤثر فى تربية الشباب .

على الرغم من صعوبة الفصل بين ثقافة الشباب وبين سلوكه وتصرفاته ، إلا أنه يمكن القول بأن الإطار الثقافى العام لشبابنا تحكمه اتجاهات تلقى بظلالها على واقع الشباب السلوكى وعلى فكره وحركته. ويمكن بيانها كالتالى :

١- التيارات والاتجاهات الفكرية والثقافية ومدى تأثيرها فى فكر وقيم وانتماء الشباب

وفى هذا الصدد يتناول أحد رجال الفكر والثقافة أبرز الاتجاهات الفكرية الموجهة للواقع السلوكى للشباب فيقول "إن موقفنا الفكرى فى مواجهتنا للعصر هو نفسه موقف أسلافنا عندما فوجئوا بثقافة جاءتهم من اليونان ، ذلك أن ثقافتنا العربية الحديثة حينما واجهت العصر بمقولاتها لم تكن تلك المقولات معدة كل الإعداد لتلقى مادة العصر، مما

جعل رجال الثقافة عندنا ينقسمون إلى ثلاثة مذاهب" ، وهذه المذاهب – *أو كما يسميها البعض تيارات فكرية* – هي:

المحافظون : وهم طائفة من أنصار القديم ، رأوا أن الوطن العربي قد أصيب بالانحطاط نتيجة لإعراض أبنائه عن قيمهم الحضارية القديمة التي هيأت لهم في الماضي أسباب التقدم ، وأن خير وسيلة لإنقاذهم مما حل بهم من الجمود هي الرجوع إلى عصرهم الذهبي وإحياء تراثهم القديم والتمسك بالمثل العليا التي أخذ بها السلف الصالح من: إيمان قويم وعقيدة راسخة وأخلاق تضمن لأصحابها سعادة الدنيا والآخرة، ويقوم هذا الاتجاه على أساس الرفض الكامل لمعطيات الحضارة الأوربية ومظاهرها التكنولوجية – *وغيرها من حضارات الدول المتقدمة ومظاهرها* – لأنها لا تلتقي مع الدين إلا قليلاً ، ولقد انتشر هذا الاتجاه بين الشباب وبخاصة أبناء الطبقة المتوسطة والفقيرة .

المجددون : طائفة أخرى تقف في قبالة الفريق الأول يمكن أن يطلق عليهم المتحررون وهم فئة من المثقفين الذين تخرجوا في الجامعات ومن في حكمهم ممن نشأوا في أحضان التربية الغربية التي حاولت أن تنشيء أجيالاً تتنكر لشخصيتها الإسلامية وتبغض دينها وتجهل تقاليدها وبالتالي يتأقلمون مع الحضارة الغربية ويتطبعون بطباعها في النظم وطرق التفكير ، وهم ينتمون إما إلى الغرب بفكره وثقافته يمجدونها ، وإما إلى الشرق يعبدون فلسفته وأفكاره الشيوعية ويمجدون أنماطها الاجتماعية والثقافية " لقد انسلخ أتباع هذا الاتجاه عن تراثهم العربي الإسلامي زاعمين أن البلاد العربية لن تستطيع النهوض من كبوتها إلا إذا سلكت طريق الغرب أو الشرق ، وأن التقيد بتقاليد الماضي وقوالبه الفكرية الجامدة يعمي عن رؤية الحاضر ، ويحول دون مسايرة ركب الحضارة ، ولكي يصلح المجتمع العربي لابد أن يسير أفراده سيرة الأوربيين في كل مظاهر حياتهم".

أما المعتدلون : فطائفة رأت ضرورة احترام التراث والفكر العربي والإسلامي في الوقت الذي لم ترفض فيه الفكر الأوربي ولم تصادر معطيات الحضارة الغربية التي تحققت خلال القرنين الماضيين ، وقد زود أصحاب هذا الاتجاه أنفسهم بكلا الزادين معاً، وعمدوا إلى بناء الفكر العربي الحديث على أساس ازدواج الثقافتين العربية الأصيلة وثقافة العصر ، ذلك أنه " في كل حضارة قديمة دعائم قوية تصلح للبناء فإذا كشف المرء عن هذه الدعائم وأضاف إليها ما يلائمها من مخترعات الحضارة الحديثة استطاع أن يقيم

صرح حياته على أساس ثابت ، ويشترط لتحقيق الجمع بين القديم والحديث أن يتوافر لهذا المزيج الانسجام والأصالة حتى يكتب له الدوام".

تلك هي أهم المذاهب - *أو الاتجاهات* - الفكرية التي تحكم واقعنا الثقافي المعاصر وتلقي بظلالها على الشباب في مجتمعنا ، وجدير بالذكر أنه " إذا كانت الفئة الكبيرة التي لاذت بالماضي بغير تعديل قد خرجت من ميدان المواجهة بالقرار فإن هذه الفئة الصغيرة التي دمجت نفسها في حاضر الغرب كما هو قد خرجت هي الأخرى من ميدان المواجهة بالذوبان في عالم غير عالمهم ، وتبقى جماعة واحدة هي التي اضطلعت بالمواجهة الثقافية وقد جعلت همها أن تسوق ثقافة العصر في مقولات الثقافة العربية كما عرفها التاريخ" . ولا شك أن هذا الانقسام قد أثر في الفرد العربي - *والشباب بصفة خاصة* - تأثيراً بالغاً أورثه اختلالاً واضطراباً في الموازين والقيم الخلقية والاجتماعية ، وجعله في حيرة بين مقتضيات الدين من جهة ومتطلبات مظاهر المدنية الحديثة من جهة أخرى ، غير أن مجتمعنا المصري قد طرأ عليه من الظروف والأحداث المتتالية ما غير أبعاد هذه التيارات فجعل بعضها أقرب إلى الاعتدال وبعضها أقرب إلى التطرف والانغلاق ؛ مما أثر في بنية المجتمع تأثيراً عميقاً أصبحت معه مباينة لما كانت عليه من قبل.

٢ - الغزو الثقافي والصراع الفكري والقيم الوافدة ومدى تأثيرها في تربية الشباب :

إذا كانت تربية الشباب : في الغرب قائمة على مبدأين أساسيين هما : الحرية والمنافسة - *الوليد الشرعي للفلسفة الليبرالية التي تقوم التربية على أساسها* - وفي الشرق قائمة على مبدأ ديكتاتورية الطبقة العاملة - *أساس الفلسفة الماركسية الشيوعية التي تقوم التربية على أساسها* - فإن تربية الشباب في دول العالم الثالث - *التي منها* مصر - تتميز بعدم الاستقرار ، وذلك لعدم وضوح فلسفة للتربية بصفة عامة وتربية الشباب بصفة خاصة ، "فالتذمر وحب الفوضى والدعايات الظاهرة والمستترة بين الناس والإحساس بالدونية نحو الحضارة الغربية والتطلع المستمر إلى هذه الحضارة بنظمها وأساليبها ومؤسساتها ؛ كل هذا قد انعكس على مناهج وأساليب تربية الشباب مما أبعده عن ثقافته الوطنية ، وأصبح يعيش غريباً في بلده مرتبطاً بما يفد إليه من لفحات تهب من هنا وهناك ؛ تلك اللفحات التي تبعد كل البعد عن الحضارة وعلميتها ، متمثلة في المستحدث من الأزياء والتحلل من القيم والتمرد عليها".

وبينما يسير شباب العالم اليوم فى طريق مادى بحت قوامه : فقدان الكثير من القيم والمبادئ ، وسيادة التوتر والقلق والتطرف ، بسبب أمور كثيرة باتت تهدد أمن وسلامة الإنسان ، حيث " نجد تيارات فكرية متطرفة تدعو الناس إلى ردة فكرية للتخلص من التكنولوجيا بسبب الكوارث التى كانت وراءها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كما نجد من يدافع وباستماتة عن التكنولوجيا بسبب ما قدمته للعالم من خير ورفاهية" ؛ يقع الشباب المصرى فى ازمة حضارية من طراز نادر ، لانهم فى الحقيقة بمثابة من يحيا ثقافتين متعارضتين فى وقت واحد: فترى حضارة العصر فى البيوت والشوارع ، بينما تجد حضارة الماضى رابطة خلف الضلوع .

وهكذا يعيش الشباب فى عصر سريع التطور والتغير ، عصر تصارعت فيه القيم المادية والقيم الروحية مما أدى إلى اختلال التوازن بين الوسائل والغايات ، وفقدان الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والاطمئنان النفسى ولعله من سوء حظ الشرق الإسلامى، أنه حين بدأ نهضته الحديثة وجد زمام العلم والفن والتقدم والسلطان السياسى فى يد الغرب فاندفع فى تقليده ، ولم تتح له الفرصة فى بعض الأحيان فى أن يفرق بين النافع والضار مما يقلده ، وفى أن يزن تلك الأوضاع الجديدة بميزان دينه وتراثه وتقاليده الصالحة ، وانعكس هذا على بعض الشباب المسلم فى سلوكه وتفكيره ، وترك عند قلة منهم حالة من التمرد واهتزاز الثقة بتراثهم وبالولاء له ، وعند آخرين موقفاً من التحلل وعدم المبالاة والتطرف والانغلاق الفكرى. هذا فضلاً عن أنه قد استشرى بين الشباب " ذلك الاعتقاد الخاطئ بان العصر الذى نعيش فيه لم يعد عصر قيم وتقاليد مطلقة ، بل قد أصبح عصر التكنولوجيا والتساهل والنسبية والقيم المرنة القابلة للتغيير ".

لقد بات واضحاً أن الشباب فى مجتمعنا يعانى تمزقاً أمام الاتجاهات المتباينة للثقافات العديدة - *خاصة الوافدة منها* - ويغيض صراعاً بين تراثه الإسلامى الأصيل وبين ما تقدمه له الحضارة المادية - *إلحادية وعلمانية* - وأصبح حائراً من أجل مستقبله ؛ لا يدرى أين يصل به التضارب فى الاتجاهات التى لا تكف عن جذبه بطريق مباشر وغير مباشر .

ب - الوسائط التربوية ودورها فى تربية الشباب :

لا يمكن أن تنهض مؤسسة تربوية واحدة بتربية الشباب ، ولكن يسهم فى تربية الشباب كافة المؤسسات التى يتفاعل معها فتؤثر فيهم ويتأثرون بها فى فكرهم واتجاهاتهم. ويمكن حصر أهم تلك المؤسسات التى تضطلع بمهام تربية الشباب فى كل من : الأسرة ، المدرسة ، وسائل الإعلام ، المسجد ، الشارع ، التنظيمات والتجمعات الشبابية . وفيما يلى عرض لدور كل منها فى تربية الشباب المصرى كما هو واقع بالفعل.

(١) الأسرة ودورها فى تربية الشباب .

أ- الأسرة كمؤسسة اجتماعية .

لا يختلف اثنان على أن تأثير الأسرة فى أفرادها إنما هو تأثير مستمر مدى الحياة ، ولا يقتصر على مرحلة عمرة دون غيرها ، ذلك أن الفرد " مهما بلغ من العمر يشعر بحاجة قصوى إلى الطمأنينة والأمان ، ويحس بحاجة ملحة إلى الانتماء لجماعة ولا يستطيع العيش إلا إذا كان له مستقر يعود إليه ومأوى يرتمى بين جوانبه فى تحرر وطلاقه مما لا يتوافر إلا فى المنزل ولا يتحقق إلا بوجوده فى أسرة" ، ومن ثم يتضح أن الأسرة هى أهم المؤسسات الاجتماعية التى أقيمت لاستمرار حياة الإنسان وتنظيمها ، بل إنها " قاعدة لكل هذه المؤسسات بحيث لا يكون لها استمرار إلا باستمرار الأسرة كمؤسسة اجتماعية ، ولهذا كانت العلاقة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى وثيقة متبادلة من ناحتين : فالأسرة حساسة لما يصيب المجتمع فى نظمه وقيمه من تغيير وتحويل ، والمجتمع بدوره يتأثر مما يقع فى الأنماط الأسرية من تغير" ؛ فالأسرة هى الوعاء الذى تتشكل داخله شخصية الإنسان تشكيلاً فردياً واجتماعياً ، فإذا كان النظام الأسرى فى مجتمع ما منحلاً وفاسداً فإن هذا الفساد يتردد مداه فى الوضع السياسى وإنتاجه الاقتصادى ومعاييره الأخلاقية، وبالمثل إذا كان النظام الاقتصادى والسياسي فاسداً فإن الفساد يؤثر فى مستوى معيشة الأسرة وخلق أبنائها وتماسكهم.

ب – التغيرات التي طرأت على الأسرة :

لقد طرأ على الأسرة العديد من المتغيرات التى أصابت الأسرة وأثرت على تماسك أفرادها ، ولعل أهم ملامح هذا التغير تتمثل فى :

ب/١ خروج المرأة ومشاركتها فى الوظائف:

خرجت المرأة للعمل فتغيب عن منزلها وقلت فرص التجمع الأسرى والتباحث فى شئون الأسرة وأفرادها، وتهيئة جو من الطمأنينة والأمن له ، ولعل هذه الآثار التى ترتبت على خروج المرأة للعمل تعكس " انعدام الرباط الاجتماعى والنفسى الذى يربط بين أفراد الأسرة جميعاً والذى يدعوهم دائماً إلى وضع مصلحة الآسرة فوق كل اعتبار".

ب/٢ تغيير مفهوم السلطة فى الأسرة :

تعد المواقف الأسرية التى تنطوى على النزاع أو الخلاف فى الرأى بين الزوجين من اهم المواقف التى توضح نوع العلاقة السائدة فى جو الأسرة ؛ إذ أنها توضح مدى تأصيل وتغلغل الاتجاهات الديمقراطية فى العلاقة القائمة بين أفراد الأسرة .

وفى رأى الكاتب أن إتاحة الفرصة – *ولو اضطراراً* – للمرأة المتعلمة للعمل مشاركة لزوجها فى تحمل أعباء الحياة نتيجة لتعقد ظروفها وارتفاع تكاليفها ، ربما يكون ذلك قد أدى إلى تحسن وضعها فى نظام توزيع السلطة داخل الأسرة ، ذلك أنها الآن – *أى المرأة* – قد اصبحت تؤدى دوراً إيجابياً – عن ذى قبل فى زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها مما يعطيها سلطة التحكم والتدخل فى كثير من الأمور المتعلقة بشئون البيت وإدارته . وثمة أمر آخر وهو " انشغال الوالد بمضاعفة الدخل لمواجهة تأثيث المنزل العصرى والإنفاق على تربية الأبناء جعله يقضى معظم الوقت خارج البيت" ؛ مما ترتب عليه التقليل من قبضة السلطة الأبوية – *إن لم يكن فقدها بالمرة* – وبالتالى قيام الأم بتولى السلطة محله والسيطرة على كل شئون المنزل ، وما ينتج عن ذلك من عبء يضاف إلى رصيدها فيزيدها توتراً وقلقاً وإرهاقاً يظهر أثره فى معاملتها لأولادها بل وزوجها ، مما يزيد من حدة الخلافات والانقسامات داخل كيان الأسرة.

لقد تخلت الأسرة عن وظيفتها التى بقيت لها ، بعد أن أخذ المجتمع العام يطغى بسلطانه على سلطان الأسرة وينقص وظائفها من أطرافها ، ويسلب منها وظيفة تلو

الأخرى ، وينشئ لكل وظيفة منها هيئة خاصة على اسس مستقلة عن الأسرة . ولم يبق للاسرة من وظائفها الرئيسية التى كانت لها إلا وظيفة التربية - *التى تخلت عنها هى الأخرى* - مع تأكيد علماء السلوك على انه لا تستطيع أية مؤسسة أخرى النهوض بالمهام التربوية للأسرة ، ولكن انشغلت الأسرة عن تربية الأبناء بتعليمهم ؛ فنشأت مدرسة فى كل بيت ، وأصبحت المنازل تعلم بالثمن الباهظ ، وإذا استنزفت الدروس الخصوصية جانباً كبيراً من دخل الأسرة ، انشغلت أكثر بتنمية مواردها ؛ فخرجت الأم إلى كل ميادين العمل ، وصارت مجرد علاوة تضاف إلى مرتب الزوج ، وتحول البيت - *أو كاد* - من سكن تشعر فيه النفس بالسكينة إلى فندق يهرول إليه الزوجان وهما يغلبان النعاس ، ناهيك عن فرص التعاقد للعمل بدولة بترولية - *لمن يسعده الحظ* - وتحول الأب أو الأم أو هما معاً إلى مجرد شيك يرسل للأبناء أول كل شهر.

تلك هى أهم ملامح التغير التى طرأت على الأسرة المصرية ، هذا بالإضافة إلى ملمح آخر لا يقل أهميته عن الملامح السابقة ألا وهو الاندفاع الأسرى فى الأخذ بمعالم وأسباب الحياة العصرية ليس فى جوانبها المادية فحسب وإنما يتجاوزها ليشمل بعض القيم وأنماط السلوك كذلك .

جـ- انعكاسات الواقع التربوى فى الأسرة .

إن رياح التغير التى امتدت إلى الأسرة العربية - *كنظام من أنظمة المجتمع التى هبت عليها رياح التغير* - قد أكسبتها ملامح جديدة أبعدتها عن النمط الذى استقرت عليه طويلاً ، واتجهت بها نحو صيغ جديدة ؛ ينعكس ذلك فيما يراه الآباء ويتمسكون به من أساليب فى معاملة أبنائهم فى مواقف الحياة المختلفة مما يعرف " بالاتجاهات الوالدية " وما يصطلح على تسميته " بالعلاقات الأسرية " السائدة بين افراد الأسرة ، وذلك على النحو التالى :

<u>جـ/١ الاتجاهات الوالدية فى معاملة الأبناء :</u>

وهناك ثلاث اتجاهات أسرية لها دورها الفعال فى إحداث الصراع القيمى لدى الشباب إذ يتأثرون بها منذ طفولتهم وهذه الاتجاهات هى:

• اتجاه السيطرة أو التسلطية.

وهو يعنى فرض الوالد أو الوالدة رأيهما على إبنهما مما يقتضى الوقوف أمام رغباته التلقائية أو منعه من القيام بسلوك معين ، وهما يستخدمان أساليب متنوعة فى ذلك ، تختلف خشونة ونعومة ، كألوان التهديد المختلفة من خصام أو حرمان ، وقد يكون التسلط من أحد الأبوين أو كليهما أو بعض أفراد الأسرة كالأخ الأكبر مثلاً .

• الحماية الزائدة .

يقصد بها القيام نيابة عن الابن بالواجبات أو المسئوليات التى يمكن أن يقوم بها بل والتى يجب تدريبه عليها حتى تتكون عنده شخصية استقلالية وقد ترجع هذه الحماية الزائدة إلى المعاناة التى عاشها الآباء نتيجة التيارات المختلفة التى سادت المجتمع ، وقد تكون نتيجة لزيادة التدليل ، ولهذا آثاره السلبية على شخصية الابن كالأنانية وعدم القدرة على تحمل الإحباط ورفض السلطة وعدم الشعور بالمسئولية ، وقد تكون الحماية الزائدة تسلطاً وتترك بصماتها على شخصية الابن ومن هذه البصمات الاستسلام وعدم الشعور بالكفاءة والنقص فى المبادأة بمعنى الميل إلى الاعتماد الكلى على الآخرين .

• الإهمال .

يراد به ترك الابن دونما تشجيع على السلوك المرغوب فيه أو استحسان له وتركه دونما محاسبة على السلوك المرغوب عنه ، وقد يكون هذا الاتجاه أخطر الاتجاهات ، ذلك لأن أحد الوالدين أو – كليهما – فى إهماله الابن إنما يحرمه من تنشئة اجتماعية سوية محتواها عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعى، وتهدف إلى اكتساب الفرد – طفلاً فمراهقاً فراشداً فشيخاً – سلوكاً ومعاييراً تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعى معها .

جـ/٢ العلاقات الأسرية :

يمكن بلورة أهم العلاقات الأسرية التى تسود بين الآباء والأبناء فى النقاط الآتية:

• الظروف الاقتصادية للأسرة ودورها فى العلاقات الشائعة بين أفرادها .

تعانى كثير من الأسر من قصور فى الإمكانات المادية وعجز هذه الإمكانات عن كفاية ما يعتبر ضرورياً من حاجات الشباب مثل عدم وجود مكان خاص للنوم بعد أن يصل الشاب إلى سن يخجل فيه من النوم مع أخوات مراهقات مثلاً ، أو عدم وجود مكان هادئ للاستذكار والتحصيل لضيق فى حجرات المنزل ، وكثرة تردد الضيوف على الأسرة، وكذلك قلة وجود المال اللازم للإنفاق الشخصى - *فى وقت يهتم فيه الشباب والإناث بصفة خاصة بالمظهر والجاذبية* - او حتى للإنفاق على الأدوات والكتب المدرسية ومصروفات الدراسة .

وأمام هذا الأمر قد يضطر معظم الشباب إلى البحث عن عمل خاصة فى عطلاتهم الصيفية لينفقوا على أنفسهم أو ربما يضطرون للاقتراض من غيرهم ، وقد يصل الحال إلى اعتزال الناس والأقران لعدم القدرة على مجاراتهم مما يخلق فى نفوسهم مشاعر النقص وصعوبات التكيف وقد ينتهى الأمر بهم إلى عدم متابعة الدراسة ، كما أن ذلك العجز المادى قد يمثل أحد الأسباب التى تدفع بعض الشباب إلى أن يضعوا أقدامهم على بداية طريق الانحراف كأن يلجأوا إلى السرقة أو النصب والاحتيال على الزملاء أو الكذب أو غير ذلك .

بيد انه إذا كانت هذه آثاراً سلبية خطيرة على الشباب نتيجة نقص فى الموارد المادية والإمكانات الاقتصادية تعانيه الأسر فى المستويات الدنيا ، فإن ثمة مجتمعات أخرى تتمتع بوفرة فى إمكاناتها ومواردها المادية ومع ذلك تعانى هذه المجتمعات كذلك من مشكلات تنعكس آثارها على شبابها ، تتمثل فى استسلام البعض منهم وتطلعهم للميول الاستهلاكية - *نتيجة زيادة قدراتهم الشرائية والمالية* - فيسرفون فى الإنفاق والاستمتاع بدنياهم ، وحالة الوفرة هذه قد تدفع البعض من الشباب إلى الانصراف عن التعليم والتفرغ لحياة البذخ والاستمتاع المطلق دون تحمل آية مسئولية مما يوقعهم فى كثير من الانحرافات والمشكلات .

• اتساع الهوة بين الأبناء والآباء .

لقد أدى التغير الاجتماعى إلى اتساع الهوة والفجوة بين الأبناء ووجود تباعد نفسى بينهما حيث " يعيش جيل الآباء بقيمهم وعاداتهم وأفكارهم بعيدين عن أبنائهم الذين يكونون الجيل الجديد بعادات وقيم جديدة ؛ نتج عن ذلك نضال فكرى يتضح فى

ثورة الجيل الجديد على القديم ووصف القديم للجديد بالتحرر وعدم المحافظة على قيم المجتمع" ، واتساع الهوة بين الأبناء والآباء من شأنه أن يحول دون حل ما يوجد من مشكلات ، بل قد يزيد من حدة المشكلات الموجودة ويخلق غيرها ، ومن آثار ذلك إحجام البعض من الشباب عن التحاور مع آبائهم – *وهم فى أشد الحاجة إلى ذلك خاصةً فى السنوات الأولى للشباب* – ذلك الإحجام لأنهم يشعرون أن آباءهم لا يهمهم معرفة مشكلاتهم ، حتى لو اهتموا بمعرفة هذه المشكلات إلا أنهم لا يستطيعون فهمها، وإن استطاعوا فهمها فهم ليسوا على استعداد لتعديل مواقفهم تجاهها . وغالباً ما يفتقد الحوار الودى بين الآباء والأبناء لدرجة يضطر الأبناء أحياناً إلى الاتصال بالأب عن طريق الأم حينما يكون هناك داع لهذا الاتصال ويحدث ذلك خاصة فى علاقة الفتيات بآبائهن ، كما أن علاقة الأبناء الذكور قد تتسم بالشكلية والرسمية حتى أن كثيراً من الأبناء يترددون فى ممارسة نشاط مشترك مع آبائهم فى بعض الأحيان ، وكل هذا يؤكد وجود تباعد نفسى بين الآباء وأبنائهم .

- تحكم الآباء فى مصير الأبناء .

لا يقتصر تقييد حرية الأبناء على مجال التصرفات العامة ، بل يتعداها إلى حق إبداء الرأى فى المسائل الخاصة : كاختيار الملبس ، والحاجات الشخصية ، والاختلاط واختيار الأصدقاء وغيرها ، وربما يصل الأمر إلى حد مصادرة حق الشباب فى اختيار مستقبله فى الدراسة أو العمل أو الزواج ، فكثير من الآباء يدفعهم حرصهم على نجاح أبنائهم فى حياتهم الدراسية وما بعدها إلى التدخل والتحكم فى اختيار نوع الدراسة والعمل الذى يشغله الأبناء بعد تخرجهم ولعل الدافع لتدخل الآباء هو تطلعهم إلى مستوى أفضل لحياتهم وحياة أبنائهم.

بيد أن ذلك التدخل يتم – *من جانب معظم الآباء* – دون مراعاة لميول ابنائهم ومستواهم والمهنة التى يسعون للحصول عليها ، واستعداداتهم وقدراتهم التى يتمتعون بها .

كما يمتد تدخل الأسرة فى حياة شبابها ليشمل اختيار الزوج المناسب أو الزوجة المناسبة ، ولعل قلة الإمكانات المادية وقسوة الظروف الاقتصادية لمعظم الأسر مما يعد سبباً مباشراً فى تأجيل سن الزواج وتأخيره لدى الشباب نتيجة لارتفاع تكاليفه – من

مهور ونفقات وسكن وأثاث وخلافه - ، وإذا تيسرت الظروف وأمكن تدبير أمور الزواج فلا يسلم الأبناء - خاصة الفتيان من تدخل الأسرة فى اختيار شريكة الحياة ؛ إذ ترشح للشاب عدداً من الفتيات وترغبه - *إن لم تقنعه* - فى إختيار إحداهن كشريكة لحياته ، وبالنسبة للفتيات فإن الأسرة تفرض من تراه مناسباً من وجهة نظرها هى على البنت دون اعتبار لرأيها وترغمها على قبوله زوجاً لها ، ولا يخفى ما لهذا من آثار سلبية خطيرة تهدد مصير مثل هذه الزيجات بالفشل أو عدم الاستقرار.

وتجدر الإشارة هنا أن هذا الأمر ليس فى كل هذه الأسر ، فهناك كثير من الأسر تترك لأولادها المقبلين على الزواج الحرية فى اختيار الزوج المناسب أو الزوجة المناسبة وتكتفى باسداء النصح لهم ، ولا يقف تدخل الآباء فى بعض الأمور الخاصة بالأبناء عند هذا الحد ، بل يتجاوزه ليشمل أموراً أصغر وأدق ، كأن يتدخل الوالد فى اختيار الأصدقاء وكيفية مخالطتهم ونحو ذلك ، وهنا قد ترتكب بعض الأسر أخطاءً كبيرة إذا سلكت مثل هذا السلوك تجاه أبنائها ، وذلك لما للصداقة من أهمية فى حياة الفتى أو الفتاة لأنها تتيح الفرصة لإكتساب الخبرة فى تكوين علاقات اجتماعية متجددة، ومن المسلم به أنه لا يسمح للفتاة بتكوين علاقات جديدة إلا مع فتاة مثلها ، وعموماً فإن تدخل الآباء ، تدخلاً صارماً فى مثل هذه الأمور الخاصة قد يخلق لدى الأبناء انطباعاً بعدم ثقة آبائهم فيهم ويؤدى إلى اهتزاز ثقتهم بانفسهم. هذا إلى جانب مساوئ ذلك التدخل فى الحد من انطلاق الشباب وإهمال رغباتهم وتطلعاتهم، والحجز على حريتهم والتقليل من شأنهم مما يخلق لديهم كثيراً من العقد النفسية والمشكلات الاجتماعية والانفعالية ، وتظهر داخل الأسرة الواحدة مشكلة أخرى تتجلى فى التمييز بين الأبناء فى المعاملة ، ذلك أن " صعوبة الدور التربوى للاسرة تتمثل فى ضبطها لنفسها ولأهوائها التى قد تدفع بها إلى عدم المساواة فى التعامل مع أبنائها ، وبالتالى لا يتكافأ مقدار الحب والعطف الذى يناله الأبناء" وتبدو ملامح هذه المشكلة أكثر وضوحاً فى الجوانب التالية :

- التحيز لأحد الأبناء :

حيث تتعاطف بعض الأسر مع أحد الأبناء دون غيره فينال قسطاً من الحب والاهتمام والرعاية يختلف تماماً عما يناله سائر اخوته ، وربما يرجع ذلك لتمتعه بعدد من السمات والسجايا تجعله مقبولاً لدى والديه او لتفوقه فى دراسته وتحصيله عن بقية

اخوته ، أو ربما يكون مصاباً بعيب خلقى مما يدر عليه عطفاً وحناناً من قبل والديه . وقد ينسحب التمييز على الكبار من الأبناء ، أو قد ينسحب على الابن الأول - دون غيره والذى كانت الأسرة تنتظر مقدمه بفارغ الصبر ، وكذلك الأمر بالنسبة للابن الأخير نظراً لأنه آخر عنقود الأسرة كما يقولون .

وغالباً ما يعانى الابن الأوسط الكثير من مظاهر عدم التكيف ويشعر بما وقع عليه من غبن حين لا تتوافر له امتيازات الأخ الأكبر ، ولا تنسحب عليه رعاية الأخ الأصغر بيد أن هذه التفرقة بين الأبناء - *أو التحيز لأحدهم* - لها أخطارها الجسمية والتى تهدد كيان الأسرة وتماسكها ، ذلك أن " تحيز الأب أو الأم مثلاً لواحد من أبنائهما دون غيره ، أو مجرد كثرة كلامهما عنه أو مدحهما له فى كل فرصة يملأ نفس المغبون غيرة وحقداً ؛ فينشأ ساخطاً على المجتمع متشائماً ويشعر فى كل وقت بمرارة الوحدة وعذاب الحرمان ، كما أن تدليل ابن دون غيره ومعاملته معاملة خاصة قد تؤدى به إلى الميوعة وسهولة الانقياد وضعف الشخصية".

• نظرة الأسرة إلى الفتاة . إذ تختلف النظرة إلى الفتاة من اسرة إلى أخرى فهناك بعض الأسر تميل إلى تفضيل الذكور على الإناث ، باعتبار الأنثى - من وجهة النظر القاصرة هذه - *عضو غير مرغوب فيه منذ بدء ميلادها ، ولا يستحب إنجاب الإناث إلا بعد إنجاب عدد من الذكور* - بل وبعدد أقل من عدد الذكور - وتبدو خطورة الامر عندما لا يستطيع بعض الأسر أن تخفى هذه النظرة عن ابنائها. ففى أغلب الأسر يتمتع الفتى بقدر من الحرية بعكس الفتاة التى لا يتوفر لها مثل هذا القدر ، فله أن يتصرف كما يحلو له فى بعض الأمور ؛ له ان يخالط من يخالط ويصادق ويسمح له بالخروج من البيت والتأخر والعودة إليه فى اى وقت ، إلا أن تصرفات الفتاة تكون محسوبة عليها ، أما علاقتها بالجنس الآخر فإنها تحاط بعدد من الموانع القوية لدرجة يتمادى معها بعض الأسر إلى حد منعها من التحدث مع أى شاب غريب عنها ولو كان الحديث بريئاً ، وإذا سمح لها بالاختلاط فإنه لا يتم إلا فى حضور الكبار صحيح أن ذلك الأمر مطلوب فى اغلب الأحيان حماية للفتاة وصيانة لها ؛ نظراً لاختلاف طبيعتها عن طبيعة الفتى ، ولكن غير المعقول هو تمادى بعض الأسر ومغالاتهم فى حبس حرية الفتاة والقيد على كل تصرفاتها وحرمانها من التنفيس عن

رغباتها ، الأمر الذى يحد من تكيفها وتوافقها مع ظروف الحياة والمجتمع التى تحيط بها .

كما أن بعض الأسر قد تبخس الأنثى حقوقها المشروعة والتى ارتضاها لها الدين وكفلها ، خاصة فى الميراث ، بحجة أنها سوف تنتقل من بيت أبيها إلى بيت رجل غريب فلا داعى لأن يستفيد هذا الغريب أو يشارك الأسرة فى ميراثها ، لأنه المسئول عن زوجته وعليه أن يتكفل بكافة حقوقها ونفقاتها مادامت فى حضانته ، وبالطبع فإن هذا الأمر لا يقره الدين على الإطلاق .

هذه كلها - *وغيرها كثير* - صور لما يحدث من جانب بعض الأسر من التفرقة والتمييز فى المعاملة بين الأولاد بصفة عامة ، وبين الذكور والإناث بصفة خاصة ، ولا يخفى ما لهذا فى المعاملة من أثر خطير ينعكس على الأسرة ويهدد تماسكها واستقرارها.

وعموماً فإن كانت مهمة الاسرة فى تربية شبابها قد اهتزت - بعض الشيء - بسبب ما طرأ عليها من تطورات وتغيرات وما صاحبها من تعقد فى ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية ؛ فقد اصبحت هناك ضرورة ملحة لوجود مؤسسات أخرى لتشارك الأسرة فى الاضطلاع بمهمتها تجاه الشباب. ومن هذه الوسائط المدرسة أو الجامعة - كمؤسسة متخصصة - وفيما يلى بيان لدورها.

(٢) النظم التعليمية ودور المؤسسات التعليمية فى تربية الشباب

أ- المؤسسات التعليمية كمؤسسات اجتماعية .

لا يمكن إغفال دور العلم فى تحرر الفرد وتحرر المجتمع ، ولا يمكن إغفال دوره فى تحضر الأمم وتقدمها ورقيها فإذا تحرر العقل من عقاله ، وانطلق الفكر من أغلاله ، واستيقظ الوعى البشرى ؛ عم الإصلاح وساد التدبير وانتشرت المعرفة بما فيها من قضاء على الجهل وبث الثقة فى النفس ، ومن ثم تلعب المدرسة والمعهد والجامعة فى حياة الشباب العربى دوراً يقترب فى أهميته وخطورته من الدور الذى تقوم به الأسرة ، بل إنه يفوق فى أهميته وخطورته دور الأسرة فى جوانب معينة ؛ " حيث أن إمكانات البيت - *أحياناً* - تكون غير كافية لمتطلبات الشباب ومزاولة أنشطتهم فى بعض المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها مما يدفع بالشباب - *غالباً* - خارج البيت بعيداً

عن أسرته ، وتتلقاه المدرسة فيقضى فيها معظم وقته - *وأجمل سنين عمره* - ومن ثم فهى المؤسسة الاجتماعية والسياق الذى يمارس فيه أغلب نشاطاته وأقربها إلى قلبه ، وهى الجهة التى تمنحه شهادة - *رخصة* - تحدد على أساسها قيمته فى نظر الآخرين ودوره فى مجتمعه ، وهنا موقع خطورة دورها" لذا يمثل الجو الاجتماعى - *بالمدرسة والمعهد والجامعة* - أهمية كبرى باعتباره عاملاً مؤثراً فى استكمال نمو الشباب فسيولوجيا ونفسياً واجتماعياً ، وهو يتوقف على علاقة الشباب بالمدرسة بدرجة كبيرة ، حيث تعتبر هذه العلاقة أول مواجهة حادة مع المجتمع الخارجى ، كما أنها أول حلقة فى سلسلة الصراعات بين الشباب والمجتمع ؛ ذلك لأنها تعكس أهم إيجابيات المجتمع وسلبياته ، لكونه أداة من أدوات ذلك المجتمع ونظاماً من أنظمته ؛ " فالجو الاجتماعى هو الوسيط الحقيقى الذى ينظم جميع عناصر عملية التربية والتعليم ، لانه المخرج الذى تلعب فيه تلك العناصر أدوارها ، وعليه يتوقف نجاحها واضطراد نموها " .

ب- التغيرات التى طرأت على المؤسسات التعليمية .

قبيل عرض ما طرأ على مؤسسات النظام التعليمى من تغيرات . أتساءل : هل يمكن لواقع المؤسسات التعليمية الحالى أن يسهم فى تحقيق الجو الاجتماعى المنشود ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ، أعرض لموجز من الانتقادات التى وجهت لواقع النظام التعليمى فى مصرنا الغالية على النحو التالى :

ب/١ يقرر الواقع التعليمى فى مصر : أن الجهاز التعليمى لايقوم بدوره الكافى نحو إعداد الشباب علمياً وخلقياً وذلك لعاملين رئيسيين فيه يعملان على إثارة الصراع القيمى لدى الشباب وهما : معلم غير كفء ؛ ومنهج غير واف بحاجات المتعلم.

ب/٢ أن تعليمنا مازال فى حاجة إلى فلسفة واضحة تحدد القيم والمبادئ التى يقوم عليها والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها والعلاقة بينه وبين المجتمع ؛ ومن غير وجود مثل هذه الفلسفة سيبقى كل إصلاح فى التعليم مجرد اجتهاد شخصى يعبر عن رأى مؤقت دون أن يرتبط بإستراتيجية يلتزم بها المجتمع ، وهنا ينبغى أن ندرك أن تعليمنا يعانى من تيارات متصارعة تظهر فى صور متعددة :

كالفصل بين العلم والعمل والفصل بين الثقافة والإنتاج واختلاف التناقض بين الكم والكيف والثنائية بين التعليم الدينى والمدنى.

ب/٣ أن النظام التعليمى فى بلادنا لم يعد قادراً على تحقيق أهدافه المرجوة لإعداد النشء وتربيته تربية تؤهلهم لتحمل ما يلقى عليه من تبعات ومسئوليات ، ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود فلسفة واضحة لهذا النظام مستمدة من واقعنا وظروفنا وتراثنا.

ب/٤ أن زيادة عدد التلاميذ داخل الفصل تحول بين المعلم وتحقيقه لرسالته على الوجه الأكمل ؛ حيث تتخذ العملية التربوية صورة شكلية فتنعكس فى نفوس التلاميذ وتؤدى إلى تجاهل عدد كبير منهم ، وحرماتهم من التزود بالقدر الكافى من الإعداد لظروفهم واستعداداتهم وكذلك الحال فى الجامعة عندما يسمح لمعظم حملة الثانوية العامة بالالتحاق بها دون مراعاة لشروط الكم والكيف والاحتياجات المطلوبة ؛ فإن ذلك يؤدى حتماً إلى ضعف المستوى العلمى من ناحية ، وتضخم المستوى العددى فى تخصص دون آخر من ناحية ثانية ، كما أنه فى النهاية يؤدى إلى إلحاق المتخرجين فى وظائف وأعمال لا تتناسب مع إعدادهم وقدراتهم ، ناهيك عما فى ذلك من مضيعة للوقت والجهد وتحطم للآمال والطموحات لهؤلاء وخسارة على المجتمع لا تقدر.

ب/٥ إن ثمة مظاهر متعددة يتبدى فيها إخفاق المناهج فى تحقيق الأهداف المنشودة ، ومن أبرز هذه المظاهر وأخطرها ذلك الإخفاق الفكرى الذى يتناوله " سعيد إسماعيل على " فى كتابه " إنهم يخربون التعليم " والذى يمثل له بثلاث دراسات تعد نماذج يستدل بها على فشل مناهج التعليم من الناحية الفكرية.

ب/٦ أما عن موقف المناهج الدراسية من المواد الدينية ، فإنها فى حاجة ماسة إلى إعادة نظر ، وذلك لما تنطوى عليه من سلبيات وجوانب قصور لا تخفى على كل ذى عينين ، ومثل هذه السلبيات التى تتعلق بالمواد الدينية قد أضاعت الشباب وجعلتهم يتنصلون من الدين وتوجيهاته ، وهم فى أمس الحاجة إليه ، ومن صور هذه السلبيات:

- جرت العادات عند وضع الجداول الدراسية أن تؤخر حصص الدين إلى آخر اليوم الدراسي – *فى معظم الأحوال* – حين يبلغ الإجهاد مداه عند المدرسين والطلاب وإذا توسطت منتصف اليوم فإنه ينظر إليها – *غالباً* – على أنها فترة راحة بين عملين جادين ، يسبقها درس هام ويتلوها درس هام.
- لا تلحظ عند المعلمين جداً مطلقاً فى دروس الدين اللهم إلا عند القليل منهم.
- وفيما يتعلق بامتحانات الدين فإنها " تعد عملية زائفة " غير معترف بها ، ذلك أنها لا تضاف إلى المجموع الكلى لدرجات الطالب ، ومادام الأمر كذلك فيكفى الطالب أن يحصل على النهاية الصغرى ولو بشق الأنفس – *وبأى طريق يمكنه* – أليس المطلوب النجاح فقط ؟ فلماذا إذن يبدد وقته فى مادة لا تقدم ولا تؤخر ؟ .
- التساهل فى تصحيح امتحان الدين حتى لا تقف هذه المادة عقبة أمام نجاح الطالب.
- وهناك مشكلة أشد ضرراً على التربية فى مدارسنا من كل المساوئ المذكورة ، وهى مشكلة إعداد معلم التربية الدينية ؛ حيث لايوجد – *أو لا يكاد يوجد* – مدرس الدين الكفء ، ونكتفى هنا بالإشارة إلى مثل هذه المشكلة لأن المجال لا يسمح بتناولها تناولاً مفصلاً.

وثمة حقيقة مريرة وهى انتهاء تدريس مادة الدين بانتهاء المرحلة الثانوية، حيث يودعها الشباب وكأن آخر عهدهم بها هو تلك الحصص التى تلقونها فى المدرسة الثانوية وكانت عبئاً ثقيلاً عليهم ، أما فى الجامعة * فلا مجال للدين فيها رغم تدريس النظريات الغربية والمتعارضة مع قيم الدين ومبادئه فى كثير من الأحيان ، ففى كليات الحقوق مثلاً نجد أن الاستعمار قد صاغ متخرجيها وفق قوانينه النابعة من فلسفته وتراثه وأهدافه ، وجداول الدراسة فى الحقوق تخصص جزءاً كبيراً للقوانين الوضعية ومحاضرتين فقط للشريعة الإسلامية.

ب/٧ ويعد أسلوب الامتحانات مشكلة فى حد ذاته نتيجة لما آل إليه الأمر فى العملية التربوية ؛ فلا شك أن الامتحان يعتبر أمراً ضرورياً وهاماً بل له من الفوائد

---

* تجـدر الإشـارة هنا إلى أنه كثير من الأحيان تدرس فى كليات التربيةى جزءٌ عن النظريات التربوية من منظور إسلامى ، إلا أن هذا لا يتم بقدر كاف لمواجهة النظريات الأخرى التى تغزو مناهجنا .

والمزايا ما قد يدهش له الكثيرون ؛ ذلك لأننا إذا نظرنا إلى التعليم على أنه عملية تغيير عن طريقه تدخل بعض التغيرات فى جوانب شخصية التلاميذ المختلفة فلابد من طريقة تقدر بها نوع هذا المتغير ومداه ، أى لابد من معرفة ما إذا كان التلميذ قد اكتسب قدراً كافياً من المهارة العقلية أو الجسمية أو الاجتماعية من وقت لآخر .

ومع التسليم بوجود فروق واختلافات بين التلاميذ فى إمكاناتهم الفطرية أو فيما اكتسبوه من مهارة عقلية أو جسمية أو صفات خلقية نتيجة لاختلاف أنواع التعليم باختلاف مراحله المتعددة فإنه ينبغى وجود طرق للاختبار والفحص توقفنا على تلك الاختلافات بين التلاميذ ، وبالتالى يمكننا توجيه كل تلميذ للنوع الذى يناسبه من التعليم أو العمل . فكأن الغرض الأساسى من الامتحان لم يكن فحسب معرفة ما قام به التلميذ فى الماضى ، وإنما الغرض هو معرفة ما يصلح للقيام به فى المستقبل أيضاً ؛ بمعنى أنه ليس لغرض معرفة ما تعلمه التلميذ فقط ، وإنما هو معرفة ما يصلح لتعلمه فوق ذلك.

ب/٨ وإذا كان الحكم على كفاية النظام التعليمى مرتبطاً بقدرته على سد احتياجات الشباب الذين يتعامل معهم ، أو قدرته على إعدادهم لمواجهة حياتهم المستقبلية ؛ فإن رؤية فاحصة ومدققة للنظام التعليمى ومضامينه تكشف أنه غير قادر على تلبية حاجات الشباب بالقدر المطلوب ، فهو من ناحية أولى يهتم بجانب واحد من جوانب العملية التعليمية ألا وهو جانب المعرفة ، وحتى فى هذا الجانب يقف معظم الجهد فيه عند حد الاستظهار والتذكر ولا يتعدى ذلك كثيراً إلى جوانب تنمية قدرة الفرد على الفهم والتفسير والتطبيق.

ب/٩ أصبحت المدرسة أو الجامعة منعزلة عن المجتمع حولها ، فلا يربطها بالبيئة المحيطة بها أية روابط ؛ إذ لا يعنيها تصرفات طلابها وأحوالهم وسلوكهم خارج أسوارها ، كما أنها لا تراعى ظروف وإمكانات بيئات هؤلاء الطلاب ، مما يؤكد أنها فقدت صلتها بالمجتمع الكبير من ناحية ومن ناحية أخرى انعدمت صلتها – أو كادت – بالمنزل ، وقد أدى ذلك إلى ضياع فرصة الفهم الحقيقى لطلابها وفرصة حسن التعامل معهم والمساعدة لهم ، فضلاً عن محدودية إفادتها من قدراتهم وإمكاناتهم واستعداداتهم ، ومن ثم لا يجد الشباب فى أنفسهم حماساً ولا تجاوباً لما

يقدم لهم ، وذلك لإحساسهم بانفصاله عن الواقع وعدم جدواه ، وعزلهم عنه بدلاً من ربطهم بالحياة ومساعدتهم فى كشف أسرارها وفهم واقعها ، وتوفير خبرات كافية لهم فى التعامل الناجح معها . وبذلك كله يزداد الطالب بعداً عن الواقع يوماً بعد يوم ويستسلم لكثير من الأفكار الجامدة والتعميمات الخاطئة.

كل هذا الموجز من الانتقادات التى وجهت لواقع النظام التعليمى تصل بنا إلى حقيقة مؤداها *أن الواقع الحالى لمؤسسات النظام التعليمى فى مصرنا الغالية ، يصعب أن يسهم بالصورة المأمولة فى تحقيق الجو الاجتماعى المنشود* ، ومما يؤكد هذه الحقيقة – إضافة إلى الانتقادات السابقة – تقصير المدرسة المصرية الحالية فى دورها التربوى والتعليمى ؛ كرد فعل للقصور الذى ينتاب المقومات الرئيسية للتعليم من : تمويل، ومعلم، وأبنية ، وإدارة مدرسية ، ومواد تعليمية ، ومناهج وطرق تدريس ، وأساليب تقويم . هذا بجانب سقوط الأنشطة التربوية – الصفية واللاصفية – تحت هيمنة مجموع الدرجات فى ظل ثقافة الذاكرة هى الموصل الوحيد لمراحل التعليم الأعلى.

ومما سبق ، يتضح قصور نظامنا التعليمى عن تحقيق ما يرجى منه فى تربية الشباب ولعل ذلك يرجع أساساً إلى عدم وجود فلسفة تربوية واضحة مستمدة من تراثنا وواقعنا وظروفنا ، ونتاج رؤية صادقة لواقع الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وإنما تستند فى ذلك إلى ما توصلت إليه الدول المتقدمة من نظم وفلسفات فى تربية أبنائها مع الاختلاف الواضح فى ثقافة وحضارة هذه الدول عن ثقافتنا . وحضارتنا ، فضلاً عن الاختلاف فى العقيدة ، إذ لا تتلاءم طبيعة البرامج والتجارب التربوية وظروف مجتمعاتنا بغض النظر عن ثبات نجاحها أو فشلها فى بلادها.

ولما كان الشباب – بحكم عمرهم الزمنى – هم أكثر الفئات تأثراً واحتكاكاً وتفاعلاً مع الجهاز التعليمى ، كان لا بد من رصد الواقع التعليمى لتبين مدى انعكاساته التربوية على الشباب فى مجتمعنا المصرى الإسلامى ، وإن شاركته فى المسئولية الأسرة – كمؤسسة أولى – ويشاركه غيرها من المؤسسات كالإعلام والمسجد والتنظيمات الشبابية .

(٣) الإعلام ودوره فى تربية الشباب :

أ- وسائل الإعلام كمؤسسات اجتماعية .

لا يختلف الناس عادة على معنى الإعلام ، فمعناه واضح ومنطوق من اسمه ، وهو توصيل معلومات إلى الآخرين رغبة فى أن تكون لديهم وجهة نظر نريد لها أن تكون ، والبراعة هنا مقصورة على طريقة التوصيل ماذا تكون ؟ وأين ومتى وكيف تكون ؟ .

فإذا كانت التكنولوجيا تعنى استخدام العلم فى خدمة الإنسان ، فالإعلام بكل أجهزته (إذاعة - تليفزيون - مسرح - صحافة - سينما) يقوم على استخدام كل الفنون فى بناء الإنسان ومن ثم تعد وسائل الإعلام من أخطر الوسائل التى يمكن أن يعتمد عليها أى مجتمع فى التأثير على أفراده لتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم وتزويدهم بالمعارف والأفكار التى تؤثر فى نموهم وطريقة تفكيرهم ، ويزداد أثر هذه الوسائل تربوياً لأن الفرد يقبل عليها ويستجيب طواعية وعن رغبة دون إجبار.

ويأتى عظم دور هذه الوسائل وخطرها نتيجة لأنها تعتمد فى تأثيرها وتوجيهها على الكلمة أو الفكرة التى تخاطب بها عقول الناس وقلوبهم ، ذلك أن " الكلمة أو الفكرة إذا تسربت إلى عقل الإنسان أو قلبه فوجدت عنده القناعة بها ، فإن سلوكه سيتأثر بها مع الأيام وتنعكس على أقواله وتصرفاته ، ومن هنا يصل خطرها إلى المجتمع كله ، لأن الفرد لبنة فى المجتمع يتأثر به ويؤثر فيه".

ب- مظاهر السلبيات فى وسائل الإعلام

يمكن إجمال بعض الانتقادات التى وجهت إلى الإعلام المصرى بوسائله المختلفة فيما يلى :

ب/١ يتفق الكثيرون على أن دور الإعلام - على اختلاف وسائله - من اجل بناء الإنسان وتربيته وتهذيبه دور سلبى إلى حد كبير ؛ فهناك من يقول أن وسائل الإعلام عاجزة عن أن تقدم للناس ما يثرى حياتهم ، وللشباب بما يرضى طموحاتهم للثقافة والمعرفة والترفيه ، وذلك لأنها - فى أغلب ما تقدمه - تعتمد

على برامج مستوردة لمجتمعات تختلف عنا فى عاداتها وطرائق حياتها ومشكلاتها التى تعالجها ، والحلول التى تقدمها للمشكلات.

ب/٢ ويعد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وسائل الإعلام عندنا إحدى العوامل المؤدية إلى إضعاف السياق الثقافى والقيمى حيث أن المضمون الإعلامى لا يتلاءم مع الحاجات الواقعية ومتطلباتها ؛ فمثلاً قد يعمل الإعلام بوسائله المختلفة على نقل تيارات وأفكار وصور من الخارج قد لا تتلاءم مع نظائرها المحلية، ومن ثم يوجد تناقضاً أو عدم تكامل فى لغة الثقافة والقيم ، أو قد تصبح أدوات الإعلام مفتقدة للتوجيه الأيديولوجى ، ومن ثم غير قادرة على تحديد المضمون الإعلامى ، وإلى أى وعاء يجب أن يوجه ، وبأى هدف ؟.

ب/٣ وثمة رأى آخر يقرر أن وسائل النشر وأجهزة الإعلام تتخذ من فراغ القلوب مناطق نفوذ ، ومن فراغ العقول أسواقاً تروج بضاعتها دائماً فى رضا وإعجاب ، ويظفر الشباب خلالها بالمثل العليا التى يفتقدونها فى البيئة ، فإذا هم يتقلبون بلا مناقشة ويستجيبون بلا تردد ، ويقلدون بلا تفكير ، وبالتالى فإن المثالية فى عرف الإعلام العصرى هى التى تلح على أذن المستمع برنينها وعلى عين المشاهد ببريقها ، وتلح على عقول الشباب بأثرها وسحرها.

ب/٤ ويتفق الكثيرون على الشكوى من ضعف وسوء ما تقدمه هذه الوسائل للشباب مما يجعلها مسئولة مسئولية مباشرة عن إقصاء الدين عن الشباب وإقصاء الشباب عن الدين ، فالبرامج والمواد التى تقدم فى الإذاعة والتليفزيون يهدم بعضها بعضاً، فإلى جانب البرامج الهادفة وفى مقابل القيم الرفيعة توجد القيم الوضعية مما يزيد حدة الاختلال والاضطراب فى نفوس الشباب ؛ ومن ثم عدم الثقة فيما يقدم لهم وفقدان القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ وبين الحق والباطل ، أضف إلى ذلك قصر الزمن وضيق المساحة المخصصة لكل المعارف الدينية.

وإذا كان هذا مجمل الانتقادات التى وجهت للإعلام المصرى بكل وسائله ، فمن الممكن تحديد أبرز معالم النقد التى وجهت لكل وسيلة من تلك الوسائل . وذلك على النحو التالى :

ب/٥ الصحافة .

- لا يمكن أن ينكر دور الصحافة فى نشر الأفكار والآراء بين الناس وفى توضيح الأمور لهم وتبصيرهم بأهداف مجتمعهم ووسائل بلوغ هذه الأهداف ، مما جعل بعض المفكرين يطلقون عليها اسم " السلطة الرابعة " ولكن المتأمل المدقق فى موقف صحافتنا اليوم يمكنه أن يقرر أنها لاتقوم بممارسة دورها المنوط بها على نحو يتفق وأهميتها فى التأثير على الأفراد وتوجيههم ، ولعل أبرز ما يمكن أن يلاحظ فى هذا السياق موقفها من الدين وقضاياه ، وذلك أن نصيبه من نشاطها الواسع ضئيل جداً إذا قيس بقيم أخرى توليها الصحافة كل الاهتمام والرعاية.
- يأتى ترتيب الفن فى الصحف بعد السياسة فى الدرجة الأولى : عرضاً ونقداً ودعاية وترويجاً ، حيث أصبحنا نقرأ أخباراً عن الفنانين بل عن الدقائق فى حياتهم، وكأن الحياة قد أصبحت هى الفن ، والفن هو الحياة . وصار الفنانون حديث الإعلام الذى لا يمل ، وقيم المجتمع التى لا تمتهن.
- وعن النشاط الكروى ، ففى كل صحيفة يومية أو مجلة أسبوعية أو شهرية قسم خاص مجهز بالطاقات الفنية والبشرية لمتابعة الأنشطة الرياضية فى أى مكان وزمان، ويحتل الحديث عن الأندية ومراكز الشباب وأنشطتها وأبطالها مكان الصدارة بعد السياسة والفن ، ناهيك عن المجلات الرياضية المتخصصة ؛ وهكذا خلقت الصحافة الإعلامية قيما بديلة ألهت الشباب وغير الشباب.

السينما والمسرح :

- تعد السينما أداة مؤثرة فى إحداث التغير الاجتماعى والتنمية الثقافية ، ويرجع ذلك إلى سحر الصورة الأخاذ وما تنطوى عليه من قوة تجذب الجماهير إليها بتأثيرها الذى لا تستطيع الكلمة أن تبلغه فى مراحل معينة من العمر فى نقل معطيات الفكر والحياة ، وبطرق أكثر عمقاً ونفاذاً وفاعلية فى تشكيل فكر ووجدان جموع الجماهير بصفة

عامة ، والشباب منهم بصفة خاصة ؛ ذلك أن أغلب روادها من الشباب ، مما يعكس أثرها الخطير فى تنمية مداركهم واستعداداتهم وملكاتهم وتشكيل سلوكهم واتجاهاتهم وأفكارهم . ولكن بدلاً من أن تسهم فى ترقية حياتهم العقلية والعاطفية والخلقية وتقدم لهم ما يساعدهم فى التغلب على مشكلاتهم والتصدى لما يعترضهم من عقبات فإنها " فى الوقت الذى تقدم فيه ما يبغض فى الحياة الفاضلة من صور الحرية المطلقة تجدها تعمل من طرف خفى على ابتذال القيم كأنها تعطى دروساً فى إهدارها . ومثال ذلك أن النماذج التى تعرضها . (تصور) كيف تحتال الفتاة على اهلها لتقابل شاباً يستهويها؟ كيف يسلك الشباب طرقاً وأساليباً ليحتال على فتاة ؟ وإذا أصيب الفتى بأزمة عارضة أو الفتاة بمشكلة التجأ كل منهما إلى الأسلوب الهروبى يتجرع كأساً من الخمر أو يخطط للانتحار ".

المتطلع لواقع السينما يلحظ أنها فى الآونة الأخيرة شهدت ثورة قد أدت إلى زيادة الانتاج ، وكانت مبرراً لإنتاج كثير من الأفلام الهزيلة فكرياً وفنياً دونما اعتبار لأخطار المستقبل وفى محاولة للكسب المادى وحده مما جعلها فى أزمة حقيقية على المستويين المحلى والعربى ، وهذه الأزمة قد انعكست على الغرائز فألهبتها وعلى الثقة فى القيم فنالت منها. أصحيح أن كل أسرة فى مجتمعنا الإسلامى -*مسلمة كانت أم مسيحية ، فى مصرنا الغالية* – تقيم مثل هذه الحفلات الصاخبة التى قد تختلط فيها الأجسام وتحتسى فيها الخمور كلما احتفلت الاسرة بعيد ميلاد لعضو فيها أو قامت حفلة زفاف ؟

ولا يخفى أن الأفلام الأجنبية قد غزت الاسواق العربية واصبحت تنافس الأفلام العربية ، وإن كان نصيب الأفلام العربية فى دور العرض يفوق الأفلام الأجنبية إلا أن دور الأفلام الأجنبية فى المشاهدة السينمائية يفوق إلى حد كبير دور الفيلم العربى . وقد درجت دور العرض من الدرجة الثانية – *حتى تجتذب الجمهور وتشده إليها* – على أن تعرض الأفلام الأجنبية المثيرة والتى تعالج قضايا الجنس والعنف ، ونادراً ما تعرض الأفلام الأجنبية ذات المستوى الرفيع ، على أن موالاة عرض هذه الأفلام الأجنبية الهابطة من العوامل المؤثرة تأثيراً ضاراً على سلوك الشباب.

ومع ذلك فإنه لا يمكننا أن ننكر أن ثمة أفلاماً تحمل فى مضمونها وأهدافها وطريقة عرضها قيماً سامية ومثلاً رفيعة ونماذجاً يجب أن تحتذى ، بيد أن الكثرة الطاغية إنما هى لأفلام تجسد الرذيلة وتصور الخيانة وتدعوا إلى التحلل وهبوط القيم السامية ، ومن ثم يضيع هباءً ويتداعى كل عمل يدعو إلى قيمه امام طغيان الفساد والانحراف واللامبالاه .

- أما المسرح – *وهو بطبيعة الحال أقدم عمراً من السينما* – فله جمهوره المحدود حيث يقل رواده فى العدد ولكنهم من حيث المستوى الثقافى والاجتماعى أعلى وأرفع ، كما أنهم أكثر تجانساً من رواد السينما ، ولا يقتصر دور المسرح على الترفيه وشغل وقت الفراغ فحسب ، وإنما اتسع دوره ليشمل نواحى تهذيبه واجتماعية وقومية على جانب كبير من الأهمية . ومن معالم هذا الدور تبصير الناس بمشكلات مجتمعهم ومواضع المعاناة فيه ، وإبراز ذلك فى صورة حية ملموسة ووضع الحلول المناسبة لها ، وغرس المثل العليا وتنميتها وتقدير الفرد وإعزاز إنسانيته واحترام تفكيره الخلاق ، والسلوك القويم. ولكن أغلب الظن أن المسرح لايقوم بهذا الدور الإيجابى ولا يؤديه كما ينبغى أن يكون الآداء، وفى رأى الكاتب أن ثمة إرهاصات لنهضة مسرحية تتمثل فى نشاط المسرح القومى وبعض المسارح الأخرى والشعبية منها بصفة خاصة، وعلى الرغم من ذلك النشاط إلا أن ما يعرض من مسرحيات يغلب عليه الطابع الهزلى الذى يعمد إلى إنتزاع الضحك والسخرية من قلوب الناس وبعض هذه المسرحيات يتناول قضية أو مشكلة اجتماعية معينة ، أو ينتقد الواقع المرير الذى يعيشه الناس ويبرز ما فيه من سلبيات ومشكلات إلا انه لا يقدم حلاً للمشكلة أو القضية المعروضة، بل لا يساعد المشاهد كذلك على التفكير فى الحلول الممكنة لها ، كما أن ثمة مسرحيات مشبعة بالضحالة والإسفاف، بل وتشيع الإنحطاط فى عقول الشباب وتفكيرهم ، وتنتقص من هيبة الكبار – *أباءً ومعلمين* – مثل :مسرحية مدرسة المشاغبين ، ومسرحية العيال كبرت .

ب/٧ الإذاعة والتليفزيون والفيديو .

- تعد الإذاعة من أكثر وسائل التثقيف والتربية انتشاراً ، ذلك لأنها وسيلة سهلة لتحصيل الثقافة وإثراء الفكر ؛ حيث يستطيع الإنسان أن يستمع للإذاعة وهو يؤدى

أعمالاً مختلفة ، وتخترق موجات الراديو كل أنحاء العالم فى أقل من لمح البصر ، حيث تدور موجة الأثير حول الكرة الأرضية فى نحو ثمن ثانية لا تقف فى سبيلها سدوداً أو حدوداً ؛ ومن ثم كان الراديو أقدر على تكوين الرأى العام العالمى ، وقد يتفوق على الصحافة نفسها فى هذا السبيل .

وما ينطبق على الإذاعة ينطبق كذلك على التليفزيون ، إلا أنه يتميز عليها فى أنه اشد تأثيراً ؛ فارتباط الصورة بالعبارة المنطوقة يزيد من وضوح المعرفة ، كما أن التليفزيون أكثر قدرة من الإذاعة على جذب الإنتباه ومنع التشتت ، ولذا يمكن أن يكون وسيلة حية لرؤية الصورة الحقيقية للواقع ومشاهدة الأنشطة والمنجزات والمناقشات والممارسات ، والصورة الصادقة للحرية الهادئة مما يساعد فى تكوين البناء التربوى والثقافى للفرد .

• بيد انه يؤخذ على التليفزيون - *بصفة عامة* - أنه يعرض على جمهور المشاهدين برامج ومسلسلات وأفلاماً لا يملكون إلا الاستسلام لها دون إبداء رأى مباشر تجاه ما يعرض عليهم ، وفى استخدامه كوسيلة تعليمية فالحال لا يختلف كثيراً . وفى هذا الصدد يواجه كثير من علماء النفس والتربية والاجتماع والآباء والأمهات كثيراً من الاتهامات إلى ما يعرضه التليفزيون ؛ فيقال " أنه يساعد على نمو السلبية واللامبالاة ويضعف من قوة إبصار المشاهد ويلهيه عن القراءة والإطلاع والمناشط الأخرى ويدفع ببعض الشباب إلى ارتكاب جرائم العنف والقتل والسرقة". ولم لا؟! والتليفزيون يبتلع وقتهم ويصرفهم عن القراءة والتفكير ويختزل من حياتهم ساعات وسنوات بلا فائدة.

• إن مظاهر سلبية التليفزيون كثيرة ومتنوعة ومنها على سبيل المثال : أن بعض الأفلام والمسلسلات التى تعرض تصور الجريمة والعنف بصورة أكبر من حجمها الطبيعى مما يعمل على بث روح الجريمة فى المشاهدين إذ يصور المجرم بصورة بطولية وبشكل يثير الإعجاب بشخصيته ، وكذلك الأفلام العاطفية التى تثير الغرائز وتسخر من بعض العادات والتقاليد والمثل العربية الأصيلة وتؤدى إلى الاستهتار بهذه العادات ، كما أن ثمة أفلاماً تعرض على المشاهدين - *والشباب منهم* - وتصور إمكانية أن يعيش الفرد متعطلاً بلا عمل أو يعيش على حساب الآخرين بأن يخادعهم ،

أو تصور النجاح عن طريق الحظ والمصادفة دونما اجتهاد وكفاح، وهذه كلها ترسم للمجرمين المناهج التى يتبعونها.

- ولقد انتشر الفيديو انتشاراً مذهلاً واصطحب انتشاره وجود نواد خاصة بالفيديو لبيع واستئجار شرائطه ، وثمة من يقرر بشأن ظاهرة انتشار الفيديو " أن عدم احترام التليفزيون لجمهوره هو أحد الأسباب التى تزيد من الإقبال على شراء الفيديو لاختيار البرامج والمسلسلات حتى يضمن الناس أنها لا تختفى فى ظروف غامضة" . وثمة من يرى " أن واقع استخدام الفيديو فى الوقت الحالى سيئ جداً والمضامين التى يحملها مضامين فى جملتها طائشة وتخلق الشخصية الهشة التى لا وزن لها فى حركة التقدم الإنسانى ، وهذه هى المقدمة الأولى لضياع الأفراد ، وسقوط الدول ، وتداعى الحضارات ، كما أن صناعة الفيديو صناعة تسيطر عليها جماعة من المنحرفين والمرتزقة ، وأصبحت تجارتهم هى تجارة الجنس والعرى والإباحية ".

بيد أن الكاتب يرى أنه إذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة قد أحدثت تأثيرات متعددة فى جميع جوانب الحياة الإنسانية – *ويمثل الفيديو إحدى هذه المؤثرات فى جماعة الإنسان ؛ فإن ذلك لا يعنى أن الفيديو يحمل كل هذا الخطر الذى ينذر بضياع الأخلاق ، ويؤثر فى الناس هذا الأثر السيئ ، ذلك أنه جهاز* – شأنه شأن غيره من الأجهزة التى تم التوصل إليها، والتى تغزو الأسواق حالياً – له من الإسهامات والمميزات كما له من الأخطار والعيوب والأضرار ، والأمر يتوقف بالضرورة على كيفية استخدامه وتشغيله ونوعية ما يعرض فيه ، والإنسان أولاً وأخيراً هو الذى يتحكم فيه ويملك توجيهه كيفما يشاء .

تبين من العرض السابق واقع الإعلام فى مجتمعنا الإسلامى ، كما تبين أن انحراف الشباب وتطرفهم إنما هو فى الواقع نتيجة لعوامل كثيرة تتلخص فى : غيبة المثل العليا التى يجب احتذاؤها من جهة ، وإحلال محلها مثل أخرى لم ترق إلى مستواها من جهة أخرى ، وقد اسهم الإعلام فى ذلك بنصيب وافر . ويتفق الكاتب مع من يعلل ظهور أنواع الانحرافات فى صفوف الشباب بسبب ما شاهدوه فى فيلم أو تمثيلية حيث أن المادة المقدمة لا تميز بين جرائم القتل والاغتصاب والسرقة والمخدرات وبين المواد

القليلة المتصلة بالنواحى العملية ، كما أن الصلة مفقودة بين أجهزة الإعلام والتربية ومنظمات الشباب باعتبارها مكملة لبعضها ومتممة لها.

- بيد أنه من الإنصاف أن نذكر أن ثمة برامج هادفة وحسنات لاتنكر لوسائل الإعلام على اختلافها تقدم بين الحين والحين ، " إلا أن ما يوجه من نقد مستمر لوسائل الإعلام إنما هو إنكار لما يلاحظ على كثرة إنتاج هذه الوسائل مما يوصف بأنه هروبى ويمكن أن يصيب الشباب بأخيلة غير واقعية ومريضة ، وما يعرض من صور الانحراف يتم بصورة براقة وميسرة، وذلك الإنكار موجه عندما يكون الهدف هو التلاعب بالقيم أو التغامز عليها فهذا يؤدى إلى إهدار لطاقة الشباب وتراخ فى بناء الإنسان ، وإلهاب الصراع عنده".

- (٤) المسجد ودوره فى تربية الشباب

- أ – المسجد كمؤسسة اجتماعية

- يعد المسجد من المؤسسات التربوية الهامة التى تضطلع بدور فعال فى مجال تربية الشباب ، ولقد بلغت وظيفته فى عصر صدر الإسلام – فى وقت لم تكن المدارس قد ظهرت بعد – شأوا عظيماً ، وذلك أنها " لم تقتصر على الجانب الدينى وحده إنما امتدت لتشمل مهمة التربية ورسالة التعليم".

وتنوعت ألوان الاستعمالات التى كان الرسول صلى الله عليه وسلم يستخدم فيها مسجده الشريف ، لدرجة أنه كان كمؤسسة تربوية اجتماعية شعلة تنبعث منها الحركة والنشاط لعمل الخير العام بكل ألوانه مما يدل على حيوية الإسلام ومرونته وتجاوبه مع حاجات البشر فيما يكملهم ديناً ودنيا ، الأمر الذى ينعكس أثره بصفة خاصة فى تربية الشباب تلبية لاحتياجاتهم ، وتشكيلاً لشخصياتهم ومساعدتهم على النمو وفق قدراتهم واستعداداتهم فى مختلف الجوانب . ومع ذلك فواقعنا الاجتماعى يقرر أن المسجد لم يعد له نفس الحيوية التى تمكنه من أداء دوره ورسالته – *كما كان من قبل* – بحيث يسهم فى إعداد الأفراد بما يجعلهم إيجابيين فى مجتمعهم ، ويسهم فى تربية شباب المسلمين بصفة خاصة ، ذلك أن دوره قد اقتصر على مجرد كونه مكاناً لتأدية الصلاة المفروضة ،

وبالطبع لم يكن هذا شأن كل المساجد وإن كان معظمها يغلق أبوابه بمجرد الانتهاء من تأدية الصلاة فى كل وقت.

وفى أحيان *كثيرة* – نرى المساجد مكتظة بالمصلين من الشباب الحريص على آداء الصلوات فى أوقاتها وفى المناسبات الدينية ، بيد ان المسجد ربما يكون سبباً من أسباب الفراغ الدينى لدى هؤلاء الشباب وتخبطهم فى مسارات حياتهم ؛ وذلك عندما لا يقدم لهؤلاء توعية مناسبة لمشكلاتهم واستعداداتهم وميولهم . فالعبرة ليست بكثرة عدد المصلين أو الذين يواظبون على آداء الصلاة فى المسجد وإنما يجب النظر فى نوعية ما يقدمه المسجد من خدمات لهؤلاء الشباب وكذلك مستوى التوعية الدينية التى ينالونها من خلال ما يلقى عليهم من أحاديث وخطب ووعظ.

ب- التغيرات التى طرأت على المساجد.

ويمكن إجمال بعض الانتقادات التى وجهت لدور المسجد فى تربية الشباب المصرى فيما يلى :

ب/١ مع أن حقل الدعوة به من النماذج الطيبة ممن قد هيأهم الله تعالى بفضله للحفاظ على الدين فأدوا واجبهم فى أمانة وإخلاص ، إلا أن هؤلاء الصفوة قلة بالنسبة لمن يزاولون رسالة – *وإن شئت قل مهنة* – الدعوة ، وبالنسبة للجهد الذي ينبغي أن يبذل في هذا المجال كذلك بالنسبة لخطر الاتجاهات المتناقضة والضغوط التى تتعرض لها المجتمعات الإسلامية فى كل مكان. وبالتأمل والبحث فى أحوال الدعاة نلحظ ونتبين أن منهم من اجبر بعد حصوله على مؤهل من نوع معين على قبول هذا العمل وهو له كاره ، ومنهم من ينفر منه نفوراً شديداً ويبحث عن فرصة عمل أخرى بمجرد أن يجدها يولي وجهه عنها، ترى هل يستطيع من أكره على أداء عمل معين – *أى عمل* – أن يؤديه بإتقان وإخلاص ؟ إن مثل هؤلاء – *الذين يكرهون على آداء هذا العمل الجليل أو يؤدونه دونما إعداد مناسب* – لا يصدر عنهم سوى اللحن أو الخطأ فى مواطن كثيرة وعلى صور وأشكال متعددة لا تخفى على مستمع – *متابع* – لهم ، بل منهم من يدس فى خطبه من الخرافات والأباطيل الكثير ، ولعل هذا يبدو بصورة واضحة فى مساجد الريف تلك التى تكتظ بالمصلين من مختلف

الأعمار ، وأغلب الظن أن هؤلاء المصلين يعودون إلى بيوتهم كما جاءوا دونما توجيه وإرشاد ، وإنما كلام معتاد قد حفظوه من كثرة تكراره على مسامعهم بينما حياتهم تعج بالكثير من المشكلات التى لا يجدون لها حلولاً . إن رسالة المسجد تتوقف أساساً على توافر الداعية الكفء ، وإذا ما بحثنا عن حقيقة أمر الدعاة نجد " معظم المنابر فى المساجد الأهلية تملىء بأشخاص ليسوا على درجة من الكفاءة فى أمور الدعوة والوعظ تؤهلهم لقيادة الشباب وتوعيته دينياً كما ينبغى أن تكون القيادة السليمة ، وفى المساجد الرسمية يلاحظ بشكل واضح أن قطاعاً من خطباء هذه المساجد فقد فقدوا الشعور بحركة الزمن ، فهم مازالوا يعيشون فكراً وأسلوباً على تراث القرن الماضى أو الذى قبله ، وليته كان خير ما فى هذا التراث ، وهؤلاء بدورهم يسلمون الشباب إلى الفراغ الدينى لعجزهم عن تقديم الإجابات لما يدور فى أذهان الشباب من تساؤلات ، وإن وجدوها فهى إجابات سطحية غير مقنعة لشباب يعيش حياة تزخر بالتيارات الفكرية المتناقضة".

ب/٢ إذا كانت حركة الدعوة لا تقتصر فقط على الدعاة فى المساجد ، وإنما ثمة أجهزة * متعددة تقوم على شئون الدعوة ، وهذه الأجهزة غنية من حيث العدد ، ومع ذلك فهى تبدو قاصرة عن تحقيق المراد منها ، ذلك أنه مازال بعض الناس بعيدين عن الدين ومازال السواد الأعظم من الشباب فى حالة شرود دينى. ولقد أصبح من المسلم به أن الهدف من الدعوة الآن يجب أن يختلف عنه منها فى عصور مضت، تلك العصور التى كان هدف الدعوة فيها هو دعوة غير المسلمين للدخول فى دين الإسلام ، أما فى عصرنا هذا فيجب أن يكون هدف الدعوة الآن هو إعادة المسلمين إلى دينهم قولا وعملا ".

مجمل القول أن تقاعس معظم الدعاة – خاصة الذين لم يعدوا إعداداً جيداً – عن أداء دورهم يعد سبباً من أسباب إعراض الشباب عن الدين وضعف عقيدتهم

* من تلك الأجهزة المهتمة بشئون الدعوة :

جهاز الإعلام بوسائله المختلفة ، جهاز المعسكرات الصيفية ، جهاز الدعوة والإرشاد التابع للأزهر ، جهاز خطباء المساجد الأهلية ، وجهاز مجمع البحوث التابع للأزهر ، جهاز المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف وجهاز الدعوة التابع للأوقاف .

وانجذابهم إلى قيم أخرى هذيلة ، وانبهارهم بالمذاهب الهدامة والدعوات الفارغة الجوفاء ، ومن ثم يبدو أن المساجد لم تقم بالدور المنوط بها فى تربية الشباب ـ وإن كان هذا لا يعنى أن المساجد هى وحدها المؤسسة المسئولة عن التخطيط الدينى لدى الشباب ولكن خطورة وأهمية دورها ترجع إلى كونها المصدر القوى والطبيعى للإشباع الدينى . غير أنه ينبغى الإشادة إلى أن ثمة مجموعة من المساجد تقوم بدور رائد فى مجال خدمة الإنسان، والشباب فى هذه المساجد يتمتع بنصيب وافر من خدمات تعليمية فى صورة فصول التقوية وفصول محو الأمية ، وخدمات طبية فى صورة العيادات الخيرية ، وخدمات اجتماعية فى صورة الإعانات والمساعدات التى تضطلع بها لجان الزكاة ، وخدمات اقتصادية فى صورة حلقات العلم والندوات التى تعقد بصورة مستمرة فى هذه المساجد وكذلك جمعيات تحفيظ القرآن الكريم ومدارسته ولعل هذه الأدوار الذى يقوم بها المسجد تؤكد أنه قد اصبحت الحاجة إليه أشد ليكون عوناً للجانب العملى فى التربية والمؤسسات التربوية .

(٥) الشارع دوره فى تربية الشباب .

المتأمل فى أحوال الشارع – أو البيئة الخارجية – يمكنه أن يلمس فيه مظاهر شتى من السلبيات التى تؤثر تأثيراً ضاراً فى أخلاق الشباب ، وتنعكس هذه الآثار على تصرفاتهم وسلوكياتهم ، ويمكن إجمال بعض هذه المظاهر من سلبيات الشارع المصرى فيما يلى:

- تنصب المجالس على جانبى الطريق – الشارع – ويقع أصحابها فى أعراض الناس فلا يسلم منهم رجل أو امرأة ، وقد يتعاطون ما حرم الله ليكملوا لذتهم ، وقد يبلغ الأمر ببعضهم أن يتعرضوا للمارة بالإيذاء أو السخرية بالقول أو الفعل.
- يتجمع فى الشارع – شلل – مجموعات من الشباب تقف فى طول الطريق وعرضه ليس لهم هدف سوى الترنح والتسكع ، تختلط اصواتهم وتعلوا ضحكاتهم، وقد يبلغ بهم الحال إلى الصياح والصراخ فى الساعات المتأخرة من الليل فيقلقون الناس ويزعجونهم .
- تتجمع فرق من تلاميذ المدارس فى الشارع ويقبلون على إشباع هواياتهم حيث

ينصرفون عن المدرسة ويسيرون - قوافل وموجات - في الطرقات ذات التجمع البشرى الكثيف ، أو يجلسون في المقاهى لتضييع الوقت في بعض الألعاب الملهية مما قد يقودهم إلى احتراف القمار .

- ولعل من أخطر ما يحتويه الشارع المصرى من مظاهر للسلبية والاستياء ما يعلو الجدران من إعلانات خاصة عن الأفلام التى تعرض في دور السينما ، وتشتمل هذه المعلقات على لقطات مثيرة ومناظر خليعة وصور عارية ، وعبارات مكشوفة وخطوط متلألئة مما يخدش الحياء ويفسد الذوق ويقتل روح الجد لدى الشباب ويدعوه في عنف ورغبة إلى الإنزواء والسباق على دور العرض كى يتحسس ما قد أبصره وقرأه على الملصقات في شره وطيش ؛ فالقائمون على أمر هذه الدور لا يهمهم بالدرجة الأولى إلا جمع الأموال بأية طريقة ولو كانت على حساب هلاك الشباب وانحطاط أخلاقه وسلوكه .

- ولا يخفى دور النوادى والمقاهى والكازينوهات وهى تفتح أبوابها وتستقبل روادها أياً كان وضعهم في المجتمع ماداموا يملكون المال ولا يحسنوا إنفاقه .

- ومن أبرز مظاهر السلبية كذلك في الشارع ما ينجم عن الاختلاط بين النوعين في مجال البيع والشراء أو في وسائل التنقل والمواصلات ، بل حتى في المسير في طول الشارع وعرضه ، ولا يخفى ما لهذا كله من أثر على الشباب قد يكسبه نوعاً من القيم الهابطة والسلوكيات الضارة ، كما يكسبه ذلك أيضاً روح الأنانية والسلبية. تلك السلبية التى تجعله يقف عاجزاً أمام نزاع يراه أمامه فلا يتدخل لفضه، أو مشكلة يواجهها فلا يسعى لحلها ، أو ظلم يشهده فلا يقدم على رده كل ذلك مما يصب في نفوس الشباب رواسب من الحقد والكراهية والفهم الخاطىء لممارسة الحياة .

- ولعل من مظاهر السلبية كذلك في الشارع أن اللصوص يحاولون الاعتداء على ضحاياهم في وضح النهار - أمام جمهور المارة فلا يتحرك لإنقاذ الضحية أحد وعادة ما يكون اللص جباناً حتى ولو هدد باستعمال السلاح أو استعمله بالفعل فلو أن الجمهور أراه من نفسه قوة وتماسكاً لما حدثته نفسه بالقيام بأى عمل إجرامي مادام يتوقع رد الفعل القاسى من جمهور يعتدى على أحد أفراده .

هذا فضلاً عما يراه الشاب ويلمسه ويحسه من صور النفاق والرياء والتزلف الرخيص من أجل المطامع الشخصية مما يعد من المساوىء التى تحطم روح الإخلاص والإستقامة لدى الشباب ، هذه الصور وتلك المظاهر بلا شك ترسب فى أعماق الشباب ونفوسهم فكرة أن الحياة إنما هى حلبة صراع لا يفيد فيها إلا قوة البطش ولى الأعناق لا مكان فيها للحوار الهادىء المثمر والعمل الجاد المخلص ، فيرى نفسه – طوعاً أو كرهاً – أمام ذلك المسرح الملىء بأحداث الصراع ، ولا يملك إلا أن يكون أحد الأبطال على خشبته وإلا ضاع فى غابة يأكل فيها كبار الوحوش الصغار والضعفاء .

(٦) مراكز الشباب والأندية والساحات الشعبية ودورها فى تربية الشباب :

– الذى يبحث فى الدور الذى تمارسه أجهزة رعاية الشباب والتنظيمات الشبابية والقائمون عليها فى بلادنا يلحظ أن اهتمامها موجه فقط إلى النواحى الرياضية دون غيرها . وكل همها متابعة المباريات التى تقام هنا أو هناك والتخطيط والإعداد لها، وكأن الشباب لا يهمه غير النمو الجسمى – نمو القدم واليد والعضلات – دون النمو الفكرى ، ولم تقدم هذه الأجهزة للشباب البرنامج المتكامل الكافى على مدار السنة لشغل أوقات الفراغ لدى الشاب وامتصاص طاقاتهم ومنعهم من الوقوع فى الأخطاء أو الانسياق وراء فكر غريب.

– بل لقد ارتبط الاسم الرسمى لأجهزة الشباب الرسمية فى بلادنا بالرياضة وكأن الشباب كل ما يهمه ويفيده الرياضة دون غيرها ، فعلى سبيل المثال فى مصر يوجد المجلس الأعلى للشباب والرياضة " ومن قبل كانت " وزارة الشباب والرياضة " ، وكل ما يشغل هذه الأجهزة بالدرجة الأولى هو النواحى الرياضية وتنميتها والنهوض بها ولو على حساب بقية الجوانب الأخرى والتى لا تقل فى الأهمية والخطورة عن النواحى الرياضية . " ويلاحظ على وزارات الشباب المشرفة على أنشطة الشباب عامة أنها لا تتواكب مع طموحات الشباب ولا تحقق أهدافهم وآمالهم فى مستقبل مشرق نافع ، وكل ذلك لأن الوزارات الشبابية وهيئات الرعاية الشبابية لم تقم فى اساسها للاستجابة لتطلعات الشباب وتكييف حياتهم مع أعمارهم ومجتمعاتهم وإنما قامت لتبرير السياسات التى تنتهجها الأنظمة، ولإلهاء الأمة عن مسئولياتها الكبرى ومشكلاتها العاجلة ، ولامتصاص نقمة الشباب وغضبه، حيث يرى أمته مهزومة فى

ميادين الحياة كلها ، تعيش على هامش فتات التاريخ وعلى ما تنتجه الشعوب من الإبرة إلى الصاروخ كما يقولون ".

– ولم يعد خافياً أن مراكز الشباب – وخاصة الريفية منها – فى معظم الأحوال لا تعدو أن تكون مجرد لافتات قد نصبت على ارض جرداء ليس لها اى نشاط أو دور يذكر ، والغريب أن المسئولين أنفسهم قد يصرحون بهذا دونما أى تحرك من جانبهم.

– مجمل القول أن منتديات ومراكز وتنظيمات الشباب – بمختلف أنواعها – أصبحت عاجزة عن آداء دورها المطلوب منها تجاه الشباب ، الأمر الذى جعل لديهم فراغاً لا يستثمر إلا فى تناول الأحاديث عن مغامرات عاطفية أو تجارب خاصة – وإن لم يكن هذا الحال فى كل المنتديات والمراكز إلا أنه فى أغلبها – ومن ثم يعانى معظم الشباب من عدم التوافق مع الأنظمة الشبابية ؛ فهم إما مطاردون أو مستسلمون أو قانعون أو غير مبالين .

تلك صورة مصغرة لواقع تربية الشباب بمستوييه – المستوى الفكرى ، ومستوى الممارسة – وما ينتاب هذا الواقع من سلبيات ومشكلات كفيلة بانحراف معظم الشباب وتطرفهم فكرياً وسياسياً . فماذا أصابنا ؟ إننا إذا استثنينا فئة واعية من شباب مصر أحزنتنا الغالبية منهم بما تغمرها من غيبوبة عقلية نتيجة متوقعة لنمط تربية الشباب السائد فى مجتمعنا فهل يحق لنا أن نتوجه باللوم على الشباب ؟ الحق والمنطق يقرر أنه يجب ان نتوجه باللوم إلى المجتمع نفسه بكافة مؤسساته الاجتماعية – الأسرة، المدرسة ، الجامعة ، وسائل الإعلام ، المسجد ، الشارع ، الأندية ومراكز الشباب – قبل أن نلوم ذاته .

وهكذا يتأكد لكل ذى عينين قصور النمط التربوى الحالى بحيث لم يعد بقادر على أن يفرز للمجتمع شباباً إيجابيين مؤهلين لتحمل المسئوليات والتبعات التى تفرضها طبيعة وظروف المجتمع المصرى المسلم وبخاصة فى الآونة الأخيرة . بل على العكس، ومن المنطقى أن يفرز هذا النمط التربوى للمجتمع – شباباً : فارغاً تائهاً فكرياً متطرفاً سياسياً ومعرفياً ودينياً . وليس ذلك بمستغرب عما ينتاب الواقع الاجتماعى المصرى حالياً من مظاهر العنف والتطرف.

مما أصاب ومما أفرزه الوضع الراهن لتربية الشباب المصري يتضح جليا مدى حتمية اللجوء إلى نمط تربوي آخر – دون النمط الحالي – للحد من انتشار ظاهرة التطرف بأنماطها بين بعض الشباب المصري . وهذا هو موضوع البعد الثاني .

البعد الثانى : مقومات التربية الإسلامية - والتى من شأنها مقاومة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصرى :

لقد كشف البعد الأول للقضية المطروحة الوضع الراهن عن الواقع المؤلم الذى يحيا فى إطاره معظم الشباب فى مجتمعنا المصرى ، وانعكاسات هذا الواقع على النمط التربوى السائد بينهم. وانتهت هذا البعد إلى حقيقة مؤداها " أن ذلك الواقع على نحو من القصور والإخفاق بحيث لم يعد من السهل عليه أن يفرز للمجتمع أعضاء إيجابيين مؤهلين لتحمل التبعات والمسئوليات التى تفرضها طبيعة مرحلة الشباب وطبيعة الظروف التى يحياها " الأمر الذى دعا إلى ضرورة التعرف على المقومات الرئيسية للنمط التربوى البديل الذى يجب ان يربى فى إطاره الشباب.

وفى هذا الصدد – وقبيل التعرف على مقومات هذا النمط التربوى البديل – يعرض الكاتب لما قال " جون ستيورات مل " واضع قواعد المنهج العلمى الإستقرائى، إذ يقول "لا يمكـن تفسير الظاهر والسلوكيات – مهما كانت بساطتها البادية بها – بعنصر واحد ، بل باسـباب وعوامـل تـتداخل معـاً ، وتشد بعضها بعضاً وتفرز الظاهرة بكل سلوكياتها– (والسبب؟) هو العنصر الأساسى الفاعل أو المنتج للنتيجة التى حدثت بالفعل، أما(العامل) فهـو العنصر الذى إذا تصادف وجوده يحرك ويثير السبب" ؛ لذا فإذا وضعنا الظاهرة فى إطـار العلاقـة الصـحيحة ، وتعرفنا على أسبابها وعواملها ، امكن القول بان الحلول ، والحلـول البديلة تستنبط من بطون المشكلات ، ودون ذلك سنظل نلف حول أنفسنا ، فلا بذرة امل ولا شيء ممكن طالما انحرفت المقومات الرئيسية للتربية والتنشئة الفعالة من: أسرة تخلت عن وظائفها ، ومدرسة مقصرة فى آداء دورها التربوى والتعليمى ، ووسائل إعـلام معظم برامجها مشبعة بالضحالة والإسفاف ، ومسجد بعض أئمته أقل ما يوصفون بـه أنهـم متقاعسون عن آداء أدوارهم ، وشارع مكتظ بأناس لا يعرفون للطريق حقاً ، ومؤسسات رياضية – أندية ، مراكز شباب ، ساحات شعبية – النمو الجسمى هدفها الأول والأخير . حينئذ يحق فينا قول الإمام مالك بن دينار " كلكم يبكى ، فمن سرق المصحف ".

لكل هذا ، وحتى لا نظل ندور حول أنفسنا ؛ فقد تلمست القضية المطروحة النمط التربوى البديل والمرجو لتربية الشباب المصرى فى العودة إلى التمسك بكتاب الله عزوجل وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، فالإسلام – كمنهج حياة – معين لا ينضب . ويمكن للتربية أن تفترق منه إلى ما شاء الله – قيماً ومبادىء تعيننا على مواجهة أية ظواهر طارئة تنتاب حياتنا المعاصرة . ويمكن بيان مقومات التربية الإسلامية لتوظيفها فى مواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصرى على النحو التفصيلى التالى:

أ - الأهداف المنشودة لتربية الشباب :

ولما كان مفهوم العبادة الحقة ليس مقصوراً على أداء المناسك التعبدية المحدودة ، كما أنها لا تعنى صلة الإنسان بربه – بغض النظر عن نوع الصلة التى تكون بينه وبين غيره من أفراد جنسه – فحسب ، وإنما هى معنى شامل ومتسع يشمل كل دقائق الحياة وتفصيلاتها ، بمعنى أنها تشمل صلة الفرد بربه وصلته بالناس فى كل معاملاته معهم على أوسع نطاق ممكن ، ويشمل كذلك كل عمل يعمله ، بل كل فكر يفكر فيه وكل خلجة وكل شعور يدور داخل نفسه .

ومن هذا المنطلق يمكن أن نلتمس هدفاً عاماً ينشده النمط الإسلامى لتربية الشباب يتلخص فى " إعداد الشاب العابد الصالح لأداء أمانة التكليف إعداداً شاملاً متوازناً يؤهله لعبادة الله وطاعته ومرضاته ، ويجعله قادراً على التكيف الإيجابى مع عالمه ، ويمكنه من الإسهام فى تحقيق الخير ، والنفع لنفسه والآخرين".

ولعل هذا الهدف العام يقتضى ؛ غرس أصول العقيدة الصحيحة فى نفس الشاب حتى يتحقق له الإيمان الصادق بالله والطاعة وله والخضوع والامتثال لأمره والرضا والتسليم بقضائه " بجانب تنمية جميع القوى والطاقات التى تتألف منها شخصية الشاب تنمية شاملة متوازنة بحيث لا يطغى جانب على بقية الجوانب الأخرى، وإنما تكون لكافة الجوانب أهميتها مما يضمن سلامة التنشئة وحسن الإعداد .

كما ينبغى أن يدور هذا الإعداد الذى يرجى للشباب حول معرفة الشباب بخالقه وخالق الكون من حوله وواجباته تجاه الخالق المبدع ، وبحقيقة ذاته ووعيه بمكانته التى برأها له خالقه وما يستتبع ذلك من واجبات بجانب معرفة الشاب بالكون المحيط به وما

يترتب على ذلك من اكتشاف أسراره واستغلال خيراته بما وهبه الله من الوسائل والأدوات التى تعينه على ذلك ، إضافة إلى معرفته بواجباته تجاه الآخرين من بنى جنسه ووعيه برسالته التى كلف بها ودوره الذى ينبغى أن يقوم متعاوناً معهم.

ب- خصائص التربية الإسلامية :

يتسم النمط التربوى المختار بنفس خصائص التربية الإسلامية والمستمدة من خصائص الدين الإسلامى ذاته الموصوف بالكمال وأنه النعمة التامة ، قال تعالى " ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا " ويمكن تحديد أهم تلك الخصائص فى :

- الربانية : حيث أن طبيعة التربية الإسلامية تعتبر طبيعة خاصة فهى " إلهية المصدر والمصير تستهدف خير الإنسان فى الدنيا والآخرة ، مما يميزها عن غيرها من أنواع التربية الأخرى ، ومما يقى الإنسان من الصراع والتناقض ، حيث تحقق للإنسان قيمه وتحرره من العبودية لغير الله ".

- التكامل والشمول : فالإسلام " وهو يتولى تنظيم الحياة الإنسانية جميعها لم يعالج نواحيها المختلفة جزافاً ، ولم يتناولها أجزاء وتفاريق" ، ومرجع ذلك كله " أن الإسلام نظام شامل ، يتناول مظاهر الحياة جميعاً سواء بسواء " ، وهو كل متكامل، وهذا الكل المتكامل يتكامل أولاً بتناسقه وارتباطه المنطقى والفكرى ، وإعطائه الأهمية المتوازية لكل من العبادات والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية ، ويتكامل ثانيا بربط الإنسان بالمجتمع الذى وجد هذا الدين من أجلهما ، ويتكامل ثالثا بإيجاد تلك الصلات القوية بين العبادة والسلوك وبين العقيدة والعمل وبين الدنيا والآخرة .

- الثبات والمرونة : حيث " أن القواعد الأساسية للتربية الإسلامية ثابتة فيما يجب أن يخلد ويبقى ، وهى مرنة فى بعض الأمور التى تتغير تبعا لتطور الحياة وتغير ظروف المجتمع" ، أى أنها تربية " محافظة بما تقوم عليه من مبادئ سماوية خالدة راسخة ثابتة ، وقيم أصيلة عريقة ، وهى أيضا تربية متجددة لأن الإسلام صالح لكل زمان ومكان ، لذلك فهى متجددة لتواجه متطلبات العصر ولتفى بالمطالب المتجددة لحاجات المسلمين ومصالحهم على مر العصور والزمان" . فالمحتوى الإسلامى قد

صيغ فى مبادئ عامة وقواعد شاملة ، بحيث تستوعب مراحل التطور الإنسانى فى كل العصور ، وترك للاجتهادات البشرية أن تبذل قصارى جهدها فى ظل هذا الإطار الشامل العام.

- التوازن والاعتدال : قال تعالى : " وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ " . فالتربية الإسلامية تربية موجهة لما فيه خير الفرد والمجتمع معا فلا يطغى أحدها على الآخر ، فهى تقوم على تربية الإنسان – الفرد – تربية فردية ذاتية على الفضيلة، والالتزام بالخلق الكريم ، والتحلى بجميع الصفات ، ومعاملة الناس بالحسنى وتحمله مسئولية أعماله وتصرفاته ؛ فكل إنسان بما كسب رهينة ، فى الوقت نفسه تربية اجتماعية ، فالمسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يحقره ، ويعطف عليه ويتعاون معه ويساعده.

- تربية مستمرة : فتربية الإنسان فى الإسلام ليست محدودة ولا تنتهى بفترة زمنية معينة ولا بمرحلة دراسية محددة ، وإنما على طول حياة الإنسان كلها ليس فقط منذ لحظة ميلاده ، بل منذ لحظة اختيار الزوجين ، وتشمل جميع الأماكن التى يمكن أن يستقى منها الإنسان خبرته ، وهى تربية متجددة باستمرار تنمى شخصية الفرد وتثرى إنسانيته وتأخذ به إلى الأمام فى طريق النمو والتقدم المستمرين.

- تربية متدرجة : حيث أن الإسلام والرسول (ص) قد سلك بالمسلمين طريقا متدرجا نحو كمال الإيمان بالله ، حتى أن آيات القرآن الكريم وأحكامه نزلت على الرسول (ص) بالتدريج لفترة تزيد قليلا عن ثلاثة وعشرون سنة ، كما ان أحكامه لم تنزل مرة واحدة ، ولكنها فى مختلف المناسبات والمواقف لتعليم المسلمين أمور دينهم فى الوقت المناسب ، كما أن الآيات المكية كانت بغرض تثبيت العقيدة والإيمان فى القلوب ، والآيات المدنية كانت فى معظم آياتها للأحكام والتشريع والمعاملات وغيرها.

- تربية فردية واجتماعية معاً : حيث ان من السمات البارزة فى شخصية الإنسان إحساسه بفرديته ، وفى نفس الوقت إحساسه بالميل إلى الاجتماع بالآخرين والحياة

معهم كواحد منهم وقد اختلفت أنواع التربية المختلفة فى أى منهم تأخذ وتهتم ، فمنها ما يسوغ دائرة الفردية ، مما أدى إلى تفكك روابط المجتمع وتشتيت طاقاته ، وبعضها الآخر يوسع الدائرة الجماعية حتى يقضى على كيان الفرد ويكاد يلغى وجوده . إلا أن الإسلام هو دين الفطرة ، يتمشى مع فطرة الإنسان التى فطر الله عليها ، فيعالج النزعتين معا ، ويعمل على ترابطهما ، وتوازنهما ، لان الفطرة لا تستقيم لأحدهما دون الآخر .

- تربية إنسانية وعالمية : حيث نزل القرآن الكريم على الرسول الأمين ، مؤكدا على عالمية الدعوة الإسلامية وإنسانيتها ، فالرسول (ص) قد أرسل إلى الناس كافة ، ولم يختص بطائفة او قوم بعينهم كما أنه بعيد عن التعصب أو التمييز العرقى أو الاجتماعى ، ولا يميز أو يفرق بين الناس بألوانهم أو جنسهم ، قال تعالى : " يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" . وقال تعالى : " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ " .

- تربية نظرية وسلوكية وعملية : إذ لا تكتفى بالقول وإنما تتعداه إلى العمل والممارسة ؛ فالعبادات فى الإسلام تتطلب سلوكا عمليا ، وكذلك تطابق القول مع العمل ، كما أنها تربط بين العلم والعمل ، قال تعالى : " يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ " .

- تربية النفس البشرية – الضمير البشرى : حيث تعمل التربية الإسلامية على تربية الضمير فى النفس البشرية المؤمنة لأنه بمثابة الموجه لسلوك الفرد والرقيب على أعماله ، لذلك تحرص على تربية هذا الضمير ليكن حياً يقظاً فى السر والعلانية ؛ لأنه خير عاصم للإنسان من الزلل وقوة كبيرة لحفزه على العمل كما يمكننا أن نضمن وقاية المجتمع من شتى أنواع الانحرافات الفردية أو الاجتماعية.

تلك هى أهم الخصائص للتربية الإسلامية ، وجدير بالإشارة هنا أنه إذا كانت الأهداف التى ننشدها لتربية الشباب هى ذاتها أهداف التربية الإسلامية فكذلك الخصائص التى ينبغى أن تتميز بها تربية الشباب لا تخرج عن كونها تلك الخصائص والأسس التى

تتميز بها التربية الإسلامية والتى - بلا شك - تعد النمط الفريد لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصرى ؛ لذا يجب التعرف على المتطلبات التربوية لهذا النمط على النحو التالى .

جـ- المتطلبات التربوية :

على ضوء ما أسفر عنه واقع تربية الشباب المصرى - البعد الأول للقضية المطروحة - وأهم خصائص التربية الإسلامية لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعضهم فإنه ثمة متطلبات تربوية ينبغى الاستجابة لها لضمان : تحقيق تربية شاملة متوازنة لمواجهة ظاهرة التطرف - من ناحية - وإعداد متكامل ينهض بشبابنا المصرى على النحو الذى يرجى - من ناحية اخرى - ويمكن إبراز هذه المتطلبات فى الجوانب التالية :

(١) المتطلبات الجسدية :

إن ثمة متطلبات تربوية ينبغى الاستجابة لها لضمان : تحقيق تربية شاملة متوازنة وإعداد متكامل ، مما ينهض بشبابنا على نحو يواجه به ظاهرة التطرف بكافة أشكاله ، ويمكن إبراز هذه المتطلبات على النحو التالى:

مساعدتهم فى التغلب على المشكلات الصحية والبدنية والتكيف مع ما يكون من عيوب وعاهات ومعوقات بدنية بجانب إثارة الوعى الصحى بين الشباب وتزويدهم بالمعارف الصحية والغذائية السليمة والضرورية للحفاظ على صحتهم ووقايتهم من الأمراض تحقيقا للنمو الجسمى السليم ، ومساعدتهم فى تكوين الميول والاتجاهات والعادات الصحية السليمة التى تواجه سلوكهم وتدعوهم للممارسة الصحيحة نحو كل ما يحقق نموهم السليم ولياقتهم المرغوبة وصحتهم الجيدة مما يزيد من قدرتهم على تحمل المشاق وبذل الجهد والعمل على زيادة طاقتهم الإنتاجية.

الاهتمام بالثقافة الجنسية وإتاحة الفرص لمناقشة الأمور الجنسية بطرق موضوعية وأساليب علمية تتضمن تثقيف الشباب فى تلك النواحى وتحصينهم ضد الممارسات غير الشرعية التى تضر بصحتهم وتحد من قدرتهم على البذل والعطاء .

ويقتضى تحقيق هذه الأمور وجوب :

إتاحة الفرص أمام الشباب لممارسة أنشطة رياضية تتناسب مع قوة بنيانهم الجسدى ، وتشجيعهم على الاهتمام بتنمية أجسادهم ، وذلك بتوفير الأماكن اللازمة لممارسة الرياضة وتوفير الوسائل والأدوات التى تبين ذلك ، الأمر الذى يؤدى إلى إكسابهم اللياقة البدنية والمرونة الجسدية والعضلية مما يمكنهم من بذل أقصى الجهود ويساعدهم على تحمل المشاق والتغلب على الصعاب ، وهنا يوصى الكاتب بضرورة أن تتعاون كل الجهات والأجهزة المسئولة عن الشباب مع مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل فى توفير الأماكن الملائمة والملاعب المناسبة والأدوات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية فى مجالاتها المختلفة وتهيئة الغذاء المناسب وتوفيره أمام الشباب وضرورة توافر العناصر الغذائية المتكاملة مما يفيد فى إعداد أجسامهم إعداداً قوياً متكاملاً ، مع أهمية توعيتهم بقيمة التغذية وضرورة الإفادة من عناصرها المختلفة ، على أن ذلك لا يعنى مساعدة الشباب على الإقبال على كل ما يتوافر أمامهم من أطعمة وأشربة ، ذلك إن غاية الطعام هى بناء الجسد والمحافظة عليه قوياً سليماً ينمو حسب الاستعدادات البيولوجية التى وهبها الله إياه .

وهنا يبرز دور الأسرة – كمحتضنة للشباب – فى تقديم الغذاء المناسب لهم وتوعيتهم باهمية اكتمال العناصر الغذائية وكيفية استخدامها دونما إفراط أو تفريط ، وتعويدهم على الطرق والعادات السليمة فى تناول طعامهم وشرابهم ومراعاة حالتهم الصحية والاهتمام بمتابعتها .

أما بخصوص الثقافة الجنسية للشباب فيوصى الكاتب بضرورة تدريس تلك الثقافة فى مختلف مراحل التعليم وبطرق تتناسب ومستوى عقول الأفراد بغرض اكتسابهم لهذه الثقافة لتحصينهم ووقايتهم مما قد يتعرضون له فى هذه الأمور ، كما يوصى بأن تسهم وسائل الإعلام – على اختلافها – بدور فعال فى معالجة هذه الأمور على نحو يفيد فى تحقيق النمو الجنسى السليم ، كما أنه على الأسرة أن وتواجه كل تساؤلات واستفسارات أبنائها بشأن المسائل الجنسية وبأسلوب يريحهم ويزيل آثار الحيرة والاضطراب والقلق لديهم بدلاً من التهرب من الإجابة على هذه التساؤلات والاستفسارات ، وعليها كذلك أن

تربى أفرادها على أساس ما شرعه الدين من آداب مثل التفرقة بين الأولاد فى المضاجع واستئذانهم فى الدخول على والديهم وغير ذلك من أمور شرعت لحماية الأسرة وضمان ترابط أفرادها .

كما أنه -لابد من إجراء مسح طبى دورى شامل للوقوف على الحالة الصحية للشباب على فترات متتابعة حتى يمكن مواجهة ما قد يعترضهم من مشكلات ومعالجة ما قد يصيبهم من أمراض ، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والمؤسسات التعليمية أو مؤسسات العمل أو مراكز الشباب ، وهى الجهات التى يتم فيها تجمع الشباب بصفة منتظمة ، كما يوصى الكاتب بعمل توعية ثقافية تتصل بالأمور الصحية من اتباع العادات الصحية والوقاية من الأمراض وعلاجها والاهتمام بالنظافة والطهارة.

(١) المتطلبات العقلية والفكرية :

على قدر الاهتمام بتربية الشباب جسمياً ينبغى العناية والاهتمام بتربية وبناء عقولهم وتنمية أفكارهم ، مما يعمل على تكامل شخصياتهم ، ولأجل تحقيق تنمية عقلية للشباب المصرى المسلم ينبغى الكشف عن استعدادات ومواهب الشباب العقلية والعمل على تنميتها وحسن الاستفادة منها فيما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ، وتنمية مدركات الشباب ومساعدتهم على تقوية الانتباه وممارسة التخيل – بمعنى إطلاق العنان لخيالهم – والتفكير المنطقى السليم ، وكذا تنمية المهارات الخاصة بالقراءة والتعبير اللغوى السليم والاستماع الدقيق الناقد ، وكيفية الاستنباط والاستخلاص ، وغير ذلك من المهارات العقلية والفكرية الضرورية بجانب تنمية الاتجاهات العقلية السليمة لدى الشباب والتى من أهمها التحرر من ضغط العواطف والتقاليد على التفكير ، واستخدام المنطق فى التفكير ، والحيدة الموضوعية والدقة عند معالجة الحقائق والمرونة وعدم التعصب لرأى معين واحترام آراء الآخرين وأفكارهم والتريث فى إصدار الأحكام .

يجب تربية الشباب على حب البحث والإطلاع والسعى وراء الحقيقة والكشف عن المجهول ، تشجيعهم على التطلع إلى آفاق الكون الرحبة والتفكر فى محتوياته لكشف أسراره وتفهمها وكيفية الاستفادة مما يطويه فى رحابه مما سخره الله لمنفعة الإنسان ، وتربيتهم على الاستفادة مما يتعلمون وذلك باستخلاص النتائج وتطبيقها فيما يعود بالنفع

عليهم وعلى مجتمعهم ، وتعويدهم على المحافظة على طاقاتهم العقلية والفكرية وعدم إهدارها فى التفكير فى أمور لا تفيد ولا تنفع .

بيد أن تحقيق هذه الأمور يتطلب :

٢/أ تنسيق الجهود المبذولة فى هذا السبيل ؛ فالتربية العقلية للفرد – حتى بعد بخوله المدرسة – ليست مسئولية المدرسة وحدها بل هى مسئولية جميع المؤسسات وأجهزة الدولة والمجتمع ، وإذا كانت المدرسة هى الجهة المتخصصة فى هذه التربية والتى أنشأها المجتمع خصيصا لهذا الغرض ، إلا أنها لن تستطيع القيام بواجبها تجاه أهداف هذه التربية إلا إذا تعاونت معها الأسرة وكافة وسائط التربية فى المجتمع ، ولذا يرى الكاتب أنه : يجب أن تعمل المدارس والجامعات فى تهيئة الفرص أمام الشباب لإرتياد مجالات العلم والانطلاق فى مختلف فروع المعرفة مما يساعدهم على تنمية مهارات البحث والكشف والانطلاق والسعى وراء الحقائق ، كما يجب ايضا أن تهيئ لهم مجال المناقشات الحرة وتتيح الفرص للتعبير عن آرائهم وأفكارهم فى شجاعة ولباقة وتعويدهم على أسلوب الحوار والمناقشة المنطقية وتنمية روح التساؤل والبحث لديهم مما يمكنهم من التوصل إلى الحقائق والإقتناع بها دون تعصب لرأى أو فكر معين .

٢/ب ويمكن لوسائل الإعلام الاضطلاع بدور هام فى تنمية مدارك الشباب وتثقيفهم فى مختلف نواحى المعرفة بما تعرض عليهم من برامج ومشاهد وأخبار مما يكون له أثره فى حياتهم وتوجيه سلوكهم واتجاهاتهم وتنمية اهتماماتهم ويمكن كذلك إجراء مسابقات ثقافية من قبل المدارس والجامعات وهيئات الثقافة ووسائل الإعلام ومختلف الهيئات التى تهيمن على الشباب ، بحيث يشترك فيها الشباب من مختلف الطوائف والفئات للعمل على إثارة ميولهم وانتباههم واهتماماتهم مما يكون له أثره فى تنمية روح التفكير وتقوية مدى التخيل وتدعيم واستخدام الذكاء والقدرات الخاصة فيما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم .

٢/ج وعلى الأسرة أن تسعى لإبراز مواهب شبابها والكشف عن استعداداتهم وقدراتهم، والعمل على تنمية تلك المواهب والاستعدادات والقدرات وتهيئة الجو المناسب

لنموها ، كما يمكنها أن تضطلع بدور فى توجيه شبابها توجيها يتفق وما لديهم من مواهب واستعدادات وقدرات وميول .

٢/د ولا يغفل فى هذا السبيل دور الأندية ومراكز الشباب التى تضطلع بمهمة استقبال الشباب لتمضية بعض أوقات الفراغ فاللعب والترويح والتمرينات الرياضية من بين العوامل الهامة التى تعمل على تنمية القدرات العقلية والتوازن العاطفى ، ذلك أن زرع أسلوب صحيح للترويح منذ مرحلة مبكرة من نمو الشخصية يساعد الشباب على تخطى المشكلات التى يمكن أن تصاحب مراحل التقدم فى العمر ، وجدير بالذكر أيضا أن القيم التربوية التى تنطوي عليها الأنشطة الترويحية والرياضية تعمل على دعم الشخصية وتحقيق نوع من الاتزان العاطفى .

٢/هـ كما يجب العمل على إنشاء وانتشار مراكز خاصة لرعاية الموهوبين والمتفوقين والعباقرة فى مختلف النواحى وإمدادها بالوسائل والأدوات ، والإمكانات التى تعين الشباب وتمكنهم من ممارسة الهوايات الشخصية ، واستثمار المهارات المختلفة والكشف عن المهارات الكامنة وتوجيهها ، وذلك فى إطار مراعاة الفروق الفردية.

(٢) متطلبات النمو الإنفعالى :

نظرا لما تتميز به مرحلة الشباب من حدة الانفعالات وتطورها فإنه ينبغى العمل على تحقيق التوازن الانفعالى والتكيف النفسى السليم ، وتنمية الشعور بالذات والعمل على تأكيدها لتحقيق التكيف السوى بجانب احترام رغبات الشباب فى التحرر والاستقلال ومراعاة التطورات التى يمرون بها خلال هذه المرحلة من العمر ، وإشاعة جو من الثقافة بين الشاب والمحيطين به.

وتحقيق ذلك يقتضى

٣/أ ضرورة معاملة الشاب على أنه شخص كبير بعيد عن أسلوب القسوة والضعف والإهمال ومساعدته حتى يتغلب على ما قد يعانيه أو يصادفه من أزمات نفسية بطريقة سليمة ، كما يجب تقدير آرائه والعمل على فتح آفاق جديدة أمامه حتى يسير فى الطريق السوى .

٣/ب وعلى الآباء أن يخلقوا جوا من الثقة بينهم وبين أبنائهم ، ولا ينبغى استمرار

لومهم وتأنيبهم وتقريعهم ، ولكن يجب مناقشتهم حتى يتم إقناعهم بمدى خطأ رأيهم أو عدم جديته – إذا كان كذلك – حتى يمكن الاستفادة من آرائهم الصائبة وأفكارهم الجادة ، دون أن يفرضوا آراءهم عليهم ، ويجب أن يطلقوا لهم الحرية ليتكلموا فيما يشاءون ويعبروا عن رأيهم بصراحة وشجاعة ، وذلك لاكتساب ثقتهم وإمكان توجيههم ، فالأسرة هى الوسط الطبيعى للفرد وعليها أن تسعى جاهدة لتأكيد ذاته وتنمية شخصيته ، كما أنه يجب على المدرسة أن تغير من سياستها حتى لا يشعر الشاب أنها عقبة فى سبيل تحقيق ما ينشده من حرية واستقلال .

٣/ج وعلى القائمين على الشباب والمهتمين بأمورهم بث روح الاطمئنان والتغلب على المخاوف فى نفوسهم وتحقيق مرونة استجاباتهم الانفعالية وتنمية وتأكيد ثقتهم بأنفسهم ، وذلك بأخذ آرائهم فيما يعن من مشكلات واحترام أفكارهم وإعطائهم الفرصة للتحدث والمناقشة الحرة ، وإشراكهم فى بعض المشروعات التى تشجعهم على الجرأة والإقدام والمغامرة .

٣/د وعلى المدارس والجامعات ووسائل الإعلام ، ومختلف الهيئات المعنية بأمور الشباب، إعطاء الفرص اللازمة للشباب لشغل أوقات الفراغ بما يتناسب وقدراتهم وإمكاناتهم وميولهم وهواياتهم وذلك فى شكل ممارسة أنشطة رياضية أو الاشتراك فى ندوات ومسابقات ثقافية ، أو حضور مجالس أدبية واجتماعية وفكرية ، أو القيام برحلات وزيارات علمية وترفيهية .

٣/هـ كما يجب أن يكون ثمة متخصصون فى التوجيه والإرشاد النفسى بكل الهيئات والمؤسسات التى ينتظم فيها الشباب بصفة مستمرة للعمل على توجيه التوافق الانفعالى السوى للفرد ومساعدته فى التغلب على العوامل التى تعوق نموه الانفعالى حتى يصل إلى النضج ويحقق التوازن الانفعالى بسلام .

(٤) المتطلبات الاجتماعية

وباعتبار أن الانسان كائن حى له حاجات ومطالب يرغب فى الحصول عليها ، وأن إشباع هذه الحاجات لا يحدث إلا عن طريق التفاعل الاجتماعى الذى يتم بين الفرد وأسرته

من جانب ، وبينه وبين الجماعات التى ينتمى إليها من جانب آخر ، وإزاء احتياجات الشباب واهتماماتهم ؛ فإن ثمة متطلبات اجتماعية يجب أن يسعى كل من يحيط بهم فى تحقيقها والعمل على توفرها ويقتضي تحقيق هذه المتطلبات :

٤/أ يرى الكاتب أنه : من الضرورى أن تتفهم الأسرة خصائص الشباب فتساعده على سهولة التكيف مع التطور والنمو ، على أن يكون ذلك بمشاركته فى بعض أمور الأسرة الملائمة وبإعطائه فرص مناقشتها وإبداء الرأى فيها وتقبله وتشجيع المناقشة. وأيضا على الأسرة أن تعطى له فرص الاستقلال فيما يخصه من حيث الملبس أو متطلباته الخاصة فيشترى حاجاته – مثلا – وهكذا بالتدريج تعطى له بعض المهام والمسئوليات ويشارك الأسرة الرأى فيما يعنيه ويعنيها.

٤/ب أما المدرسة أو الجامعة فإن لها دورها فى تنشئة الشباب وإعداده لتحمل التبعات التى تنتظره ومن واجبها إعداده للاضطلاع بأدوار رسمية فى المجتمع وتحمل تبعات أعباء ومسئوليات فى الحياة والعمل ، تتيح له استخدام إمكاناته ومواهبه وقدراته الخاصة بما يعطيه وضعه فى المجتمع ويمكنه من تقديم اسهامات الأخرين كما أن عليها مساعدة الشاب على الإلمام بكل ما يتعلق بالوطن من ظروف ومسائل ومشكلات إلماما كاملا صحيحا ، والدفاع عما يسود فيه من أفكار ومعتقدات وتصحيح الأفكار والخرافات والمعتقدات الهدامة والتدريب على الخدمة العامة .

٤/ج أما دور وسائل الإعلام تجاه تنمية الشباب اجتماعيا فإنه يقتضى ضرورة تقديم برامج خاصة بالشباب فى الإذاعة والتليفزيون تبرز أهمية الجماعة وتوضح معنى العمل الجماعى وروح الجماعة وطرق مجابهة المشكلات التى تعترض الفرد والجماعة .

٤/د ولا ينبغى إغفال دور مراكز ومنتديات وأجهزة رعاية الشباب فى تحقيق التنمية الاجتماعية ، وذلك بالعمل على رعاية النمو الجسمى والتوافق الاجتماعى ، وصقل مواهب الشباب وإطلاق طاقاتهم والعمل على تدريبهم على القيادة وتحمل المسئولية الاجتماعية ، واحتلال مكانة اجتماعية تشعرهم بقيمتهم عن طريق برامج ومشروعات الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والفنية والتى يجب أن يقوموا بالإعداد لها

والمشاركة فيها تحت إشراف أجهزة رعاية الشباب فى مختلف قطاعات المجتمع.

٤/هـ كما أن المسجد يجب أن يضطلع بدور هام فى تنمية العلاقات الاجتماعية لدى رواده والمقيمين بالقرب من موقعه ، وللدعاة دورهم فى تدريب الشباب على المشاركة الجماعية والعمل من اجل الجماعة ، وثمة أنشطة متنوعة ينبغى أن يزاولها الدعاة فى المسجد وخارج نطاقه فى هذا السبيل من أجل تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأفراد.

(٣) المتطلبات الخلقية والدينية :

لقد تأكد أن مرحلة الشباب مرحلة اليقظة الدينية ، وفكرة الشباب – خاصة فى نهاية المراهقة – عن الدين تصبح فكرة ذاتية تأملية منطقية ؛ إذ يفحص الأفكار والمبادئ الدينية التى تلقاها فى طفولته من جهة ، ومن جهة أخرى يلتمس فى الدين مخرجا يحقق له الشعور بالأمن الذى فقده بسبب ما قد يعانيه من أزمات نفسية واضطرابات إنفعالية، وهو ينظر إلى الدين على أنه طريق يساعده على الخلاص والتغلب على مشكلاته اليومية لا على أنه وسيلة تحقق له حائزة مالية أو رضا من والديه.

ويمكن بيان أهم المتطلبات الدينية لتربية الشباب فى:

غرس أصول العقيدة السليمة فى نفس الشاب وتعميق صلته بخالقه عز وجل والعمل على إكسابه القيم والاتجاهات والأنماط السلوكية المحمودة بجانب تعويده على ممارسة الشعائر وأداء الفرائض ومواجهة الغزو الفكرى وحملات التشكيك التى تستهدف تهميش القيم والمعتقدات والمقدسات الإسلامية وزعزعة العقيدة فى نفوس الشباب وذلك بإمداده بالقدر اللازم والمناسب من التربية والثقافة الدينية بما يعينه على فهم الحياة من حوله ويمكنه من السلوك السليم فيها.

إعداد الفرد لحياة صالحة مستقيمة ، سليمة من الانحراف والاعوجاج ، يرى الكاتب أنه لكى تتحقق ينبغى أن يبدأ ذلك الإعداد منذ الصغر ، على أن توضع أسسه فى المنزل خاصة فى السنوات الأولى من العمر ، وأن تتعاون مع الأسرة فيما بعد هذه السنوات المدرسة والجامعة وسائر مؤسسات المجتمع مما يعمل على تنشئة الفرد تنشئة صالحة عمادها القدوة والتأديب والتربية الدينية والرعاية النفسية والاجتماعية وهنا يبرز

دور الأسرة فى تنشئة أفرادها وتنمية عاطفتهم الدينية ، وذلك بتعويدهم على ممارسة الشعائر الدينية وأداء الفرائض والتحلى بمكارم الأخلاق وإتباع العادات الدينية السليمة واكتساب القيم الدينية.

وحيال تحقيق تلك المتطلبات يجب :

٥/أ على الأسرة أن تراقب أفرادها باستمرار لتقويم ما قد يعوج من سلوكهم بأسلوب تربوى فعال يخلو من القسوة والشدة ، وألا تتركهم وتهملهم دون محاسبة أو لوم على ما قد يبدر منهم من سلوك سيئ أو تصرف غير سليم ، كما أن عليها كذلك متابعة ممارستهم لشعائر الدين وأداء فرائضه وألا تتخاذل عن محاسبتهم إذا قصروا فى ذلك.

٥/ب وأما دور مؤسسات التعليم فإنه يتركز أساسا فى تربية الناشئة والشباب تربية دينية مناسبة تعمل على تنمية عاطفتهم الدينية ، وربط جوانب شخصيتهم بالعقيدة والتعاليم الروحية ، وتوثيق صلتهم بخالقهم عز وجل ، وذلك من خلال حفظ وفهم ومدارسة نصوص من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وسيرته ، وسيرة خلفائه وأصحابه الصالحين من أتباعه ، بما يناسب سن الشباب ومستوى تفكيرهم وعقولهم وإذا كان البعض ينادى بتطوير المناهج عموما ، فإن الكاتب يؤكد على تطوير مناهج التربية الدينية فى مختلف مراحل التعليم بما يجعلها تسهم فى إزالة موجات الشك لدى الشباب ، وفى إزالة ما قد يكون من تعارض بين تعاليم الدين وواقع الحياة كما يراه الشباب ويلمسونه ، وتقدم حلولا مقنعة لمشكلاتهم وتساؤلاتهم واستفساراتهم ، مع مراعاة أن يتناسب ذلك ومستوياتهم وقدراتهم العقلية.

٥/ج ويأتى دور الإعلام فى العمل على تحقيق التنمية الدينية بين الشباب ، لأنه لا يمكن تجاهل دوره التوجيهى فى تكوين اتجاهات الشباب وأفكارهم ، لذا يجب على الإعلام أن يهتم بنشر الثقافة الدينية بين الشباب وإكسابهم القيم الدينية ليس عن طريق الوعظ والإرشاد فحسب بل عن طريق التطبيق العملى لقيم الدين والثقافة وربط الأعمال المقدمة لخدمة الأخلاق والمثل ، وكذلك يجب العمل على نشر التراث والتعريف به وتخليصه مما نسب إليه ، وتوجيه الشباب ليخدم دينه وثقافته بنشره

بين الناس ، كما يمكن للإعلام أن يسهم فى إبراز دور المصلحين والقادة الذين يجب على الشباب أن يحذو حذوهم ، وكذلك يبرز كل عمل يقوم به الشباب فى مختلف المجالات بهدف خدمة الصالح العام ليكون ذلك حافزا لمزيد من الإبداع والاجتهاد .

ويوصى الكاتب بضرورة تنقية الجو الإعلامى مما يعلق به من شوائب تكدر الصفو بما تفرز من سموم تهدر القيم وتذهب بالأخلاق ، ولا تتم هذه التنقية إلا بمصادرة بعض الأعمال العابثة التى تعمل على بث القيم الهابطة فى نفوس الأفراد وتدعو إلى انتشار العبث والفساد والإنحلال الخلقى ، والتى يضعف أمام تأثيرها ما قد يكون من أعمال جادة وبرامج هادفة ، وهنا يؤكد الكاتب على ضرورة أن تحكم الرقابة قيودها على كل ما يعرض وينشر ويقدم بحيث لا تفلت من قبضتها تلك الأعمال الهدامة والبرامج العابثة .

٥/د كما أن للدعاة الدور الأكبر فى توعية الشباب – ضمن عامة الفئات – توعية دينية مناسبة تقنعهم بالدخول فى كنف الإيمان ، وتنقذهم من ظلمات الشك والحيرة وموجات الريبة التى تنتاب الكثيرين منهم ، وتقدم لهم إجابات مقنعة لما يدور فى أذهانهم من تساؤلات واستفسارات ، وعلى الدعاة وعلماء الدين أن يتصدوا بكل حزم وشدة للتيارات الوافدة والأفكار الغربية التى تعمل جاهدة على زعزعة العقيدة فى نفوس الشباب ، وتعمل على تشكيكهم فى معتقداتهم ومقدساتهم بهدف الخروج بهم من دائرة الدين إلى الضلال والهاوية .

٥/هـ وكذلك فإن لمنتديات الشباب ومراكز وأجهزة رعايتهم دورا فعالا فى توعيتهم وتثقيفهم دينيا ، وذلك عن طريق عقد ندوات ولقاءات مستمرة ، وإقامة مسابقات دائمة مما يدعم فى نفوسهم روح التنافس الشريف والتسابق فى الخيرات ، ويدعو إلى نبذ التطرف والتعصب ، ويعمل على دعم النمو الخلقى والتمسك بمبادئ الدين والتزام تعاليمه ، واكتساب السمات وتكوين الاتجاهات الدينية المحمودة : كالمشاركة الوجدانية والتسامح والعفو والتواضع والصدق والوفاء والأمانة والإخلاص والإيثار والإحسان وغير ذلك من الصفات التى أرادها الله سبحانه وتعالى فى عبادة المؤمنين كما يجب العمل على مقاومة أنماط السلوك غير الأخلاقى التى قد يمارسها بعض الشباب، ولا شك أن هذه مسئولية مشتركة من قبل المؤسسات التربوية على

اختلافها.

وهنا ينبغي التأكيد على أمر هام وهو أن غرس التدين والإيمان والاستقامة في نفوس الناشئة والشباب لا يتحقق بكثرة الكلام وحده ، ولا بشدة التحذير والإنذار وإنما يتحقق في وجود قدوة عملية سلوكية مؤمنة تقرن القول بالعمل ؛ فالناشئ أو الشاب يقلد الكبار الموجودين أمامه ببراعة وإتقان ؛ لذا يجب ألا تكون العاطفة الحارة هي التي تسيرنا ، بل ينبغي أن ينضم إلى القلب الواثق ، عقل ثاقب وعمل قائد فإذا كان الكبار أمثلة طيبة – قلبا وعقلا وعملا – للتدين والاستقامة أثروا تأثير الخير والإصلاح في الصغار من حولهم .

تلك هي أهم المتطلبات التربوية لتحقيق الأهداف المنشودة لتربية الشباب في ضوء التربية الإسلامية. وجدير بالذكر أنه إذا كانت هذه المتطلبات يقتضيها تحقيق تلك الأهداف، فقد أبرزت لنا سمتين من أهم سمات هذه التربية الإسلامية وهما :

- أن أية تربية تركز جل اهتمامها في تحقيق النمو لجانب واحد – وربما أكثر من جوانب الشخصية ، بيد أن التربية تولي عنايتها بكافة الجوانب المكونة للشخصية الإنسانية مما يحقق الشمول والتكامل والتوازن في التربية ، ذلك أن منهجها مستمد من الخالق المبدع الذي خلق الطبيعة الإنسانية وهو العليم بما يصلحها وينفعها .
- أنه في ظل التربية الإسلامية تتكون الأسرة المسلمة التي ينشأ في رحابها الفرد المسلم ، ذلك الفرد الذي يربي بدوره في مدرسة إسلامية على عقل واع وفكر ثاقب وقلب مطمئن؛ فيتخرج فيها الجندي المؤمن والطبيب المؤمن والتشريعي المؤمن والمربي المؤمن، وكل ما يمكن أن يسهم بدوره في تحقيق هذه الأمور التربوية حسبما يقتضي موقعه على أفضل نحو ممكن.

أما عن كيفية تحقيق هذه المتطلبات التربوية التي تنشدها التربية الإسلامية – باعتبارها ضرورة حتمية – لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصري ، فإن ذلك يقتضي إتباع الأساليب التربوية التي تزخر بها السنة النبوية المطهرة والتي دعا إلى إتباعها القرآن الكريم بقوله تعالى " وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ "، ويمكن بيان من خلال البعد التالي :

د- التطبيقات التربوية :

يمكن تحقيق هذه المتطلبات التربوية أملا فى إيجاد جيل من الشباب – وأجيال لاحقه له – قادرة على تحمل المسئولية ومجابهة ظاهرة التطرف بأنواعه المختلفة وذلك بإتباع الأساليب التالية :

(١) أسلوب الوعظ والنصح والإرشاد والتذكير

يعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب التربوية تداولا بين الآباء والمربين ، وتستوعبه أشكال كثيرة ومختلفة كخطب المساجد ونصائح الآباء وتوجيهات المربين ، غير أن ممارسة هذه الأشكال تكشف عن خطأ كبير عندما تتجاهل طبيعة الشباب وما تنطوى عليه من رقة وحساسية وتمرد وقابلية شديدة للتعقيد والانحراف ؛ وتسوق توجيهاتها على هيئة أوامر ملزمة لا تقبل التفاهم أو المراجعة وإتاحة الحوار وإنما تستلزم التنفيذ الفورى والتجاوب السريع .

وأمام هذا الأمر فإنه يجب – امتثالا للهدى القرآنى وإقتداء بالهدى النبوى – مراعاة الحالة النفسية والمزاجية للشاب ومده بما يحتاج إليه من وعظ مناسب وإرشاد ملائم ، على أن يكون فى جو يسوده العطف والود والحنان والرفق وبعبارة أخرى فإنه ينبغى على المربين والموجهين فى مختلف الوسائط المعنية بأمور الشباب إذا لجأوا لاستخدام هذا الأسلوب أن " يغلفوا أوامرهم ونواهيهم ونصائحهم إليهم بالحنان الأبوى الدافق فمن شأن ذلك أن يمهد الطريق إلى قلوب الشباب" .

هذا ويفضل عند استخدام هذا الأسلوب مراعاة الخصائص التى تتميز بها مرحلة الشباب ، وبث ما هو ملائم ومناسب من أشكال الوعظ والإرشاد ، وتجنب الكثرة الهائلة من هذه النماذج التى قد تدعو إلى الكراهية والملل والنفور فى نفوسهم ، وذلك إقتداء بالرسول ﷺ إذا كان يتخول أصحابه بالموعظة كراهه السآمة والملل .

وكذلك يشترط عند استخدام هذا الأسلوب أن تؤيد النصيحة – قدر الإمكان – بالتطبيق العملى والتمثل الفعلى فى السلوك حتى تكون مؤثرة ومجدية ، بمعنى أن يلتزم الكبار فى سلوكهم وتصرفاتهم ما يقولون بألسنتهم وأفواههم .

وفضلا عن ذلك فإنه لكى يستخدم هذا الأسلوب بحيث يكون مجديا وفعالا فى تربية الشباب فلابد من توفر الصدق والإخلاص فى النصيحة والإرشاد والتوجيه ، وإحساس الناصح بمسئوليته الدينية والخلقية فيما يقدم إلى الشباب من نصائح وتوجيهات مما يساعدهم على حل مشكلاتهم والتغلب على صعوباتهم .

(٢) أسلوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

وأما عن الأبعاد والجوانب التربوية لهذا الأسلوب فتتمثل فى أن " القضية الخاصة بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالإضافة إلى أبعادها الاجتماعية المتعددة لها أيضا أبعادها التربوية ، مما يكون له أخطر الآثار فى تنمية الشخصية ذلك أن الإنسان بحكم طبيعته الاجتماعية يعكس الكثير مما تكون عليه الجماعة التى يكون جزءا منها ، إن كان خيرا فخير ، وإن شرا فشر ؛ وبالتالى فإن الشرط الأول لحسن تربية الإنسان إنما يكون بتهيئة الظروف الاجتماعية الصحيحة التى تكفل له مناخا سليما للنمو ، وقيام المجتمع على قاعدة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وفقا لأصولها الإسلامية السليمة من أنجح الوسائل إلى تحقيق هذا".

غير أن إلتزام الشاب – أيا كان موقعه – وتمسكه بتطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى ظل الظروف الراهنة اصبح محاطاً بكثير من المخاطر والمحاذير نتيجة لعوامل سياسية تعوق الفرد المسلم عن القيام بمهامه تجاه دعوة بنى البشر إلى سبيل ربهم ، بالإضافة إلى إعاقته عن القيام بدوره إزاء ما يراه أمامه من منكرات ، ولا يملك فى هذه الحال إلا أن ينكرها بقلبه حتى لا يعرض نفسه وذويه للمخاطر والأضرار ، ونتيجة لذلك تشيع موجات التطرف والإنحراف والفساد دون رادع أو وازع خلقى يمنعها مما يشكل خطورة على المجتمع وافراده .

ومن هنا يتضح " أن اكبر الآثام التى ترتكبها بعض الحكومات فى البلاد الإسلامية مصادرة حرية الدعوة إلى الإسلام باعتباره عقيدة ونظام حياة، والوقوف فى وجه الداعين إليه والعاملين لتحكيم شريعته وإقامة دولته وتوحيد أمته وتحرير أوطانه ونصرة قضاياه ، وتجميع الناس عليه ، وكان هذا الضغط على الدعوة والدعاة والتنسيق على العمل الإسلامى – وخاصة العمل الجماعى – من أبرز الأسباب التى تدفع إلى التطرف دفعا، ولا

سيما أن الفلسفات والمذاهب الوضعية الاخرى تتمتع بالحرية والمساندة بلا مضايقة ولا إعنات".

إذا كان هذا هو حال الدعوة والدعاة إلى الله ، فما بالنا بحال من يتصدى للتربية وخاصة تربية تلك الفئة الواعية مرهفة الحساسية متقلبة الأهواء ، متباينة النزعات " لا شك أن المربى المسلم عندما يسلك هذا الطريق لن يجده مفروشا بالورود والرياحين ، وإنما سيجده على العكس من ذلك مملوءا بالأشواك والعقبات فها هنا لا بد من الصبر على ما يواجهه من شدائد ".

(٣) أسلوب الترغيب والترهيب

وينبغى أن يقوم استخدام هذا الأسلوب على أساس الموازنة بين الانفعالات والعواطف ، فلا يطغى الخوف – مثلا – على الأمل والرجاء حتى لا يقنط المذنب من عفو الله ورحمته ، وكذلك لا ينبغى أن يطغى الفرح بزوال الشدة فينسى الإنسان عفو ربه وقدرته ، حتى لا يؤدى به ذلك إلى الغرور والاعتداد بحوله وقوته ، بل ينبغى أن يجمع بين الخوف من عقاب الله وعظمته والرجاء فى عفوه ورحمته ، وهكذا يكون إعداد الشباب فى توازن واعتدال مما يحقق هدف التربية الإسلامية.

ونذكر هنا من توجيهات الرسول ﷺ ما يروى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ " *إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة جزء فأمسك عنده تسعا وتسعين جزءا وأرسل فى خلقه كلهم رحمة واحدة فلو يعلم الكافر بكل الذى عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة ولو يعلم المؤمن بكل الذى عند الله من العذاب لم يأمن من النار*".

هذا ومجالات تطبيق ذلك الأسلوب كثيرة ومتنوعة، وعلى غرار ما كان يفعله الرسول ﷺ من ترغيب أصحابه في الأمور خيرة ببيان نتائجها الحسنة وترهيبهم من الأمور الآثمة بتوضيح عواقبها الوخيمة ومصير أصحابها ؛ ينبغي أن يسلك المربون والموجهون مع الشباب مع الأخذ فى الاعتبار الأمور السابق ذكرها .

(٤) أسلوب الثواب والعقاب

الإسلام إذ يرفض إهمال الأبناء داخل الأسرة – كحاضنة أولى – فإنه يحثهم على

متابعتهم فى كل ما يصدر عنهم ، واتخاذ الموقف المناسب لنوع تصرفهم وسلوكهم ولكى يتقبل الشباب ذلك – أو يتعودوا على تقبله – تقع على الآباء مسئولية تنشئتهم تنشئة صالحة ؛ " ذلك أنه بالنشأة الدينية والقدوة الصالحة يتقبل الإبن نصائح أبيه وتوجيهاته ، ولا حرج فى أن يستخدم الأب شدة لتقويم المعوج ، بيد أن الشدة فى النهاية يجب أن تكون مغلفة بالحب الأبوى " .

كما يمكن للأجهزة التعليمية أن تحسن تبنى هذا الأسلوب فى تعاملها مع طلابها ؛ فتشجع المجتهد منهم وتثنى عليه وتحفزه على مزيد من الجد والاجتهاد ، وتقف من المهمل موقفا إيجابيا لمحاولة إصلاح شأنه والأخذ بيده ومعالجة إهماله وتعاقب المخطئ والمسيىء بوسيلة أو بأخرى ، وذلك بما يتفق وحدود مسئولياتها .

وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسات العمل ومنظمات الشباب يمكنها الاستفادة من هذا الأساس فى توجيه الشباب والإفادة من طاقاتهم وإمكاناتهم وتهذيب طباعهم وسلوكهم مما يعود على المجتمع بالخير والنفع .

ولا يمكن أن نتجاهل هنا دور وسائل الإعلام المختلفة ، حيث يجب أن تقدم – نشرا أو سماعا ومشاهدة – قصصا ونماذج تستخدم فيها كلتا الحالتين ؛ فتبين عاقبة المخطئ وجزاؤه ونهاية المحسن وثوابه ، وذلك فى أسلوب يبعث على العظة والعبرة فى نفوس الشباب ويؤثر فيهم.

على أنه ينبغى " مراعاة ألا يكال الثواب أو العقاب بغير حق ، وأن يكونا فى مستوى الإحسان والإساءة حتى يحققا الهدف المنشود منهما ، وهو تشجيع المحسن على المزيد من الإحسان وإرجاع المسيىء عن الإنسياق فى الإساءة" ، وتلك هى القيمة التربوية لهذا الأسلوب .

(٥) الصفح والغفران والتوبة

لقد تميز عصرنا الحديث بطغيان المادة وسيادة القيم المادية وانتشار الفلسفات الإنحلالية ذات المظاهر البراقة التى تجذب الأفراد وخاصة الشباب منهم ، وتخدعهم ببريق حضارة مجتمعاتها وزيف تقدمها ؛ مما يؤكد حاجتنا الشديدة إلى مثل هذا النوع من الأساليب التربوية الإيجابية الهادفة وذلك لنخرج الأفراد والشباب من المعاناة

الصارخة من الأزمات النفسية والصراعات الحادة ، ولنفتح أمامهم باب الأمل فى التوبة الصادقة والإنابة الرشيدة إلى عقولهم وصوابهم والتجاوز عن هفواتهم ، وإرشادهم ليتغلبوا على مصاعبهم وليصلحوا عيوبهم وأخطاءهم ، ولنلزم النصيحة المخلصة والتوجيه السليم والتسامح والرحمة وتهيئة الفرص التى تمكنهم من إصلاح شئونهم وتمكنهم من المشاركة الفعالة فى بناء المجتمع وتحقيق تقدمه .

فالرسول ﷺ يؤكد على هذه الأمور كلها عندما يقرر أن الله تعالى يقبل التوبة عن عباده التائبين ويغفر ذنوبهم ويتجاوز عن سيئاتهم ، وكأنه يوجه الآباء والمربين والموجهين إلى إتباع هذا الأسلوب فى دعوتهم وتوجيههم وتربيتهم .

كما ينبغى كذلك أن يكون موقف أبى بكر الصديق – رضى الله عنه – من قريبة مسطح بن أثاثه – الذى أساء إلى ابنته عائشة وروج حادثة الإفك – ومسلكه التربوى الرائع ، نموذجا يقتدى به فى الصفح والتسامح وعدم الانتقام ممن يسئ إلينا بأقواله أو بأفعاله ؛ امتثالا لأمر الله سبحانه وتعالى وابتغاء مرضاته ومغفرته فى تعاملنا مع الآخرين خاصة الذين يسيئون إلينا .

بيد أن هذا المبدأ التربوى الهام القائم على التسامح واللين فى غير ضعف أو خوف وإعطاء الفرص للمذنبين والمخطئين لا يطبق بصورة مرضية ، بل إنه ربما يجد تجاهلا – إلى حد كبير – على مختلف الاتجاهات والمواقع ، وهنا ينبغى الأخذ به والاعتماد عليه كمعين يهتدى به المربون والموجهون فى شتى الأماكن والوسائط التى يتفاعل معها الشباب ، كما ينبغى أن نطبقه ونهتدى به فى تعاملاتنا وعلاقاتنا وما يتخللها من شحنات وتوترات انفعالية متباينة ليسود الوئام والوفاق بين أفراد المجتمع .

(٦) أسلوب ضرب الأمثال

يستطيع المربى الناجح أن يؤثر عن طريق التشبيهات والأمثال فى الشباب أيما تأثير؛ إنه يمكن أن يغرس فى نفسه من المبادئ والقيم الأخلاقية التربوية ما يتناسب وحالته النفسية ويتلاءم وقدراته العقلية واستعداداته وإمكاناته ، وذلك يتطلب تقريب المعنى إلى فهم الشاب وذلك بتشبيه الأشياء المجردة بالأشياء الحسية كى يستطيع فهم هذه الأمور المعنوية ، وليكن النموذج فى ذلك قول الرسول ﷺ *أرأيتم لو أن نهرا بباب*

أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسا هل يبقى ذلك من درنه شيئا ؟ قالوا : لا يبقى من درنه شيئا قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا" . هذا بجانب تربية السلوك والإرادة والنزوع إلى الخير ، وذلك باستخدام الأمثال لإثارة العواطف والانفعالات المناسبة وتحريك الوجدان ، مما يدع الشاب لعمل الخيرات وتجنب المنكرات ، وعلى المربى أن يستهدى فى ذلكم بالأمثال القرآنية والنبوية فى مختلف المواقف التربوية ومجالات الأنشطة المناسبة ، وعليه أن يعقب عليها بذكر نتائجها الاجتماعية والسلوكية بأسلوب يقوى إرادة الخير عند الشباب ويوجه سلوكهم نحو الأعمال الخيرة ويهذب نزعاتهم الشريرة فتستقيم حياة الأفراد والمجتمعات .

(٧) أسلوب القصص

يعد عصرنا هذا " خير شاهد على ما للقصة من سلطان فى الحياة ومن أثر فى تغيير أوضاعها وتلوين وجوهها السياسية والاجتماعية والإقتصادية إذ هى أقوى جهاز من أجهزة التأثير فى قيادة الجماعات البشرية فى الحرب والسلم على السواء".

ولعل مما يدعو إلى استخدام القصة فى تربية الشباب أنه إذا كانت مرحلة المراهقة تتميز بالتشكك فى المعتقدات الدينية فقد تستطيع القصة أن تقوم بتفسير المعتقدات الدينية وتقديمها فى صورة تمس الوجدان والعقل وتساعد على الإقناع العقلى وتربية عادة العبادات عند المراهق عن طريق تقديم الشخصية الدينية المعبرة عن الخلق الدينى والأسوة السلوكية الحسنة .

بيد أن ما يعرض الآن على الشباب من قصص ومسلسلات عبر وسائل الإعلام المختلفة غالباً ما يكون مصدر خطر عليهم بحيث " تصور أبطال القصة أو الحادثة أشخاصاً ذوى قدرات خارقة قد يستطيعون بها مواجهة أعلى القوى ومجابهتها على نحو يعيدنا إلى معالم تلك الأساطير التى ظن انها اندثرت إلى غير رجعة .

ومع ذلك ينبغى الاعتراف بأن ثمة قصصاً هادفة تدعو إلى التمسك بفضيلة أو الاقتداء بعمل خير أو بيان عاقبة عمل سيىء ، إلا أنها تكاد تكون ضئيلة فى مقابل كثرة هائلة من القصص المثيرة التى تدعو إلى الانحراف والعنف والجريمة وتفسد ما تحاول القصص الهادفة غرسه وتثبيته .

ومن الضرورى كى نستخدم أسلوب القصص استخداماً أمثل ينبغى التركيز على المواضع الأساسية فى القصة موضوع الدراسة أو العرض – والتى تشير إلى لحظات ضعف معينة وكيفية التخلص منها والترفع عنها ، عودة إلى الرشد والصواب وكذا لحظات القوة وموقف الإنسان لتثبيتها وتدعيمها ، وفى إطار ذلك تستخلص مواطن العظة والاعتبار ويسلط عليها الضوء المناسب حتى يمكن أن يقتدى بها الشباب فى مواجهة مثل هذه المواقف وكذلك التركيز على عاقبة كل قصة . *وحتى تكون الموعظة والعبرة أوقع وأمثل وأجدى يجب :*

* أن يكون لعلماء الدين والدعوة دوراً بارزاً فى استخدام أسلوب القصص فى تربية الشباب – وغيرهم – وذلك بحسن تناول القصص القرآنى والنبوى وعرضه بطرق مؤثرة فى الأذهان والعقول والقلوب ، والتركيز على مواطن العظات والعبر وتوظيف ذلك كله فى حياتنا المعاصرة ، مما يجعل لهذا القصص أهميته فى هذا المجال ، كما يجب كذلك أن يضطلع المسئولون فى مراكز الشباب والأندية والساحات الشعبية – وغير ذلك من الأماكن والمؤسسات التى يتجمع فيها الشباب – بدور جاد فى اختيار القصص الملائمة لتكامل شخصية الشباب وتنميتها ، وعرضها عليهم بوسائل شتى وطرق متنوعة بما يحقق الغرض منها . مع مراعاة تنوع القصص التى تقدم وتعرض للشباب خاصة فى مجالات القدوة والتربية الخلقية والإصلاح الاجتماعى وغير ذلك من الجوانب والأفكار التربوية التى يمكن استخلاصها من القرآن الكريم والسنة النبوية مما يسهم فى تنمية شخصية الشاب فى مختلف جوانبها وأبعادها .

* ينبغى التأكيد على أهمية فرض الرقابة الجادة على كل ما ينشر ويذاع ويبث عبر وسائل الإعلام المختلفة وذلك لتطهير الجو الإعلامى من القصص العابثة التى تدعو للإباحية والفجور والعنف وتحلل القيم والأخلاق ، ولضمان قيام الإعلام بدوره المنوط به تجاه الأفراد بصفة عامة والشباب بصفة خاصة نظراً لأهميته كوسيط تربوى فعال .

وعموماً ، فمجالات استخدام هذا الاسلوب كثيرة ومتنوعة مما يمكن للمربين ، والموجهين فى مختلف المواقع التى يتفاعل معها الشباب أن يستغلوا المواقف والأحداث الجارية فى تربيتهم وتوجيههم ، وهنا لا يتسع المقام لعرض هذه المجالات ، ونكتفى بما ذكر من إمكانية تطبيق هذا الأسلوب فى مجال تربية الشباب .

(٨) أسلوب التساؤل والحوار .

يعد هذا الأسلوب من الأساليب الفعالة فى مجال التوجيه والتعليم والتربية وذلك لأن " ما يتم تعلمه عن طريق الحوار يتصف بالثبات والاستمرار لكون المتعلم يسهم فيه بمشاركته الذاتية وتهيئته للتلقى والفهم وانتباهه وتركيزه الذهنى على موضوع الحوار" .

ويقتضى ذلك فهم طبيعة الشباب والعمل على توجيههم وإرشادهم بما يتناسب ومستوياتهم العقلية والفكرية بالتدرج الذى يوصلهم بأنفسهم إلى حقائق الأشياء ، وفى حالة عجزهم أو تعثرهم ينبغى توضيح الأمور لهم ، ولا يخفى ما لهذا الأسلوب من اثر – لو استخدم – فى تنمية عقولهم وتشجيعهم على التفكير وتدريبهم على الاجتهاد والمبادأة الذاتية وإبداء الرأى والمشاركة الإيجابية فى مجريات الأمور .

ونظراً لاعتماد هذا الأسلوب على العقل لتحقيق الإقناع العقلى ، ينبغى على الآباء والمربين والمسئولين عن الرعاية التربوية والاجتماعية أن يحترموا الفكر ويعلوا من شأن الاجتهاد فى الرأى وتجنب الإكراه فى التوجيه أو الاقتصار على مجرد التلقين بإلقاء المعلومات وحشوها فى أذهان المتعلمين والشباب .

وأخيراً يجب أن يتميز هؤلاء المربون والآباء بسعة الصدر للرد على استفسارات وأسئلة الشباب ليقتنعوا بما يلقى عليهم ، وعليهم كذلك أن يستحثوهم على التفكير ويهيئوا أذهانهم لما يعرضونه عليهم وذلك بالتمهيد المناسب للموضوع المعروض أو القضية المطروحة بإلقاء بعض الأسئلة الممهدة ، أو إلقاء فكرة الموضوع ثم يطلبوا منهم إبداء ما يعن لهم من أسئلة وأفكار تجاه الموضوع ، على أن يتم ذلك كله فى صورة حوار حيوى مما يساعدهم على التفكير المنطقى واستخدام العقل ويشجعهم على إبداء الرأى والمبادأة والجرأة والإقدام .

(٩) التربية بالخبرة والممارسة العملية .

– يتأكد مما سبق أن ثمة تلازماً بين الخبرة والعمل والعبادات كأساليب تربوية مما يبين أهميتها فى مجال تربية الشباب ، على أن تطبق تربوياً فى هذا المجال على النحو الآتى :

(أ) الممارسة والخبرة والعمل .

نظراً لما يتمتع به الشباب من صفات حيوية ، فإنه يكون على استعداد للتعلم عن طريق هذا الأسلوب الذى يوافق رغباته ويرضى تطلعاته ، الأمر الذى يجعل هذا الأسلوب من أهم الأساليب التى يجب اتباعها فى تربية الشباب . إن هذا الأسلوب يجعل حياتهم أكثر استقامة وسعادة ويجعل المجتمع أشد تماسكاً وصلابة وأرفع تقدماً ونماءً ، ذلك لأنها تنمى لدى الشباب الشعور بالمسئولية عما يسند إليه من عمل ، ويقتضى ذلك أن يكون منهج التربية منهجاً حركياً وفكرياً وعاطفياً مبنياً على الوعى والدقة وصحة الأداء ، وحب العمل والتواضع وتجنب الغرور ونبذ الكسل والتواكل بجانب حرية الإرادة والاقتناع بالعمل والاعتماد على النفس فى كسب الرزق ونبذ التسول والمسألة والتعلم عن طريق الإتقان العملى وتعود الدقة والانتظام وتوخى صحة النتائج .

كما أن إتباع هذه الأساليب يمكن الشاب من استعمال قدراته وإمكاناته ، وتعود الممارسة العملية والتجارب الشخصية واكتساب الخبرات المتعددة فى مجال التعليم والتربية ، ثم تطبيق ما تعلمه واكتسبه فى مجالات العمل المختلفة ، بحيث يكون ما درسه وتعلمه ملائماً لواقع الحياة فى مجتمعه ، الأمر الذى يحقق انسجامه وتكيفه مع العمل وبالتالى تزداد رغبته فى البذل والعطاء وقدرته على الإنتاج .

ولكى يتحقق ذلك لا بد أن يعنى القائمون على أمر الشباب بالإشراف والتنظيم فى مختلف المواقف المربية ، وتهيئة الجو الذى يمكنهم من القيام بالتجارب بأنفسهم للتعلم واكتساب الخبرات والمهارات ، ثم مساعدتهم وإمدادهم بما يحتاجون إليه ، وتوجيههم وإرشادهم فى حالة تعثرهم أو عندما لا يستطيعون بأنفسهم إحسان التعلم وإتقان الآداء واكتساب المعارف والخبرات والمهارات اللازمة .

وعلى المربى دائماً أن يربط – أثناء عملية التوجيه والتعليم والتربية – بين المادة المتعلمة أو الخبرة المراد اكتسابها أو الموقف التربوى وبين واقع الحياة وما ينتظر أن يواجهه الشاب فى ذلك الواقع من مواقف مختلفة ، وذلك حتى لا تتم عملية التوجيه والتعليم والتربية فى فراغ ؛ إذ ينبغى تعويد الشباب وتأهيلهم على تطبيق وتحقيق ما يدرسونه ويكتسبونه – أثناء فترة إعدادهم – فى حياتهم عندما تتهيأ الظروف المناسبة

أمامهم.

وعلى الدولة مسئولية تدبير الإمكانات والأدوات اللازمة التى تساعد على ارتكاز التعليم والتوجيه والإعداد على الأساليب العملية ، كما ينبغى تدبير فرص العمل الملائمة لنوعية الخبرات والمعارف والمهارات التى يكتسبها الشباب أثناء فترة تعلمهم وإعدادهم حتى تجنى منهم الثمار المرجوة .

(ب) التربية عن طريق ممارسة الشعائر والعبادات .

تسهم العبادات والشعائر فى إعداد الشباب للحياة فى المجتمع ويشاركه أفراده ، ويتطلب ذلك من الوسائط المختلفة المعنية بأمور الشباب أن تسهم فى تحقيق هذا الجانب الهام ، وذلك عن طريق تعويدهم – مثلاً – على جمع التبرعات والصدقات فى صناديق خاصة أو بوسيلة معينة ، بإشراف لجنة معينة من المؤسسة أو الهيئة بحيث توزع على مستحقيها بصورة منتظمة ، مما يسهم فى تنمية الروح الخلقية والاجتماعية لدى الشباب.

كذلك يمكن للمساجد المنتشرة فى مختلف القرى والأحياء والتجمعات السكنية أن تطبق نفس الفكرة ، بحيث توضع صناديق لجمع التبرعات فى اماكن ظاهرة لروادها ، أو يتطوع أشخاص يعرفون بين الناس بالصلاح والإستقامة لجمع تبرعات الحى وتوزيعها على الفقراء والمساكين والمحتاجين ، بحيث يسود المجتمع جو روحى اجتماعى ينعم فيه الأفراد بالراحة النفسية والتماسك الاجتماعى وتنتهى الكراهية والعداوة والبغضاء ؛ إذ لا يكون بين الأفراد فقير معدم أو مسكين محروم إلا وله نصيب فيما أفاء الله به على إخوانه يأخذه بكل عزة وكرامة لأنه حق له وليس من أحد.

ويعد الصيام أسلوباً هاماً فى تهذيب الشباب فى مختلف الأبعاد والمحاور ذلك انه تربية روحية للفرد فهو يعلم الإنسان طاعة الله والإلتجاء إليه ، وفيه تربية خلقية إذ يعود الإنسان على ضبط النفس ومكافحة الشهوات وبذلك تقوى الإرادة ، وتربية اجتماعية فهو يجعل المرء ، يفكر فى حاجة الفقير والمحتاج ويتذكر ضرورة مساعدته، كما أن فيه شعوراً بالوحدة الاجتماعية والمساواة إذ يشعر أبناء المجتمع أنهم جميعاً يقومون بتأدية فريضة دينية واحدة فى وقت واحد ، وهى فريضة يتساوى فيها الغنى والفقير والقوى والضعيف ، وفيه تربية جسدية هى مصداق قوله صلى الله عليه وسلم (صوموا تصحوا)

هذا بجانب ترويض الجسم على تحمل الجوع والعطش ، ففى الصوم تربية لنواحى متعددة من حياة الإنسان ، ولكنها تربية عملية فعالة ، ويتجلى فى شعيرة الحج من المواقف والخبرات التربوية ما يمكن أن يتعلم الشاب المسلم كثيراً من المبادئ والقيم والأنماط السلوكية التربوية ؛ الأمر الذى يجعل من الحج أسلوباً فعالاً فى تربية الشاب كما ننشدها فى ظل الإسلام حيث يربى لدى الفرد الجانب الروحى والنفسى والعقائدى : إذ يتجرد من شواغل الدنيا ليحكم صلته بخالقه عز وجل ، فيتزود خلال هذه المرحلة بشحنة روحية كبيرة فيزداد لربه حباً وخشية وتقوى ، ويجدد عزمه على الطاعة وندمه على المعصية ويزداد لرسوله حباً وتمسكاً وإقتداء ، وتشتعل حماسته على دينه وغيرته على حرماته ، كل ذلك يترك فى نفسه أبلغ الأثر .فيعود من الرحلة وقد صفت نفسه وتهذب سلوكه وطهر قلبه .

(١٠) أسلوب القدوة .

يرى الكاتب أن مشكلتنا اليوم فى مجال التربية بصفة عامة – بل وفى مجالات الحياة – وفى مجال تربية الشباب بصفة خاصة ، يتمثل الجانب الأكبر منها فى افتقاد القدوة على مختلف المستويات واختفائها من الواقع الذى نحياه ، ولعل تكالب الناس على الحياة المادية والمغريات الدنيوية وانشغالهم بالأمور الحياتية قد صرفهم عن التمسك بالمبادئ والقيم والمثل العليا التى تشكل فى مجموعاتها الأطر العامة للقدوة الحسنة والأسوة الطيبة.

بيد أن هذه لم تكن " خيالية " بحيث يصعب تطبيقها وتحقيقها ، وإنما هى مبادئ ومثاليات وقيم " واقعية " سهلة التطبيق ممكنة التحقيق إذا ما وجدت ذلكَ الشخص الذى يمثلها ويترجمها بسلوكه وتصرفاته فى واقع ملموس ، وهذه مسئولية كل من ولى امراً من أمور الناس وكل من يشرف على مصالحهم ويدبر أمورهم ويرعى شئونهم .

فلا بد للشباب إذن من قدوة فى آسرته ووالديه كى يتشرب منذ طفولته المبادئ والقيم الإسلامية وينهج نهجاً رفيعاً ، ذلك أنه ينشا على تقليد أقرب الناس إليه وألصقهم به ، مما يلقى على الأبوين مسئولية ضخمة ، تتلخص فى ان يكون كل منهما أمام أبنائه نوراً يهدى ومثلاً يحتذى .

وبعد مسئولية الآباء والأمهات فى الاسرة تأتى مسئولية المربين والمعلمين فى دور العلم؛ إذ يصنع الشاب من معلمه بطلاً – نموذجاً – يقتفى أثره ، ويتعقب خطاه ، ويتابع أخباره ، ويترسم طريقته فى التفكير فى مختلف أساليب الحياة ، ولذا ينبغى أن يحرص المعلم على ألا يظهر بمظهر سلبى أمام طلابه ، ولا يجب أن يكون ثمة تناقض بين قوله وعمله وذلك حتى يتخذه المتعلمون قدوة لهم ويتأسوا به فى حركاته وسكناته ، فضلاً عن أخلاقه ومنهجه ، وإلا فإن التربية تنقلب إلى تلقين وحفظ وتسميع دون اى أثر علمى .

ثم تأتى مسئولية رجال الدعوة من علماء وخطباء ووعاظ ، وهم يدعون إلى الخير والحق وينفرون من الشر والباطل ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر – وإن كان هذا لا يتوقف عليهم وحدهم – فإذا كانت رعاية الآباء والأمهات ، والمعلمين والمربين تتوقف عند مرحلة زمنية معينة ، فإن رعاية رجال الدعوة تمثل قداسة الدين الكامل والوحى المعصوم ؛ ولذا لا يتوقع الشاب نقصاً فى شخص رجال الدعوة فى مجال العقائد والأخلاق ، وذلك " لأن أهم ما يروع الشباب فى يقينهم ويفجعهم فى ثقتهم ما قد يجدونه فى رجال الدعوة من الانفصال الرهيب بين العقيدة والعمل أو بين المبدأ والسلوك، هذا الانفصال الذى استنكره القرآن الكريم".

وعلى الإعلام إذن أن يعرض المثل الأعلى أمام الشباب – والناس جميعاً – على أنه " بشر " يصيب ويخطىء ، يقوى ويضعف ، قد يحالفه التوفيق وقد يجانبه ، أى يعرض المثل والنموذج القدوة بمثالية ومزاياه مع إبراز نواحى الإمتياز فيه دون مبالغة أو إسراف ، وعليه كذلك أن يعرض القصص الواقعية والمشكلات الحية المرتبطة بواقع الحياة حتى يحسها الشاب ويعيشها وينفعل بها ، بحيث لا يبقى أمامه بعد ذلك إلا التقليد والمحاكاة للنماذج الخيرة التى رآها وشاهدها أو استمع إليها أو قرأ عنها .

ولقد سبق الحديث عن جماعة الصحبة وأثر مجموعة المعارف والأصدقاء على الشاب ؛ إذ يلتقى بهم فى اماكن جده ولهوه فيتأثر بهم وينقل عنهم ، ولهذه العلاقات خطورتها وأثرها العميق فى حياة الشاب ؛ مما يدعو إلى ضرورة التدقيق فى اختيار الشاب لمن يرافقه ويصحبه حتى لا يشعر يوماً بالندم على سوء اختياره .

وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أوجب على الشاب وغيره طاعة الأمير أو الحاكم أو المسئول يستفاد ذلك من قول أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " *من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد اطاعنى ومن يعص الأمير فقد عصانى*. ذلك لأن مخالفة الناس للقدوة وعصيانهم لرؤسائهم وتمردهم على اولى الأمر فيهم مجلبة للشرور ومثار للفساد ؛ إذ تروج الفتن وتموج الفوضى ويضطرب الأمن والنظام والإسلام ويتفكك المجتمع وتختل شئونه جميعاً ، بيد أن الإسلام – وهو دين الحرية والمساواة والحكمة وتكريم البشر – لم يفرض على الناس طاعتهم للقدوة وذى الرياسة وأولى الأمر طاعة عامة مطلقة من كل قيد فتكون طاعة ذليلة عمياء أساسها الاستسلام الخانع والتبعية الذليلة ، بل إن الإسلام جعل هذه الطاعة مقرونة بالدين والعقل والعدل والخير والمصلحة العامة ؛ فإن أمر الوالى أو الرئيس أو القدوة بعمل فيه عصيان لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم كان حقاً على تابعيه عدم طاعته وكان واجباً عليهم مراجعته ونصحه ليتوب إلى الحق ويرجع إلى الصواب. ويعبر عن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه ابن عمر رضى الله عنهما : " *على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة*".

بل إن الأمر لا يقف عند هذا الحد وإنما تقع المسئولية على من يطع فى معصية وهذا ما حذر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن على ابن أبى طالب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً وأمر عليهم رجلاً فاوقد ناراً وقال: ادخلوها فأراد ناس أن يدخلوها ، وقال الآخرون إنا قد فررنا منها ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذين أرادوا أن يدخلوها : " لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة " *وقال للآخرين قولاً حسناً ، وقال " لا طاعة فى معصية الله* ".

ولهذه الأساليب العشر وغيرها من الأساليب التى تزخر بها السنة النبوية المطهرة ؛ الذى دعا القرآن إلى إتباعها – يتضح لنا كيفية تحقيق المتطلبات التربوية التى تنشدها التربية الإسلامية لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصرى .

وبعد فقد اتضح من خلال بعدى القضية – الأول والثانى – ما ينتاب واقع تربية الشباب المصرى بمستوييه – المستوى الفكرى ، ومستوى الممارسة – من جوانب

قصور متعددة ، تؤثر بطبيعة الحال على نمط التربية الموجه لهم ، مما ينعكس بدوره على انتشار ظاهرتي الانغلاق المعرفي والجمود الفكرى ، فصار الشباب أكثر قابلية للانخراط في هاوية التطرف بأنماطه المختلفة ، لذلك ظهرت الحاجة ملحة لحتمية العودة إلى هويتها الإسلامية والتى قوامها التربية الإسلامية بأهدافها ومتطلباتها وأساليب تطبيقها لدى الشباب المصرى خاصة وكافة أفراد المجتمع بصفة عامة. وذلك بعد أن:

١- تأكد لكل ذى عينين أن التربية الإسلامية كانت وما زالت وستظل - إلى أن يشاء الله - ضرورة حتمية لمواجهة الظواهر الهدامة - المؤثرة بالسلب على مجريات الحياة الإنسانية - للفرد والمجتمع ، ولم يكن البحث الراهن ليقرر تلك النتيجة ، فهى حقيقة مسلمة منذ أربعة عشر قرناً من الزمان - إذ يتضمن القرآن الكريم دستور حياتنا ومنهاج تعاملاتنا ، النظرية الكاملة في التعاملات الإنسانية - وإنما جاء هذا البحث بتلك الحقيقة ليثير الأذهان الخاملة ويحرك العقول الراكدة نحو حتمية العودة إلى هويتها الإسلامية ، وأنه لا مخرج لشبابنا مما هم فيه إلا بالعودة للتربية الإسلامية، بالعودة لما فيه حياة متوازنة لا إفراط فيها ولا تفريط ، قال تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ".

٢- تأكد لكل ذى بصيرة أن استقرار المجتمع وخمود ظواهر : العنف الدينى وتكفير المجتمع والإصطدام المستمر مع الشرطة والأقليات المسيحية يصعب تحقيقه إلا بالعودة إلى شريعة الله وتطبيق المنهج الإسلامى المتسم بالوسطية داخل مؤسسات تربية الشباب الرسمية وغير الرسمية - أى المؤسسات الاجتماعية جمعاء - قال تعالى "إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ".

٣- تُعد ظواهر: القلق والاضطراب الاجتماعى والإرهاب والتطرف ، جديدة على حياتنا المعاصرة ؛ حيث لم يشهد المجتمع المصرى في تاريخه شيوع مثل هذه الظواهر بهذا الشكل وتلك الحدة.

٤- ان الظروف الحياتية والمعاشة للشباب المصرى هى التى أدت وستؤدى إلى مزيد من العنف والتطرف ، وكذلك إلى مزيد من العنف المضاد ، وليس التمسك بالدين أو الدفاع عنه - كما يدعى البعض - كما أن المجتمع بآلته الأمنية مازالت عاجزة عن

التصدى ومواجهة تلك الظاهرة الشرسة ، وذلك يدعو إلى مزيد من التامل وإعادة التفكير فى كيفية المواجهة القائمة على الإيمان الكامل بأن هؤلاء الشباب من ابناء الوطن بل هم أمله فى المستقبل القريب والبعيد ، وأنهم يمارسون تلك الأعمال لإفتقادهم للعديد من القيم والطموحات وأهم ضروريات الحياة .

٥- أن المواجهة الأمنية أو الإعلامية (الكلامية) الحكومية والرسمية لن تكون ذات تأثير ملموس طالما ظل هؤلاء الشباب يتصورون أن عداءهم للدولة والنظام هو نوع من الجهاد المقدس لأن الشيء الأكيد أن التطرف أو المغالاه أو التعصب ليس فطرياً ولكنه سلوك مكتسب من الواقع الاجتماعى المعاش لذلك فإن تعديل ذلك الواقع بما يحول دون إفراز التطرف يمكن أن يساعدنا فى مواجهة تلك الظاهرة.

٦- أن الدور الغائب للمؤسسات التعليمية والتربوية - المدرسة خاصة - ساهم بوعى أو بدون وعى فى تكريس هذا العنف والتطرف ، لدرجة أنها وقعت تحت سطوة هؤلاء الممارسين للعنف والتطرف "مدرسة قليوب" ، تصرفات مدراء ونظار بعض مدارس الصعيد بجانب التوسع فى إنشاء مدارس تحمل لافتة إسلامية أو مسيحية * - كما اعترف وزير التعليم فى لقاءهبقيادات وعمداء كليات التربية وخبراء التعليم فى مصر يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٣/٤/٢٠ ، إلا أن الشيء المبكى والمضحك فى آن واحد ** هو الانتهاء من هذا الاجتماع بإلغاء كليات التربية وعدم تكليف خريجيها للعمل فى التدريس بدعوى أنهم من المتطرفين .

* من الظلم تعميم هذه النماذج ، حيث يوصف معظم المدراء والمعلمين والطلاب بالانحراف والتطرف فيما لا شك فيه أن الغالبية العظمى من هؤلاء شرفاء وأسوياء ، ولكن المؤسف أن هذه الفئة المتطرفة تسيء إلى الجميع ، وتجعل المجتمع يشير من خلالهم إلى جميعهم بالانحراف والتطرف ؛ لتصبح وكأنها الظاهرة .

** جاء ذلك فى صحيفة الوفد العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٦ . ومما أثار الضحك والبكاء فى ذات الوقت عند قراءة هذا الموضوع : هو ان هذا الجمع من العمداء وخبراء التعليم فى مصر لم يتطرق فى حديثه ومناقشاته نحو ضرورة معرفة كنه الداء . وليس بالغاء كليات التربية أو إجراء فحوص أمنية للطلاب الراغبين فى الإلتحاق بتلك الكليات .

وسعيا لتحقيق نتائج إيجابية حيال تناول قضية التطرف من خلال بعديها السابقين يرى الكاتب :

١- حتمية العودة إلى هويتنا الإسلامية ، وتربية الشباب تربية إسلامية قويمة ، بجانب تطبيق المنهج الإسلامى فى كافة مؤسسات تربية الشباب المصرى ، ففى ذلك : الخروج من هاوية التطرف الذى سقط بها معظم الشباب ، وعودة بالمجتمع مستقراً منتجاً .

٢- وجوب التكامل والاتساق بين المؤسسات التربوية المسئولة عن تربية الأبناء ورعايتهم وبخاصة الأسرة ، والمدرسة ، ووسائل الإعلام ؛ فى وقت صار من المؤكدات أن الفترة التى يقضيها الطالب فى المدرسة تقل عن المساحة الزمنية التى يقضيها مع الأسرة أو أمام التلفاز وقراءة الصحف والمجلات .

٣- ضرورة وجود المدرسة المصرية الوطنية كصيغة تربوية مناسبة فى هذا الوقت ؛ فهى السبيل والمخرج الوحيد المتاح أمامنا الآن لكى نربى ونعلم أبناءنا تربية ليست قسرية أو إذعانية أو سلطوية ، تربية تقوم على الإيمان بتقبل الآخر وضرورة وجوده فى حياتنا ولو استطعنا أن نفعل ذلك لأبنائنا من صغرهم تكون قد شارفنا الوصول إلى طريق جاد فى تربية أبناء هذا المجتمع تربية تؤمن بالرأى المخالف فى سماحة ويسر ، تربية تنطلق من مدرسة لكل المصريين مسلمين ومسيحيين ، مدرسة تلم شتات وشمل أبناء هذا المجتمع وتزرع فى أعماقهم قناعة بأن أبناء الأمة ، هم أبناء للوطن لا فرق بين مسلم ومسيحى فهذا وطن للجميع يحقق لهم الانتماء إليه تاريخهم الطويل فيه .

٤- ينبغى تحقيق التناغم والتناسق بين المدرسة وكافة المؤسسات الاجتماعية الكائنة بالمجتمع المصرى – الأسرة ، الأندية ومراكز الشباب ، الإعلام بأجهزته ووسائله المختلفة المسجد ، الشارع المصرى – حيث لا يمكن إيجاد المدرسة المصرية الوطنية دون تحقيق هذا التناسق والإتصال بين كافة الأجهزة والمؤسسات الاجتماعية ، بهدف تسييد العقلانية وإقتلاع بذور التطرف من نفوس الشباب ، بجانب ترويض النزعة العرقية وفتح قلوبهم لتقبل بقية البشر من خلال غرس

التسامح غير المبالغ فيه ؛ حتى لا يعني ذلك قبول كل أنماط السلوك دون تمييز بين الجيد والسيىء .

٥-ينبغى أن يسلك المعلمون فى مدارسهم الأنماط السلوكية التى تدعو إلى القدوة الحسنة ؛ حيث تعد القدوة برهاناً عملياً أمام الطالب ، على أن ما يدعو إليه المعلمون يمكن تنفيذه على أرض الواقع وأن أعمالهم تطابق أقوالهم ؛ فمن أهم أساليب التوجيه التربوى - كما أوضح البحث الراهن - التطابق بين القول والعمل .

٦- ضرورة مراجعة المناهج الدراسية وطرح مناهج جديدة تدعو فى جملتها إلى إعمال العقل والفكر ، والتركيز على الجوانب المستنيرة والعقلانية من حياتنا وتاريخنا الطويل ، وبالطبع هذه المهمة الصعبة لا يمكن ان يقوم بها هؤلاء الذين سبق لهم أن قاموا بوضع المناهج السابقة فلا بد من فتح كافة السبل والقنوات التى تدعوا إلى الحوار والنقاش ، وذلك من خلال : الإذاعة المدرسية والصحافة المدرسية ونوادى الكلية وكفانا تشييداً بسياسة وزير سابق وآخر لا حق ؛ علينا الآن - والآن فقط - أن نلم كل تلك الجراح وأن نفتح سبل ونوافذ جديدة لأفق وحياة جديدة ، يغلب عليها العقل واعماله فى كافة مناحى حياتنا ، وليس ذلك فقط داخل المدرسة ، بل فى الجامعة ، وإن تدعم أركان الديمقراطية قولاً وفعلاً ذلك إن كنا حقاً جاديين فى تطوير مناهجنا وواقعنا ورفع الغمة عنه ، وإرشاد هؤلاء الشباب إلى الطريق الذى يحقق طموحاتهم وأمالهم وتطلعاتهم فى الحياة .

٧-إن وجوب تكوين ذهن أبنائنا - منذ نعومة أظافرهم - داخل المؤسسات التعليمية بحيث تكون قادراً على تحقيق التوازن بين التمسك بالذات والهوية الثقافية . ويمكن تحقيق ذلك من خلال إتاحة الفرص التعليمية التى تسمح بالتعليم من خلال الخبرة المعاشة لقيم السلام والتسامح والتى من بينها : قبول الآخر فكراً واقتناعاً وممارسة، واكتساب القدرة على نقد الذات دون الشعور بتهديد ، وتقدير إختلاف الذات عن الآخرين مع احترام حقوقهم ، واكتساب مهارات حل النزاعات بطرق لا عدوانية ، واحترام الرأى والرأى الأخر وفن المناقشة والحوار والمعارضة والاستماع الجيد وإفساح الصدر للآراء والاجتهادات والمعتقدات المغايرة والاعتراف بحق الآخر فى أن يكون مغايراً .

٨- حتمية ممارسة الديمقراطية من خلال القنوات التى وضعت لها ممارسة فعلية وأكيدة، بعيدة عن التعصب والقبلية ، هادفة إلى تنمية قدرات هؤلاء الشباب ودفعهم دفعاً نحو العمل .

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العظيم

المراجع

١- أحمد الجوفى : تأملات إسلامية (القاهرة ، مؤسسة الخليج العربى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

٢- أحمد بهجت : " التليفزيون وجهوده " صحيفة الأهرام (القاهرة ، العدد الصادر يوم الأثنين الموافق ١٧ جمادى الأخرة ١٤٠٧هـ / ٦ فبراير ١٩٨٧).

٣- إيهاب الزهرى : الناس على دين إذاعتهم كتاب لكل الناس (القاهرة ، دار الشروق ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤).

٤- جميل صليبا : " التيارات الفكرية السائدة بين الشباب فى المجتمع العربى المعاصر" - المؤتمر الثقافى العربى التاسع للشباب العربى - (القاهرة ، جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ، ١٢-٢١/١٢/١٩٧٠م).

٥- حسن على حسن : " المجارات والمخالفة لمعايير المجتمع فى مصر - تحليل دينامى للأبعاد والنتائج فى ضوء تراث البحوث النفسية " - مجلة العلوم الاجتماعية - (الكويت ، جامعة الكويت - صيف ١٩٩٠م)

٦- حميده عبد العزيز إبراهيم عبد الله : " الأهداف المعرفية للتربية الدينية بالتعليم العام - دراسة تقويمية بمحافظة البحيرة - ماجستير غير منشورة (جامعة الإسكندرية - كلية التربية ، ١٩٨٣).

٧- رضا عكاشه : " خطر جديد يهدد تراثنا الخلقى " - صحيفة اللواء الإسلامى (القاهرة ، السنة الثالثة ، ع ١١٤ الخميس غرة صفر ١٤٠٥ هـ - ٢٥ أكتوبر ١٩٨٤).

٨- رفقى زاهر : فلسفة التربية فى الإسلام - عرض تحليلى لجوانب المنهج الإسلامى فى تربية الشباب (القاهرة مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

٩- زكى نجيب محمود : ثقافتنا فى مواجهة العصر - ط ٣ (القاهرة ، دار الشروق، ١٩٨٢م).

١٠- سعيد إبراهيم عبد الفتاح : " دراسة مقارنة للدور التربوى لمراكز الشباب الريفية فى مصر وبعض الدول الأخرى " ، ماجستير غير منشورة - (جامعة عين شمس - كلية التربية ، ١٩٨٤م).

١١- سعيد إسماعيل على : " إنهم يخربون التعليم " كتاب الأهالى (القاهرة ، ع٩ يناير ، ١٩٨٦ م) .

١٢- ———————— : التعليم الثانوى - الواقع والمستقبل (القاهرة ب دار الثقافة ، ١٩٧٩م) .

١٣- سعيد إسماعيل على وزينب حسن : دراسات فى إجتماعيات التربية (القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩م).

١٤- سعيد عبد الحميد محمود السعدنى : " القيم التربوية فى القصص القرآنى قصة سيدنا يوسف " - (ماجستير - غير منشورة ، جامعة عين شمس - كلية البنات، ١٩٨٢).

١٥- سميح عاطف الزين : قصص الأنبياء من القرآن الكريم - المختار من مجمع البيان الحديث ، آدام والتكوين - ط٢ (بيروت ، دار الكتاب اللبنانى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م) .

١٦- سهام محمد العراقى : الاتجاه الدينى المعاصر لدى الشباب (الاسكندرية مكتبة المعارف الحديثة ، ١٩٨٤).

١٧- السيد الشحات أحمد حسن : " الصراع القيمى لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية"- دكتوراه منشورة فى (القاهرة ، دار الفكر العربى،١٩٨٧م).

١٨- صحيح البخارى بشرح النووى : الجزء الثانى عشر - كتاب الإمارة ،.

١٩- صحيح البخارى بشرح النووى: الجزء الأول-كتاب الصلاة،

٢٠- عباس محجوب : " مشكلات الشباب - الحلول المطروحة والحل الإسلامى " - كتاب الامة - (قطر ، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، ربيع الأول ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م) .
٢١- عبد الرحمن العيسوى : الأثار النفسية والاجتماعية للتليفزيون العربى - سلسلة دراسات نفسية ميدانية (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) .
٢٢- عبد العظيم المطعنى : الفراغ وأزمة التدين عند الشباب المعاصر - الداء والدواء (القاهرة ، دار الأنصار ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).
٢٣- عبد الكريم الخطيب : القصص القرآنى فى منطوقه ومفهومه (القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م).
٢٤- عبد اللطيف حمزه : الإعلام له تاريخه ومذاهبه (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٥).
٢٥- عزت حجازى : " الشباب العربى ومشكلاته " - ط٢ ، عالم المعرفة - (الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م) .
٢٦- على خليل أبو العنين : فلسفة التربية الإسلامية فى القرآن الكريم (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٠م).
٢٧- قرآن كريم : سورة الأنفال ، الآية - ٢٤ .
٢٨- قرآن كريم : سورة الرعد ، الآية - ١١ .
٢٩- قرآن كريم : سورة المائدة الآية ٣٥ ، القصص الآية ٧٧ ، الحجرات الآية ١٥، سبأ الآية ٢٨ ، الصف الآية ٢ ، ٣ ، الأنعام الآية ٢ ، ٣ .
٣٠- قرآن كريم : سورة هود ، الآية ٨٨ .
٣١- كمال دسوقى : النمو التربوى للطفل والمراهق - دروس فى علم النفس الإرتقائى (بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م).
٣٢- المجالس القومية المتخصصة : السياسة الثقافية - مبادئ ودراسات (القاهرة ، السلسة رقم ٢٦ ، ١٩٨٤).

٣٣- المجالس القومية المتخصصة : تربية المواطن السوى ومواجهة الإنحراف والتطرف (القاهرة ، المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، نوفمبر ١٩٩٠م)

٣٤- مجدى عزيز إبراهيم: " وضع معايير لبناء منهج تربوى معاصر للمدرسة الثانوية"، بحث مقدم لمؤتمر نحو مشروع حضارى تربوى لمصر - (القاهرة، رابطة التربية الحديثة ، المجلد الثانى ، ١١-١٣ أبريل ١٩٨٧م).

٣٥- محمد حسنين العجمى : فى إجتماعيات التربية (المنصورة ، جينا للطباعة والنشر ، ١٩٩٣م).

٣٦- محمد خلف الله أحمد : " الدين وحماية الشباب من الإنحراف السلوكى والفكرى " - المؤتمر الخامس لمجتمع البحوث الإسلامية - (القاهرة ، الأزهر الشريف ، ٢٢ ذى الحجة ١٣٨٩هـ / ٢٨ فبراير ١٩٧٠م).

٣٧- محمد سيف الدين فهمى : " حاجات الشباب ومطالبها من النظم التعليمية " - مجلة التربية - (كلية التربية - جامعة الأزهر ، ع١ - السنة الأولى ، ١٩٨٢م).

٣٨- محمد طلعت عيسى : " الشباب العربى بين المحافظة على التقاليد والتراث الخلقى والفكرى ، وبين التغيير والتجديد " - المؤتمر الثقافى العربى التاسع للشباب العربى - (القاهرة ، جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ، ١٢-١٢/٢١/١٩٧٠م) ، وثيقة رقم ٧.

٣٩- محمد عزمى صالح : التأصيل الإسلامى لرعاية الشباب (القاهرة ، دار الصحوة للطباعة والنشر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م) .

٤٠- محمد على حافظ : مستقبل الشباب العربى (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣م).

٤١- محمد لبيب النجيحى : الأسس الاجتماعية للتربية - ط٢ - (القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٥م)

٤٢- محمود السيد سلطان : الأهداف التربوية فى إطار النظرية التربوية فى الإسلام (القاهرة ، جدار المعارف ، ١٩٨٣).

٤٣- المركز القومى للبحوث التربوية والجنائية : التقرير النهائى لبحث الشباب المصرى وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين (القاهرة ، هيئة بحوث الشباب ، ١٩٨٠).
٤٤- نبيه عبد ربه : " الهجمة الاستعمارية على الشباب " - منار الإسلام (الامارات العربية المتحدة - وزارة العدل والشئون الإسلامية ، ع٥ جمادى الأولى ١٤٠٣هـ / فبراير ١٩٨٣).

الفصل السادس

التربيــــة وقضيــة الأمــية

- مقدمة
- قضية الأمية بين الخطاب الشعبى والرسمى.
- المعالم الرئيسة للخطة التنفيذية لمحو الأمية وتعليم الكبار وجوانب القصور فيها.
- هل من خروج؟!

الفصل السادس
التربيـــة
وقضيـــة الأمـــية

مقدمة:

يقوم التقديم الحالى على علم ، ويستند العلم إلى العقل ، وبناء العقل هو لب بناء الإنسان ، ومزيد من العلم يضمن مزيداً من السمو والارتفاع بمستوى الإنسانية. لكى تلحق مصر بركب التقدم ، كان لابد وأن تقوم بجهود مضنية مخلصة لتحقيق تنمية شاملة لكافة المجالات المجتمعية.

وحيث تتوقف قدرة الإنسان المعاصر ومشاركته فى عملية التنمية على نوعيته أكثر ممـــا تتوقف على كميته ، فإن تحقيق التنمية الشاملة مرهون بدرجة ما يتمتع به الإنسان من : تعليم وثقافة ومهارة فنية وقدرة تكنولوجية .

وعلى الرغم من كون القضايا المعوقة للتنمية كثيرة ومتنوعة ، إلا أن قضية الأمية مـــن القضايا العريقة التى تعوق حركية المجتمع المصرى وتطوره منذ أكثر من قرن من الزمان ، وما زال الحديث عنها حديث الساعة وكل ساعة حتى يتم القضاء عليها بأبعادها وآثارها وأخطارها . وذلك لكونها :

- من أخطر القضايا تأثيراً على إنتاجية الإنسان وقدراته ومهاراته وسلوكياته ، وبالتالى لها تأثيرها الكبير فى: تذبذب الاستقرار السياسى ، قلة الإنتاج وضعف جودته ، تدنى المستوى الاقتصادى ، بجانب زيادة معدلات السكان وانتشار الأمراض وتلوث البيئة .
- مـــن أبرز القضايا إسهاماً فى تقطيع خيوط الاتصال بين الأميين والمثقفين من أفراد والمجـــتمع المصرى ،فيعمل كل فريق كجزيرة منعزلة . ويسود فى مثل هذا المناخ انعدام الثقة وسوء الظن .
- مـــن أهـــم القضـــايا التى رصد لها كم كبير من القرارات والقوانين والمحاولات التى تناولـــت سبل التقليل من خطر هذه القضية وتداعيات تفاقمها ، باعتبارها أم القضايا المعروفة للتنمية.

مـع كـل هذه المخاطر لانتشار ظاهرة الأمية والمترتبة عليها ، إلا أنها ما زالت متغلغلة فى كيان المجتمع المصرى وبصورة واضحة وملموسة ، رغم الجهود التى بذلت وتبذل على المستويين التطوعى الرسمى – على هيئة قرارات وقوانين واستراتيجيات – بجانب العديد من الدراسات التربوية – ما يزيد عن ستمائة دراسة – التى تناولتها بالتحليل واقترحت الحلول المختلفة لمواجهتها والتخلص منها ودرء مخاطرها ، إلا أن المستغرب أن يكون الفشل مصاحباً لمعظم هذه الجهود الشعبية والرسمية وما ارتبط بها من شعارات وقـرارات وقوانيـن وخطـط ، ويدعم ذلك الفشل ، الزيادة المطردة والمستمرة فى أعداد الأميين ، فما زال حجم الأمية كبيرة ونسبتها مرتفعة ، كما أن عدد الأميين البالغين عشر سنوات فأكثر فى تزايد مستمر ، فقد بلغ حجم تعدادهم عام ١٩٩٠ حوالى ١٨ مليون بسنة ٤٧,١% نظـير ٤٩,٤% عام ١٩٨٦م وليس معنى ذلك أنه لا يوجد جهد مبذول ، ولكن هل يتناسب الجهد المبذول ماديا ومعنويا مع تعداد من محيت أميتهم ؟

فقـد أكدت المادة "٢٦" من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والصادر سنة ١٩٤٨ علـى أن التعلـيم حـق من حقوق الإنسان ، حيث تنص على أنه :" لكل إنسان الحق فى التعليم"، وأصبح معروفا لدى الفلاسفة والسياسيين والعاملين فى حقل التربية بصفة خاصة أن التعلـيم ضـرورة حتمية لتحسين قدرة الفرد على اكتساب المعلومات وتوظيفها بشكل فعـال، وبالـتالى تعزيـز قدرته على إشباع احتياجاته واحتياجات أسرته بزيادة إنتاجيته وقدرته على تحقيق مستوى أعلى من المعيشة .

وقد انتهت التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى منذ بداية التسعينات وحـتى الآن إلـى حقيقة مؤداها " أن التعليم أهم دعائم التنمية البشرية التى تسمح بتعدد بدائل الاختيار أمام الإنسان، كما أنه أحد المفاتيح الأساسية للإنماء القومى الشامل فى عالم مفتاحه الأساسى ودعامة المستقبل فيه العلم بكل ما يأتى به من جديد مختلف عما نتوقعه من فنون التكنولوجيا فى كافة مجالات الحياة".

وتؤكـد النظرة المتزايدة إلى التعليم واعتباره من أهم مقومات الأمن القومى مدى أهمية التعليم وضرورته للفرد والمجتمع معاً ، حيث جاءت الإشارة إلى هذا تحديداً فى كثير من الوثائق الرسمية والخطب فى مناسبات مختلفة ذلك أن " التعليم الجيد يؤدى إلى إعداد

المواطن الذى يؤهل بحق ليكون دعامة السلام الاجتماعى فى الوطن ، والسلام الاجتماعى لب الأمن القومى الداخلى لمصر ".

بناءً على ما سبق ، فإن الأمية تعد إحدى المشكلات الرئيسية فى المجتمع المصرى، بل لا مغالاة إذا قيل بأنها مشكلة قومية ،؟ لما تمثله من انكسار لحق أساسى من حقوق الإنسان ، وما تشكله من تهديد للأمن القومى ، وما يؤدى إليه من عقبات كئود فى سبيل تنمية المجتمع ونهضته فى الحاضر والمستقبل الذى لا مكان فيه لمن يتخلف عن ركب العلم وتطبيقاته التكنولوجية سريعة التطور.

وحيث أن الأمية ترتبط برباط وثيق بكل مظاهر التخلف الدينى والقيمى والتنموى فى المجتمع المصرى ، لذا فإن الجهود الرسمية المنتجة حالياً لمحو الأمية وتعليم الكبار يجب أن تكون موضوع تنفيذ علمى وعملى على المستويات المحلية والإقليمية والقومية ، ولن يتأتى ذلك إلا بالتعرف على المعوقات التى تحد من فاعلية تنفيذ تلك الجهود دون تحقيق أهدافها حتى الآن.

كما أن السعى الجاد للقضاء على الأمية ضرورة قومية لا فكاك منها ، إذا ما أردنا الانطلاق إلى نهضة حضارية غزيرة الإنتاج وذلك من منطلق أن مهارات القراءة والكتابة من المتطلبات الرئيسية للمواطنة والإنتاج والحرية والمشاركة فى صناعة الحاضر والمستقبل ، ويؤكد ذلك على مدى تاريخ مصر القومى الارتباط الوثيق بين حركة التحرر الوطنى وبين المطالبة بتعليم الجماهير ، ونذكر على سبيل المثال جهود الزعيم الوطنى محمد فريد فى إنشاء مدارس الشعب الليلية فى عام١٩١٤، ووصيته قبل نفيه التى قال فيها " لا تنسوا مدارس الشعب لتعليم العمال ، وأكثروا من تأسيسها فى المدن والقرى ، وعلموهم مالهم وما عليهم ".

ولقد كان قانون التعليم الإلزامى الصادر عام١٩٢٤ ثمرة من ثمرات ثورة ١٩١٩، كما بدأت فى تلك الفترة جهود مجالس المديريات فى فتح فصول ليلية لتعليم الأميين فى الأقاليم ، كما أخذت وزارة المعارف فى ذلك الوقت فى فتح بعض الفصول فى القاهرة والإسكندرية ، ومع الضغوط الاستعمارية والكساد الاقتصادى فى الثلاثينات ، توقفت حركة بناء المدارس الإلزامية وتعطلت الفصول الليلية لتعليم الأميين .

ونتيجة للمتغيرات الوطنية وعمليات التحديث الاقتصادى والاجتماعى التى أفرزتها ظـروف الحرب العالمية الثانية ، صدر القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والمعرفة بقانون مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية والذى وكل أمر تنفيذه إلى وزارة الشئون الاجتماعية ثـم انتقلـت مسئولية التنفيذ إلى وزارة المعارف بمقتضى القانون المعدل رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ الـذى ظل يعمل بع حتى صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ، ولكن ما تحقق فى ظل هذا القانون كان أقل كثيراً مما كان مرجواً منه ، فصدر القانون المعدل رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بشـأن تعلـيم الكـبار ومحو الأمية بناءً على تجميد دور الاتحاد الاشتراكى وقيام الأحزاب السياسية.

وكرد فعل طبيعى للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على بنية المجتمع المصرى خلال عقد السبعينيات والثمانينات فى ظل القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ والمعدل بالقـانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ والتى تركت آثارها فى كثير من النواحى مثل : التركيبة الاجتماعية ، وتعدد الأحزاب السياسية وهجرة العمالة ، وانتقال التكنولوجيا المعاصرة إلى الانفتاح الاقتصادى الإنتاجى فى أوائل الثمانينات بدلا من الانفتاح الاقتصادى الطلق بهدف تطويـر الاقتصـاد المصرى والنهوض بالخطط الخمسية للتنمية فى جميع المجالات على أسـس علمية واقتصادية سليمة والتى أصبحت تلبيتها ضرورة هامة بالنسبة لمصر ، كان إعـلان رئيس الجمهورية فى اليوم العالمى لمحو الأمية فى ٨ /١٩٨٩/٩ ، والذى ألقاه بالنـيابة عـنه وزير التربية والتعليم باعتبار العشر سنوات القادمة ٩٠ /١٩٩٩ – عقداً لمحو الأمية نقطة انطلاق لإعلان القانون رقم ٨ فى مارس لسنة ١٩٩١ بشأن محو الأمية وتعليم الكبار .

ممـا سبق يمكن القول بأن مشكلة الأمية فى جمهورية مصر العربية بمحافظاتها المخـتلفة ، مازالـت منتشـرة بصورة واضحة ، رغم الجهود التى بذلت على المستويين الرسـمى والتطوعى ، لذا ينطلق الباحث فى تناوله لهذه القضية من حقيقة "مؤداها " أن الجهود الشعبية والرسمية التى بذلت حيال معضلة لأمية لم تحقق النتائج المرجوة منها ، فسـعى الباحـث محـاولاً : الـتعرف على جوانب القصور التى انتابت الجهود الشعبية والرسـمية والتى صدرت لمجابهة تلك المعضلة ، بجانب إبراز المعالم الرئيسة التى قامت علـيها الخطـة التنفيذية الحالية لمحو الأمية وتعليم الكبار ٩٠،/١٩٩٩م وتحليلها بهدف

التعرف على جوانب القصور الكامنة بها والتى حالت دون تحقيق أهدافها حتى الآن – ديسمبر ١٩٩٤ ، وبناء عليه فقد تناول الباحث تلك القضية من خلال بعدين رئيسيين هما :

البعد الأول : قضية الأمية بين الخطاب التربوى الشعبى والرسمى فى مصر .

البعد الثانى : المعالم الرئيسة للخطة التنفيذية لمحو الأمية ٩٠ / ١٩٩٩ م . وجوانب القصور منها .

البعد الأول : قضية الأمية بين الخطاب الشعبى والرسمى فى مصر :

أ- الجهود الشعبية وقضية الأمية :

بدأت حركة محو الأمية فى مصر معتمدة على الجهود الشعبية فى كافة المستويات، التخطيط ، والتنفيذ ، المتابعة ، التمويل .

وترجع تلك الجهود إلى عام ١٨٦٦ عند صدور النظام الأساسى لمجلس شورى النواب والذى اشترطت مادته رقم ٦١ معرفة القراءة والكتابة فى النائب ، وقد وضع هذا المجلس بعد ذلك مشروعات تتضمن التعاون بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية فى مجال التعليم الشعبى ." ومن أقدم المحاولات الوطنية فى مجال التعليم الشعبى : لائحة رجب عام ١٨٦٧ وإنشاء الجمعيات الأهلية لتحقيق نفس الغرض مثل جمعية التعليم المصرية والجمعية المصرية الإسلامية ، وجمعية العروة الوثقى وغيرها ".

وفى الوقت نفسه كان الحزب الوطنى يقود جهوداً شعبية كبيرة فى مجال التعليم الشعبى ومحو الأمية كسلاح فى الحركة الوطنية، وفتحت مدارس الشعب المسائية بالجهود الأهلية لتعليم العمال والفلاحين القراءة والكتابة والحساب والمبادئ الوطنية ، وكان المفكرون من أمثال : الشيخ محمد عبده والشيخ عبد العزيز جاويش ، وغيرهم يساندون هذه المدارس الليلية بالجهد والمال . وفى غضون تلك الفترة أيضا – ١٩٠٩ وما بعدها – أسهمت جمعية التوفيق القبطية وجمعية المساعى المشكورة بدور كبير فى محو الأمية ونشر الثقافة الشعبية ومع قيام ثورة ١٩١٩ اشتد حماس الشباب لمحو الأمية واتسعت حركتهم فى المدن والقرى ." ومن أبرز الأمثلة لهذه الجهود : الفصول المسائية التى أنشأتها القبانى والسنهورى والنقراشى". ثم تأسست جمعية نهضة القرى عام ١٩٣٢ فأنشأت فصولا أهلية لمحو الأمية ، وقد تطوع بالتدريس فيها الكثير من طلاب الأزهر

الشريف والمدارس التجهيزية والمدارس العليا ، وعندما بلغت الحركة الوطنية مداها مرة أخــرى عــام ١٩٣٦ ظهــرت فصول محو الأمية الأهلية التى أنشأتها جمعية مصر الفتاة وجمعية الرقى الأدبى للسيدات وبعض الأحزاب والجمعيات .

ولــم يوقف ظهور القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ - الذى تحملت الدولة بمقتضاه مســئوليات محو الأمية - دون ازدهار تلك الشعبية بل ربما كان صدوره حافزا للمزيد من هــذه الجهود - التى كان من أبرزها جمعيات الشبان المسلمين والكشافة وجمعيات الهلال الأحمــر والجمعيات الأهلية والنوادى الريفية والجمعيات النسائية وغيرها من المجمعيات الأهلــية - ولكن سرعان ما تبع صدور هذا القانون قوانين أخرى لمواجهة الأمية كظاهرة والحد منها . وبنظرة موضوعية تجاه تحليل الجهود الشعبية لمحو الأمية فى مصر يتضح:

١- أن تجــارب وممارســات الجهــود الشــعبية لا بد وأن تكون منظمة ومخططة ومحكومة بتنسيق فيما بينها.
٢- أن هذه الجهود الشعبية لابد أن تمارس فى إطار خطة قومية تشرف عليها الدولة بصورة فعالة .
٣- أن الجهــود الشعبية فى محو الأمية ينبغى أن ترتبط بهدف إنسانى حضارى وألا تكــون فقط مرتبطة باشتعال المشاعر العاطفية حيث دلت التجربة التاريخية على أن انحسار هذه المشاعر مؤقتاً ، يؤدى بالتالى إلى تضاؤل الحماس لقضية محو الأمية .

ب- الجهود الرسمية وقضية الأمية :

يمــثل القــانون رقــم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والخاص بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية بداية مرحلة جديدة لمكافحة الأمية فى مصر ، حيث تميز بانتقال المسئولية - فى مكافحــة الأمــية - مــن عاتق الأفراد والهيئات الأهلية إلى عاتق الدولة ، وكانت وزارة الشئون الاجتماعية أول من استصدرت القانون وعهد إليها بتنفيذه بصورة تدريجية - فى مناطق ريفية معينة ثم تعميمه بعد تجربته بتلك المناطق - هذا ويتألف هذا القانون من ٢١ مادة تناولت أحكامها عشرة برامج لمكافحة الأمية .

وعقب ذلك صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ والمعدل للقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ وذلــك لــنقل مكافحــة الأمية إلى وزارة المعارف - آنذاك - وقد بنى على قضية

جذريــة فحواهــا : أن محو الأمية عملية تربوية بالدرجة الأولى ، مما يقتضى أن تتحمل الســلطة التعليمــية مسئولياتها ، وصحب ذلك قيام وزارة المعارف بإنشاء إدارة لمكافحة الأمــية ، ووضــعت لائحــة لتنفــيذ القانون وبدأت تنفيذه فعلياً ابتداءً من العام الدراسى ١٩٤٦ /١٩٤٧.

ولمــا كان هذا القانون هو أبرز المعالم الرسمية فى مجال مكافحة الأمية لذا تجدر الإشارة إلى أهم بنوده وهى :

١- إلــزام من تزيد سنهم على ١٢ سنة ولا تتجاوز ٤٥ سنة بالالتحاق بفصول محو الأمية وإذا كانوا من الأميين ، كما أجاز تطبيق الإلزام على الإناث فيما بين سن ١٢ ، ١٥ ســنة شــريطة أن تكون لهن فصول خاصة وأن تقوم معلمات إناث بتعليمهــن ، وتكون مدة الدراسة تسعة أشهر متصلة ، وتقوم وزارة المعارف بإعداد ما يلزم لتطبيق هذا القانون .
٢- أوجــب القــانون على أصحاب الأعمال التجارية والمؤسسات الصناعية ، إنشاء وحــدات خاصــة لمكافحــة الأمية ، إذا كانوا يستخدمون ثلاثين عاملاً فأكثر، وعليهم أن يتحملوا كافة نفقات هذه الفصول بما فيها مكافآت المعلمين ، فإذا لم يقوموا بذلك تولت الوزارة تعليم العمال على نفقة أصحاب الأعمال.
٣- كذلــك يجوز للوزير المختص بالنسبة لمن يملكون مائتى فدان فأكثر أن يقوموا بتعليم عدد معين من العمال .
٤- كلــف القــانون وزارتــى الدفاع والداخلية ، بتعليم الأميين من العساكر وضباط الصف، كما كلف مصالح الحكومة التى تستخدم عُمالاً خارج الهيئة يزيد عددهم عن ١٥ فى بلد واحد ، بواجب تعليمهن.

والواقع أن هذا القانون يمثل خطوة تشريعية مقتحمة فى مواجهة مشكلة الأمية لكن صعوبات مالية وفنية وتنظيمية ، قد جعلت من تطبيق الوزارة له تطبيقاً محدوداً وشكليا فى كثــير من الحالات ، كما أن أصحاب العمال من التجار والصناعيين ومن كبار الملاك قد تمكــنوا من التحايل على القانون بصور شتى ، ولقد كان للفشل الذى أصاب تطبيق هذا القــانون أثــار سلبية أدت إلى ترك المسألة فيما بعد ، إلى الجهود الحكومية المتناثرة ، والجهود الطوعية المحدودة ، ولعل أسوأ آثار التطبيق لهذا القانون هو فقدان الثقة فى أن

يكون القانون أداة فى العمل على محو أمية الكبار من الذكور والإناث ، وكان من نتائجه شعور الدولة بعجزها عن التعبئة المنظمة لمواجهة هذا التحدى .

وهنا يشير الباحث إلى أنه على الرغم من إنشاء وزارة المعارف إدارة مختصة ولائحة تفسيرية لمشروع مكافحة الأمية إلا أنها لم تتبع الأسلوب العلمى الذى كانت تتبعه وزارة الشئون الاجتماعية من اختبار المشروع فى نطاق ضيق كتجربة فى مناطق معينة حضرية وريفية ثم بعد ذلك يعمم تنفيذه على نطاق واسع إذا نجح .

ومن خلال استعراضنا للقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والمعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ والذى يعتبر أول قانون يتناول قضية الأمية بمعزل عن التعليم العام ، نظهر أهم ملامحه فيما يلى :

١- نظر إلى الأمية نظرة أكثر اتساعاً عن ذى قبل .
٢- جعل محو الأمية إجبارياً بالنسبة للأميين ووضع عقوبات للمتخلفين .
٣- نص صراحة على أنه يجوز محو أمية المرأة .
٤- نص على إلزام أصحاب الأراضى ممن يملكون حصصاً محددةً وأصحاب الأعمال ممن يستخدمون أعداداً معينة بمحو أمية عمالهم فى فترات محددة ، كما نص على عقوبة من يخالف القانون فى ذلك.

ومع بدء الأخذ بسياسة التخطيط القومى الشامل بدأت مرحلة جديدة لترشيد العمل فى محو الأمية وأخذت تظهر ثغرات فى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والمعدل بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ والتى من أهمها:

١- عدم جدوى العقوبات والغرامات التى توقع على الأميين فى خلق دوافع التعليم لديهم .
٢- عدم ملائمة مواد القانون للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى أحدثتها ثورة ٢٣ يوليو " قانون الاصلاح الزراعى ".
٣- ظهور القطاع العام وصدور قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ مما جعل النص الخاص بتعليم العمال فى المصانع والشركات الخاصة فى قانون محو الأمية أمرا غير ذى قيمة .
٤- عدم وضوح مفهوم الأمية بالتحديد فى صلب القانون .

٥- عدم توافر النص التشريعى الذى يحقق المشاركة الشعبية وقومية المواجهة .
٦- الافتقار إلى جهاز تخطيط متكامل يتحمل مسئوليات التخطيط والمتابعة والتنفيذ.

وعلى الرغم من هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فقد ظل العمل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والمعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦م حتى صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ، والذى بذل فيه جهد فنى وتشريعى كبير بهدف تحقيق أمورا عديدة فى الأهمية منها .

(١) تلافى الثغرات القائمة فى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والمعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ .

(٢) ملاءمة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى استحدثت بعد عام ١٩٦١ .

(٣) تفاقم مشكلة الأمية وضرورة القضاء عليها ، تأمينا لمخططاتنا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصنع التقدم الحضارى تحتم علينا أن تتضافر جميع الجهود الرسمية والشعبية بكل إمكاناتها للتغلب عليها .

(٤) الحاجة الماسة لمكافحة الأمية على أساس من التنظيم الشامل والتخطيط العلمى المدروس والتنسيق للجهود المبذولة بما يكفل استثمارها على خير وجه ، وينأى بها عن التعارض والضياع .

لقد اعتبر قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ والصادر " بشأن تعليم الكبار ومحو الأمية " قضية الأمية مسئولة قومية وعملاً سياسياً تتعاون على النهوض به – مع وزارة التربية والتعليم – جميع الأجهزة الحكومية والشعبية والجمعيات بل والأفراد من خلال الاتحاد الاشتراكى بجميع مستوياته.

كما أناط القانون مسئوليات التخطيط لمحو الأمية على المستوى القومى بالمجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية – الذى صدر بتشكيلة القرار الجمهورى رقم ٢١١ لسنة ١٩٧١برئاسة وزير التعليم وعضوية ممثلين لجميع القطاعات المهنية والخدمات والتعليم والإعلام – وتتفرع منه مجالس محلية فى المحافظات ، وقد صدر القرار الوزارى رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء مجلس المحافظة لتعليم الكبار ومحو الأمية .

ومن أهم ملامح قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية ما يلى :

١- وضـع مفهوما واضحاً ومحدداً للأمية والمستوى التعليمى المطلوب توصيل الأمى إليه (الصف الرابع الإبتدائى).
٢- اهـتم بالحوافـز السلبية والإيجابية سواء للأمى أو لمن يقومون بالعمل فى محو الأمية.
٣- نظـم العمـل فى مجال محو الأمية من حيث الإدارة والتمويل والتخطيط والجوانب الفنية.
٤- اعتبر محو الأمية مسئولية قومية تشارك فيها كل الجهود من وزارات ومؤسسات معينة.
٥- جعل كل أنشطة محو الأمية تتم من خلال التنظيم السياسى الذى كان قائما آنذاك مع وزارة التربية والتعليم.
٦- اهتم لأول مرة بنشاط تعليم الكبار بصفته دائرة أشمل من ومحو الأمية.
٧- قضـى لأول مرة بإنشاء مجلس أعلى مركزى ينهض بالتخطيط والمتابعة والتقويم ويجسد فكرة المسئولية القومية فى محو الأمية.
٨- أكد مسئولية المحليات فى التنفيذ عن طريق إنشاء مجالس المحافظات لمحو الأمية وتعليم الكبار.

ولكن ما تحقق فى ظل القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ كان أقل كثيراً مما كان مرجواً منه وربما كانت العوامل الآتية أو بعضها سبباً فى تعذر التطبيق:

١- أن القـانون لم يضع ضوابط للعمل التنفيذى ، ولم ينص على عقوبات تتصل بتعويق العمل أو التهاون فى التطبيق.
٢- أن معظم المحافظات لم تنفذ الخطط الموضوعة لانشغالها بقضايا أخرى اعتبرتها من الأولويات من حيث الاهتمام.
٣- أن المشروع لم يحدد الحوافز السلبية والإيجابية فى صلب القانون بل ترك تحديد ذلك للوائح الداخلية وقرارات المحليات.

ولقـد كـان من الممكن تدرك هذه العوامل وغيرها ، لو أن المشروع وضعها فى اعتـباره عـند وضـع القـانون، ولكن تبريره ذلك : أن القانون عادة ما يكون له صفة العمومـية ، ويتسـم بالمرونة التى تسمح باتساع الحركة ، وبخاصة بالنسبة لمشكلة لها

أبعـــاد عديدة مثل مشكلة الأمية ، كما أن القانون عادةً ما تُلحق به لائحة تنفيذية لها قوة القـــانون ويمكـــن أن تشمل الضوابط والعقوبات ووسائل أحكام القانون وهذا ما لم يحدث بالنســـبة للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ . ثم صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ المعدل للقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية بناء على تجميد دور الاتحاد الاشتراكى وقيام الأحزاب السياسية.

واســـتجابة لإعلان رئيس الجمهورية ، وضماناً لتنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية تنفيذا محكماً ، وحرصاً على جدية العمل فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، فقد استلزم إعـــادة الـــنظر فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ ، والعمل على تحديثه وتطويره بما يتضمن استمرارية العمل وتحقيق أهداف الحملة القومية، وكذا بما يكفل فتح القنوات بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى تمكيناً لاستمرار من محيـــت أميتهم من مواصلة التعليم واكتساب مزيد من الخبرات ، نظراً لما انتاب المجتمع المصـــرى مـــن تغـــيرات فى كافة مناحى الحياة السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية مع مصاحبة هذه التغيرات لحياة ديمقراطية قائمة على تعدد الأحزاب .

لـــذا بـــدأ مجلس الشعب مناقشة مشروع قانون جديد لمحو الأمية وأظهر أعضاء المجلـــس حماساً بالغاً لمواجهة هذه القضية ، وانتهى المجلس من مناقشة هذا المشروع وكان قد أعده المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار برئاسة الدكتور فتحى سرور وزير التعلـــيم قـــبل أن يشغل منصب رئيس مجلس الشعب ، وقد تم عرض المشروع ومناقشته أثـــناء تلـــك المرحلة الانتقالية التى تولى فيها الدكتور عادل عز منصب وزير التعليم إلى جانـــب وزارة البحث العلمى ، وقد امتدت اجتهادات الدكتور فتحى سرور إلى هذا المجال كجزء من استراتيجية فى تطوير التعليم حيث ينشد ترك بصماته على كل نشاط من أنشطة التعليم فى مختلف قطاعاته.

هذا وقد سبق صياغة مشروع القانون ومناقشته فى مجلس الشعب ، إعلان السيد رئيس الجمهورية باعتبار التسعينيات عقداً لمحو الأمية. وكذلك وجهت السيدة قرينة رئيس الجمهوريـــة نـــداء قومياً ناشدت فيه الأجهزة المسئولة للتصدى لهذه المشكلة وجعل عام ١٩٩١ نقطـــة انطـــلاق لمحو الأمية للأطفال الذين حرموا من فرص التعليم سدا لمنابع

الأمـــية وقام المجلس القومى للطفولة والأمومة برسم المعالم لمشاريع مكافحة الأمية بين الأطفال تستهدف الفئات التالية:

١- الأطفال الذين لم يلحقوا بالمدرسة الابتدائية فيما بين سن ٨ : ١٤ سنة .
٢- الأطفال الذين التحقوا بالمدرسة ولكنهم تسربوا قبل إكمال الحلقة الابتدائية ، مما يقــوى احـــتمال عدم إلمامهم بمهارات التعليم أو ارتدادهم إلى الأمية ، وتقدر الإحصاءات الرسمية نسبتهم ما بين٢٠: ٢٥ % من مجموع تلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الابتدائى وإن كانت بعض التقديرات يصل بهم إلى أكثر من٣٥%.
٣- الأطفـــال الذيـــن أكملوا سنوات التعليم الابتدائى ثم لم يواصلوا تعليمهم ولم تمح أميتهم أو ارتدوا إليها .
٤- الأمهات فى سن الإنجاب ١٥ : ٣٥ سنة اللاتى لم يتعلمن إطلاقا أو تلن حظا من التعليم لم يمكنهن من اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب .

وقــد واكبــت هــذه الدعوات الرسمية على أعلى المستويات إعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة – اليونسكو – سنة ١٩٩٠ عاما للتحضير لحملات شاملة لمحو الأمية ، وكان لابد من عمل شئ فى إطار هذا العام الدولى.

وانتهى الأمر بإصدار القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ بشأن محو الأمية وتعليم الكبار بعــد مناقشات عديدة فى مجلس الشعب فى جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩١ وبيان وزير التربية والتعليم والتعديلات التى شملت مواد القانون قبل الموافقة عليه وقبل صدوره بهذا الشكل ، وهى عبارة عن تعديلات مقترحة على قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ وسد ثغراته .

ويتألف القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ من ١٧ مادة ، وقد صدر فى الجريدة الرسمية فى ٢١ مارس ١٩٩١م ، وكان من أهم ملامح قانون ٨ لسنة ١٩٩١ ما يلى:

١- وضـــع مفهوماً محدداً واضحاً للأمية كخطوة أساسية ومرحلة أولى تستهدف تعليم المواطنين الأميين ورفع المستوى التعليمى المطلوب لتوصيل الأمى إليه – مستوى نهايـــة الحلقـــة الأولـــى مـــن التعليم الأساسى بدلا من الصف الرابع – ذلك على مستويين : مستوى أول ومستوى ثان ومدة كل منهم ٩ أشهر.

٢- وضع مفهوماً محدداً واضحاً لتعليم الكبار كعملية تعليمية مستمرة تستهدف تعليماً مستمرا لرفع مستوى المواطنين ثقافياً واجتماعياً ومهنياً وإتاحة الفرص للتعليم فى مراحل التعليم المختلفة نظامية أو غير نظامية.

٣- جعل سن الإلزام لمحو الأمية يتراوح بين ١٤ -٣٥ سنة لكل مواطن غير مقيد بأية مدرسة ولم يصل فى تعليمه إلى مستوى نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسى.

٤- ألزم وزارة التربية والتعليم وفقا لخطة خاصة بسد منابع الأمية لمن هم دون سن الرابعة عشرة ممن تسربوا أو ارتدوا أو لم يستوعبوا.

٥- إنشاء جهاز تنفيذى للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين رئيسه بناءً على عرض وزير التربية والتعليم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٦- اهتمام القانون بتحديد مراحل التنفيذ ومدة وأهداف كل مرحلة ، وتحديد ما يلزم للخطة من قدرات بشرية ومادية وفنية ومالية ، وكذلك حصر الأميين وتصنيفهم.

٧- اهتمام القانون بتطوير مناهج كل من محو الأمية وتعليم الكبار بما يحقق أهداف تطوير التعليم وفقا لروح العصر مع مراعاة البيئات المختلفة .

٨- جعل القانون للهيئة الإشراف على إقامة دورات تدريبية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار للمدرسين المختارين للعمل فى هذا المجال والإشراف على تدريب الموجهين بجانب الإشراف على جميع مراكز محو الأمية وتعليم الكبار وإصدار النشرات والتعليمات الخاصة بسير العمل وتنظيمه فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار .

٩- جعل القانون للهيئة فروعاً فى المحافظات يناط بها تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التى أقرتها الهيئة ، ويكون لكل فرع مجلس تنفيذى برئاسة المحافظ.

١٠- جعل القانون للهيئة الحق فى وضع قواعد لاختيار المعلمين لفصول محو الأمية ووضع الشروط التى يجب توافرها فيمن يلتحق بالدورات التدريبية .

١١- تخصيص موارد لتمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار على النحو التالى:

أ. ما يدرج من اعتمادات فى الموازنة العامة للدولة وللوزارات والمصالح.

ب. مـــا تخصصـــه الجهـــات المعنية الأخرى من مبالغ لتنفيذ هذه المشروعات ودعمها وفقاً للخطة التى تقررها الهيئة .

ج. ما يتقرر تخصيصه من إعانات لمراكز محو الأمية وتعليم الكبار فى مختلف المحافظـــات مـــن حصيلة الهبات والتبرعات والمعونات وتودع حصيلة هذه الموارد فى صندوق خاص وحسابات خاصة محلية للصرف منها فى أغراض محـــو الأمـــية وتعليم الكبار ويرحل فائض هذه الحصيلة من عام إلى آخر ، ويحـــدد مجلـــس إدارة الهيـــئة بالاتفـــاق مع وزير المالية القواعد المنظمة للصرف من الصندوق .

١٢- تحديـــد حوافـــز سلبية وإيجابية للمواطن الملزم بمحو أميته – ١٤ : ٣٥ سنة – فى صلب القانون .

١٣- توقـــيع العقوبة على المقصرين من العاملين المكلفين بتنفيذ مشروعات محو الأمية بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز مائتى جنية.

١٤- إعطاء صفة الضبطية القضائية – بالنسبة لمن يخالف أحكام هذا القانون – للعاملين بالهيـــئة وفـــروعها الذين يصدر بتحديدهم قرارا من وزير العدل بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم.

وبنظرة تحليلية لمواد هذا القانون يتضح مدى التعقيدات الإدارية والتحديدات العامة للمســـئوليات بحيـــث لا يستطيع أحد أن يسأل جهة معينة رغم إنشاء الهيئة وفروعها فى المحافظـــات إلا أنهـــا غير مسئولة مباشرة عن التنفيذ ويبدو أن هذه المسئولية قد تركت للمســـتويات المحلية ، ومع هذا فإن المادة الأولى تشير إلى مسئولية حوالى عشر جهات إلـــى جانـــب مخـــتلف الوزارات عن تنفيذ محو الأمية الذى هو واجب وطنى ومسئولية قومية.

إن هذا القانون فى اعتقاد الباحث لم يحسم قضية محو الأمية : لا من حيث التحديد الواضح للمسئوليات ولا لجوانب التمويل ولا للفترة الزمنية التى يراد أن يقضى على الأمية خلالهـــا ، وإذا كانـــت جهود محو الأمية سوف تنحصر فى إطار هذا القانون وهيئاته فلن أبالغ حين أقول : ستظل الأمية بخير بل " لعلنا نقول أن قانون سنة ١٩٤٤م لمحو الأمية وتعليم الكبار كان أكثر تحديدا وأوضح فى جوانبه التنظيمية المالية ـــ ويتساءل الباحث فى

نهاية التحليل هل يعتبر المسئولون فى وزارة التعليم أن فى جعل المسئولية قومية عامة ، وأن فى وضع التشريع على هذا النحو إبراء لزمتهم!؟ ستظل الصيحة واردة مدوية أن لابد مـن تحديد الهيئة المسئولية فى نهاية الأمر وصلاحيتها فى تعبئة كافة الموارد والطاقات القومية والمحلية المتاحة من مادية ومالية وعينية وتنظيمية وبشرية! ، ومن خلال الجهود الذاتـية والمـبادرات الجماعية والفردية ، فمن المألوف أن تكون التفاخر والتنافس بين المحافظـات والمدن والقرى على أساس ما تنجز من محو أمية فتيانها وفتياتها ورجالها ونسـاءها ، فهـو مجـال خصب للتنافس من أجل توفير المقومات الأولية لتحرير العقل المصـرى ومـن يتم ذلك إلا من خلال جعل القدرة على القراءة والكتابة رأس مال لجميع المواطنيـن والمواطـنات كحق من حقوقهم الإنسانية فى عالم اليوم والغد وضرورة من ضرورات الحرية والمواطنة.

ثانيا : المعالم الرئيسة للخطة التنفيذية لمحو الأمية ٩٠ / ١٩٩٩م ، وجوانب القصور فيها.

أ- المعالم الرئيسة للخطة التنفيذية لمحو الأمية ٩٠ / ١٩٩٩ م:

أعـد المجلـس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية الإطار العام لخطة الحملة القومية الشـاملة الـتى روعى فيها استطلاع رأى المحافظات الوزارات والأحزاب وكافة الجهات والهيئات المعنية .

- الأهداف : تستهدف الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية تحقيق ما يأتى :

١) أهداف كمية وتتمثل فى :

- الاستيعاب الكامل للملزمين .
- القضاء على عوامل التسرب بمرحلة التعليم الأساسى .
- القضـاء علـى الأمية بين المواطنين من أفراد الفئة العمرية (١٥ – ٣٥) سنة وبخاصة النساء ، وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة .
- الحد من الأمية بأكبر قدر ممكن بين الأفراد من الفئات الأكبر سناً.

٢) أهداف نوعية وتتمثل فى :

الوصول بالأميين إلى المستوى التعليمى والثقافى الذى يمكنهم من توظيف خبراتهم القرائية والكتابية والحسابية فى مواصلة الاطلاع ، والانتفاع بها فى حياتهم العملية بالإضافة إلى الوعى بمشكلات بيئتهم ، وقضايا مجتمعهم ، وأوضاع المهنة التى يمارسونها ويعادل هذا المستوى مستوى نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسى.

* مراحل العمل :

يتم تنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية طبقاً لمراحل العمل الآتية :

- مرحلة الإعداد ومدتها سنة ، وفيها يتم الحصر الشامل للأميين ،وحملة الدعوة والتوعية والإعلام وإعداد المناهج والكتب وتدريب القوى البشرية اللازمة ، وتحديد أدوار الجهات المعنية .
- مرحلة التنفيذ ومدتها ٨ سنوات وفيها يتم العمل فى تعليم الأميين بفئاتهم المختلفة وفقا للأولويات التى تقتضيها ظروف المحليات فى إطار الأولويات التى أقرها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية .
- مرحلة التصفية ومدتها سنة ويتم فيها تصفية جيوب الأمية العتيقة المتبقية بعد التنفيذ .

برنامج الدراسة :

ويتضمن البرنامج المقترح لتعليم الأميين ما يأتى :

اللغة العربية – الرياضيات (الحساب ومبادئ الهندسة) – الثقافة العامة وتشمل : الثقافة الدينية ، الثقافة الاجتماعية ، الثقافة العلمية والصحية – التدريب المهنى للذكور ، والاقتصاد المنزلى للإناث .

ويتم تحديد أيام الدراسة الأسبوعية والجدول الدراسى وفقا لظروف المحليات والدارسين ومدة الدراسة ٩١٢ ساعة (١٨ شهرا)

وينفذ هذا البرنامج على مستويين :

الأول : ويعادل مستوى نهاية الصف الثالث فى الحلقة الأولى بالتعليم الأساسى وعدد ساعاته ٤٥٦ ساعة أى ٦٠٨ حصة موزعة على ٢٨ أسبوعا (٩ شهور) بمعدل ١٢ ساعة فى الأسبوع أى ١٦ حصة كل منها ٤٥ دقيقة .

ويتضمن البرنامج فى هذا المستوى المواد الدراسية الآتية :

لغة عربية	٧ حصص أسبوعياً
الحساب	٤ حصص أسبوعياً
ثقافة عامة	٣ حصص أسبوعياً

تدريب مهنى أو اقتصادى أو منزلى ٢ حصة أسبوعياً.

ويلتحق بهذا المستوى كاملو الأمية أو من هم فى مستوى أقل من مستوى نهاية الصف الثالث من الحلقة الأولى.

الثانى : ويعادل مستوى نهاية الحلقة الأولى بالتعليم الأساسى وعدد ساعاته ٤٥٦ ساعة أى ٦٠٨ حصة موزعة أسبوعيا (٩ شهور) بمعدل ١٢ ساعة فى الأسبوع أى ١٦ حصة كل منها ٤٥ دقيقة .

ويتضمن برنامج المستوى الثانى المواد الدراسية الآتية :

لغة عربية	٦ حصص أسبوعياً
الرياضة (الحساب ومبادئ الهندسة)	٥ حصص أسبوعياً
ثقافة عامة	٣ حصص أسبوعيا
تدريب مهنى أو اقتصاد منزلى	٢ حصة أسبوعياً .

ويلتحق بهذا المستوى من اجتازوا الدراسة فى المستوى الأول ، أو من يثبت من التصنيف عند التحاقهم أنهم نالوا قسطا من التعليم يعادل هذا المستوى .

عناصر مواجهة مشكلة الأمية وتتحدد فى :

الدارس :

يتدرج الدارسون الذين تستهدفهم الحملة القومية لمحو الأمية فى فئتين :

- العاملين فى القطاع الحكومى والعام ، وكذا القطاع المنظم الذى يزيد استخدامه للعمالة على عشرين عاملا ، وتلتزم الوزارات والمحليات والمؤسسات التى يعملون بها - قطاع حكومى ، قطاع عام ، قطاع خاص - بالعمل على محو أميتهم ، مع توقيع الجزاء المناسب على هذه الجهات إذا لم تف بهذا الغرض .
- العاملون فى القطاع الأهلى وهؤلاء يتم محو أميتهم من خلال القوات المسلحة ، والشرطة ، ووزارات التعليم ، والشئون الاجتماعية ، والقوى العاملة ، والزراعة ، والثقافة والمحليات ، والتنظيمات السياسية والشعبية ، والنقابات ، والجمعيات ، وشركات ومؤسسات القطاع الخاصة التى فى حاجة إلى منهم يمكن أن يشغلها هؤلاء بعد تعليمهم وتدريبهم....إلى غير ذلك من الجهات المعنية والأفراد مع مراعاة أولوية لمحو أمية الإناث.

المعلم :

يُختار المعلمون للتدريس فى محو الأمية من بين الفئات الآتية :

- المعلمون العاملون بمحو الأمية أو المعلمون بالتعليم الأساسى وغيره من المراحل التعليمية.
- المعلمون المُحالون إلى المعاش ولديهم الرغبة والقدرة على العمل فى هذا المجال .

المكلفون بالخدمة العامة.

- رجال الدين والمواطنون والمثقفون الراغبون فى العمل بحيث لا يقل مستواهم عن الثانوية العامة وما يعادلها.
- الضباط والجنود من حملة المؤهلات العليا ، وفوق المتوسطة ، والمتوسطة .

وتنظم للمعلمين المختارين برامج تدريبية مناسبة تحت إشراف ووزارة التربية والتعليم وتصرف للمعلمين وغيرهم من العاملين في الحملة مكافآت وحوافز تشجيعية تدفعهم إلى المشاركة الإيجابية في عملهم والاستمرار في الأداء الجيد .

- وفي حالة وجود فائض من معلمي المرحلة الابتدائية ، فإنه يمكن قيامهم بعملية التدريس في محو الأمية كعمل أساسي لهم .

المكان :

تنشأ مراكز محو الأمية في الأماكن الصالحة لهذا الغرض مثل :

المدارس ، أماكن العمل ، مراكز الشباب ، النوادي ، وقاعات الاجتماعات ، والساحات، ودور العبادة وغيرها من الأماكن العامة التي يمكن الاستعانة بها كأماكن للدراسة وذلك بعد تجهيزها بالتجهيزات التي تتطلبها العملية التعليمية .

المناهج :

أقر المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية أهداف مناهج محو الأمية الآتية :

١. اكتساب الدارسين المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب بالمستوى الوظيفي الذي يمكنه من التعامل مع المؤسسات والمساهمة في مجالات التنمية الشاملة وغير ذلك من متطلبات الحياة العصرية .

٢. التزود بالحقائق الأساسية المتضمنة في مختلف مناهج المواد الدراسية بصفوف الحلقة الإبتدائية من التعليم الأساسي .

٣. تعميق الشعور الديني وتكوين الاتجاهات السليمة نحو الدين ، وبخاصة فيما يتصل بالتعرف الصحيح على الممارسات الدينية ، واكتساب أنماط السلوك التي تتفق مع الدين، وتخليص المفاهيم الدينية من الأباطيل الداخلة ، ومن التفسيرات غير الصحيحة.

٤. تكوين الاتجاه العلمي ، واكتساب مهارات تطبيقية على كافة الممارسات وبخاصة في مجالات العمل ، ورعاية الأسرة ، والصحة الشخصية والعامة ، واستثمار أوقات الفراغ.

٥. تنمية اتجاهات اجتماعية سليمة ، واكتساب مهارات تطبيقها على كافة الممارسات مثل:

- الإسهام فى التنمية مع التركيز على زيادة الإنتاج وتحسينه .
- الحرص على حماية البيئة من التلوث والتخلص من آثاره .
- إدراك ضرورة تنظيم الأسرة والتخلص من الاتجاهات السالبة فى هذا المجال .
- المشاركة الإيجابية فى الحقوق المدنية من خلال التعرف على الحقوق والواجبات .
- ترشيد استخدام موارد البيئة وعلى الأخص المياه والطاقة .
- الإفادة الصحيحة من الخدمات التى توفرها مؤسسات المجتمع

٦. اكتساب المهارات والخبرات العلمية الملائمة فى المجالات المهنية .

٧. إحياء وتأكيد الاتجاهات الاجتماعية الأصيلة فى المجتمع المصرى مثل : التعاون والتكافل الاجتماعى ، والبعد عن المظهرية ، وترشيد الاستهلاك والحد من الإنفاق .

٨. تكوين الاتجاه نحو استمرار التعليم ، واكتساب مهارات التعليم الذاتى .

واستناداً لهذه الأهداف وضعت وزارة التربية والتعليم المناهج الدراسية حسب خطة مطورة تلتزم بها كافة الاتجاهات المعنية بمحو الأمية ، وفقا للضوابط والمواصفات الآتية :

١. أن تكون مدة البرنامج ١٨ شهرا لكاملى الأمية ، وأن يؤدى فى نهايته إلى بلوغ الدارسين المستوى التعليمى والثقافى المستهدف مما يمكنهم من الانخراط فى مجتمعهم بإيجابية ويساعدهم على تنمية قدراتهم الإنتاجية وخبراتهم العملية ويتيح لهم الفرص للالتحاق بمراحل تعليمية أعلى متى رغبوا فى ذلك .

٢. أن يعكس المنهج ثقافة المجتمع الكلية واحتياجات الدارسين ومن هنا لابد من الاهتمام بالمضمون الثقافى العام وبخصائص الدارسين واهتماماتهم وأن تأتى البرامج ملبية لاحتياجات الكبار وتختلف عن مناهج تعليم الصغار .

٣. أن يراعى التكامل بين المواد الدراسية بحيث يقدم خبرة متكاملة يرى فيها المتعلم وحدة المعرفة الإنسانية وتكاملها.

٤. أن تحــتوى المناهج على خبرات من حياة الدارس واهتماماته ليرى فيها ذاته ويشعر بالتقارب النفسى بينه وبين حاجاته فيزداد حرصه على المواظبة والانتظام فى الدراسة وعلى الانتباه والمتابعة اليومية للدروس.

٥. أن يعتمد المنهج فى تنفيذه على طرق واستراتيجيات للتدريس متنوعة.

٦. أن يــتم تدرس البرنامج فى مواقع العمل ما أمكن ، حتى يشعر الدارس بأهمية المنهج وصلته بعمله وفرصه فى النمو والترقى ، وحتى لا يشعر بالخجل من الحضور للمدارس الرسمية التى يحضر لها الصغار .

٧. أن يحتوى المنهج على نظام للتقويم مستمرا يهدف إلى تصحيح المسار .

وتقــوم وزارة التربية والتعليم بعقد اختبارات دورية فى المنهج المقرر للمتقدمين بمخــتلف فئاتهم وجهاتهم ، كما تقوم الوزارة فى ضوء نتائج الاختبارات بمنح الشهادات الدالة على نجاحهم .

برامج التدريب :

تتولى وزارة التربية والتعليم إعداد وتنظيم دورات تدريبية تنفذ بالتعاون والتنسيق بين الوزارات والمصالح الهيئات المعنية، وذلك بهدف اكتساب الدارسين فى هذه الدورات المهارات اللازمة للقيام بأدوارهم فى الحملة القومية لمحو الأمية.

وتنفذ البرامج التدريبية على المستويين المركزى والمحلى ، وتشمل الفئات الآتية :

المشرفون على إدارة وتسيير الحملة	(مركزى)
المشرفون على برامج التدريب المعلمين	(مركزى)
معلمو المدارس	(محلى)
المتعلمون من غير المعلمين	(محلى)

التنظيم :

يتولى الإشراف على تخطيط وتنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار الهياكل التنظيمية الآتية:

١- مجلس أعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ، ويزاول مهامه من خلال مجلس الوزراء، ويرأسه وزير التربية والتعليم .

ويتولى رسم السياسة العامة لمحو الأمية ، وتعليم الكبار وتحديد أدوار الجهات المعنـية والتنسـيق فيما بينها ، ومتابعة التنفيذ على المستوى القومى وكذا دراسة الـتقارير والـواردة إلـيه من مجالس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظات وإصدار القرارات ، والتعليمات فى هذا الشأن .

وتمـثل فيه كافة الوزارات والمصالح والجهات المعنية والتنظيمات السياسية والشـعبية ويعطـى مـن الصلاحيات ما يمكنه من القيام بمسئولياته كاملة ، وتعتبر قراراته نافذة بحكم القانون ، ويكون رئيس قطاع التعليم العام بوزارة التربية والتعليم مقـررا لهـذا المجلس ، وتشكل أمانة عامة للمجلس بأقصى سرعة وتدعم بإمكانات بشرية ومادية بما يكفل له القيام بدوره فى تنفيذ الحملة ومتابعتها واستكمال متطلباتها الفنية .

٢- مجلـس تعلـيم الكـبار ومحو الأمية بالمحافظات ويباشر مسئولياته من خلال المجلس المحلـى ويرأسـه المحـافظ ، ويتولى مسئوليات إعداد الخطط التنفيذية لمحو الأمية وتعليم الكبار وتحديد أدوار الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها ، ومتابعة التنفيذ على المستوى المحلى ، وذلك فى إطار خطط وقرارات المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمـية ، كمـا يتولى دراسة ما يرفع إليه من تقارير محو الأمية ، وإصدار القرارات اللازمـة لحل المشكلات وتطوير العمل ، وإعداد تقارير دورية عن نشاط محو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظات يرفعها إلى المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية كل ٣ شهور .

وتمـثل فـيه كافـة الوزارات والمصالح والهيئات المعنية والمجالس الشعبية والتنظيمات السياسية والشعبية . ويكون مدير التربية والتعليم بالمحافظات مقررا لهذا المجلس وتشكل له أمانة تمكنه من القيام بمهامه التنفيذية وتحقيق عملية الاتصال بين كافة الجهات المعنية بالمحافظة وكذا بين مجلس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظة والمجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية.

٣ - لجـنة تعليم الكبار ومحو الأمية بالحى أو المدينة أو المركز وتباشر مسئولياتها من خلال مجلس الحى أو المدينة أو المركز . ويرأسها رئيس الحى أو المدينة أو المركز تتلوى مسئوليات تنفيذ برامج محو الأمية فى محيطها ، من حيث حصر الأميين والقيام ببرامج الدورة وتسجيل الدارسين وفتح مراكز والفصول وتجهيزها ومتابعة الاجراءات التنفـيذية وتقوم بإعداد تقارير شهرية عن نشاط محو الأمية وتعليم الكبار بالحى أو المدينة أو المركز ترفعها إلى مجلس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظة وتمثل فيها كافـة الـوزارات والجهات المعنية والمجلس المحلى والتنظيمات السياسية والشعبية ويكون مدير الإدارة التعليمية مقررا لهذه اللجنة.

التشريع :

ضـمانا لتنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية على وجه يحقق أهدافها وحرصا على جديـة العمل ، فإن الأمر يستلزم إعادة النظر فى تشريع محو الأمية المعمول بها حاليا ، بحيث يتضمن تنظيم جوانب العمل فى هذا المجال وتحديد الحوافز وبخاصة السلبية والتى تحاصـر الأمـى فتجعل تعلمه أمرا حتميا لقيامه بدوره فى المجتمع بصورة إيجابية ، كما يتضـمن مصـادر الـتمويل المختلفة ، والتزامات الهيئات والمؤسسات والأفراد ، وتحديد الأحكام التى تتعلق بالتقصير فى تحمل المسئولية على أى وجه من الوجوه، كذلك يتضمن فـتح القـنوات بين محو الأمية والتعليم النظامى كوسيلة لحفز الأميين على الاستمرار فى التعلـيم ، إلى غير ذلك من الجوانب التى تساعد على إحكام التنفيذ ونجاح الحملة القومية لمحو الأمية .

الحملة الإعلانية :

حتى تحقق الحملة القومية لمحو الأمية أهدافها فقد أقر المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحـو الأمية إطارا عاما لحملة إعلانية مكثفة تسير جنبا إلى جنب مع مراحل التنفيذ، بل تنسـيق عمليات التنفيذ وتواكبها مرحلة مرحلة، وتنفذ على كل المستويات مركزياً ومحلياً لتعبئة الرأى العام ، وحشد كل الطاقات ، وتوفير كافة الإمكانات ، إذ لابد من تهيئة المناخ المناسب للعمل ، وتزويد كافة المواطنين بالقوة الدافعة لإنجاح برامج محو الأمية.

وتستهدف هذه الحملة الإعلانية :

- الإعلان عن بدء الحملة القومية الأمية بين المواطنين على مختلف فئاتهم .
- تعبئة المواطنين على كافة المستويات أميين كانوا أو معلمين ، وإقناعهم بخطورة مشكلة الأمية اجتماعيا ، واقتصاديا ، وسياسيا .
- استقطاب أكبر عدد ممكن من المتطوعين والمثقفين للانضمام للعمل فى برامج الحملة القومية .
- حث الأشخاص والهيئات والمؤسسات والشركات على المساهمة والتبرع لتمويل عمليات محو الأمية .

ويتولى تنفيذ هذه الحملة الإعلامية أجهزة الإعلام المختلفة من تليفزيون وإذاعة وصحافة ، وهيئات متعددة ، ودور عبادة ، ووزارات ومراكز شباب واستعلام ، وإعلام واتحادات وجمعيات ، ومجالس عليا للجامعات ، والصحافة والشباب ، والرياضة ، ونقابات، وأحزاب وتنظيمات شعبية ... وأفراد وجماعات . وذلك وفق برنامج زمنى وبشكل مخطط مستمر ، وبحيث يسهم كبار رجال الدولة فى هذه الحملة الإعلامية كى يشعر المواطنون بمدى الاهتمام بحملة محو الأمية ، وحتى يعملوا على إنجاحها وتحقيق أهدافها.

التمويل :

مصادره : وهى مصادر متعددة تأسيسا على قومية المعركة ومشاركة الجهات المعنية بمشكلة الأمية فى تحمل أعبائها المالية :

من هذه المصادر :

- قيام الجهات الحكومية والقطاع العام والخاص بمؤسساته بتحمل نفقات تعليم الأميين العاملين بها ورصد المبالغ اللازمة فى موازنتها سنويا .
- إصدار طابع لمحو الأمية بمبلغ رمزى تحصل قيمته من أى مواطن عند التقدم بطلب رسمى لأية جهة حكومية أو قطاع عام تخصص حصيلته للصرف على تنفيذ برامج الحملة القومية لمحو الأمية .
- ما تقرره الدولة من رسوم ضئيلة على بعض الأنشطة لصالح محو الأمية .
- تخصيص نسبة من موارد صناديق الخدمات بالمحافظات لأغراض محو الأمية .
- الهبات والتبرعات والمعونات المركزية التى تقدم لمحو الأمية .
- ما تقدمه الهيئات الإقليمية والدولية من معونات .

- الجهود الذاتية .

وينشأ صندوق قومى ، وصناديق محلية وفق القواعد التى يضعها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية وتجمع فيها الموارد الخاصة بمحو الأمية ، ويحدد المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية طرق وأوجه الصرف فى هذه الصناديق على مشروعات محو الأمية.

٢- تكلفة تعليم الأميين : تتمثل تكلفة تعليم الأميين فى :

أ- التكلفة المباشرة مثل :

- مكافآت القوى البشرية وحوافزها .
- احتياجات الدراسة من كتب وأدوات وروائل .
- تقويم الدارسين واختباراتهم .

ب - التكلفة غير المباشرة : وتتمثل فيما تضطلع به بعض الجهات من أعمال تدخل فى صميم اختصاصها مثل :

- نفقات الدعوة والإعلام بالحملة ، إذ تدخل فى موازنة أجهزة الإعلام والدعوة.
- نفقات تدريب المعلمين ، إذ يدخل جزء كبير منها فى موازنات التدريب بالوزارات والجهات والهيئات المختلفة .
- نفقات مواقع الدراسة ، إذ يمكن أن توفر فى المدارس ومقار الشركات والمؤسسات ودور العبادة والجمعيات إلى غير ذلك ، وهذا ما سوف يوفر قدرا كبيرا من تمويل الحملة .

وفى ضوء ما تقدم ، فإن تكلفة تعليم الأمى فى عام دراسى واحد تبلغ ١٧ جنيها، وروعى فى حساب هذه التكلفة عناصر الإنفاق المباشر فقط .

المتابعة وتقويم العمل فى مراحله المختلفة:

انطلاقا من مسئوليات المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة العامة لمحو الأمية فى كل مرحلة من مراحلها . تتم متابعة وتقويم تنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية من خلال المجلس الأعلى لتعليم الكبار وأمانته العامة ولجانه المنبثقة عنه والإدارة العامة لتعليم الكبار بالوزارة وما يمكن أن يستعان بها من أجهزة

متخصصة بالوزارات والمصالح والهيئات والإدارات المحلية بالمحافظات بحيث تبدأ عملية التقويم قبل بداية التنفيذ ، وتستمر طوال فترة التنفيذ وبعد حصر النتائج وإعداد تصور يمكن للمتعلمين الجدد من متابعة دراستهم وتثبيت المهارات التي اكتسبوها والاستزادة منها، مع العمل على فتح القنوات بين مرحلة محو الأمية والتعليم النظامى ، وتقوم أجهزة المتابعة بإصدار تقارير عن مدى نجاح الخطة الموضوعة فى مختلف أنحاء الجمهورية تعرض على المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية.

تحديد أدوار الجهات والهيئات المعنية:

ينهض بأعباء العمل فى مواجهة مشكلة الأمية – من خلال مجلس الوزراء – الوزارات ، ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ، والتنظيمات السياسية والشعبية، والشركات والاتحاد العام والنقابات والجمعيات ، وأصحاب الأعمال باعتباره مسئولية قومية، وتتحمل كل جهة مسئولياتها كاملة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ، وبصفة عامة :

١. وضع استراتيجية العمل التنفيذى ، وتوزيع الاختصاصات ومتابعة التنفيذ .
٢. استيعاب الملزمين فى التعليم الأساسى ، والقضاء على ظاهرة التسرب وتطوير مناهج محو الأمية وإعداد الكتب ومتطلبات التدريب والإشراف الفنى ، وإجراء الاختبارات ومنح الشهادات .
٣. القيام بالحصر الشامل والدقيق للأميين المستهدفين .
٤. القيام بحملة إعلانية مكثفة توجه إلى جميع المواطنين أميين أو متعلمين لدعوتهم وحثهم على الانضمام لبرامج الحملة القومية والعمل على إنجاحها .
٥. محو أمية العاملين فى القطاعات المختلفة وتحمل نفقات تعليمهم .
٦. فتح الفصول الدراسية اللازمة وتجهيزها ، ودعوة الأميين إلى تسجيل أسمائهم فى أقرب مركز دراسى لهم .
٧. توفير التمويل اللازم لمواجهة نفقات تنفيذ الحملة.

وفيما يلى تحديد لدور كل جهة من الجهات المعنية :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :

- محو أمية الأميين العاملين به والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك.
- حصر الأميين فى نطاق تعداد السكان.
- تصنيف الأميين حسب الجنس - الفئة العمرية - الموقع - العمل - الموقف التعليمى.
- تقديم المعاونة الفنية للمحافظات فيما يتصل بكافة عمليات الحصر والتصنيف وإعداد الإحصاءات اللازمة للعمل .
- إصدار الجهاز المسئول عن الحملة القومية بالبيانات والتقديرات الإحصائية التى تساعد على رسم الخطط التنفيذية وتقدير التكلفة .

المحافظات :

تتولى الأجهزة المحلية بالمحافظات جميع المسئوليات التنفيذية فى مجال محو الأمية فى إطار ما يقرره المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية وبصفة خاصة :

- وضع خطة محو الأمية بالمحافظة وإخطار المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية بها .
- رسم الخطوات التنفيذية وفق الخطة العامة التى يقرها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية .
- حصر الأميين بالمحافظة وتصنيفهم وتحديد الإمكانيات المادية والمالية والقوى البشرية اللازمة لذلك ، وتدريب الأفراد اللازمين لعمليات الحصر على المستوى المحلى .
- وضع برنامج الإعلام والدعوة لحث المواطنين ودعوتهم إلى المشاركة فى الحملات القومية ، وتحديد الجهات التى يمكن أ، تعاون فى هذا المجال .
- تحديد مراحل تنفيذ الخطة بما يتفق مع الأولويات التى أقرها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية وإخطار الجهات المسئولة عن محو الأمية لتتحمل مسئولياتها فى ذلك .

- تحديـد موارد التمويل المحلية وتوفيرها وإعداد الميزانية وتوزيعها على الجهات المختلفة بالمحافظة وفقا للنظم والقواعد التى يضعها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية والإشراف على صرفها طبقا للقرارات التى يصدرها المجلس .
- وضع النظام الذى يكفل لكل جهة من الجهات التى تتولى محو الأمية فى المحافظة إحكام التنظيم والإشراف على التنفيذ .
- الإشـراف علـى تدريب الموجهين والقائمين بالتدريس على طرق ووسائل تعليم الكبار من خلال الأجهزة التعليمية .
- الإشـراف علـى إمـداد مواقع العمل بالمواد التعليمية والكتب وتوفير التجهيزات والأدوات التى تتطلبها الدراسة فى مراكز وفصول محو الأمية .
- تنسـيق الجهـود فـى مجـالات محو الأمية بين الهيئات والمصالح والمؤسسات المختلفة الواقعة فى نطاق المحافظة والاستفادة بمختلف الإمكانات المتاحة .
- وضع نظام متابعة العمل وتنفيذ الخطة وتقييمها وتذليل المعوقات والصعوبات التى تعترض التنفيذ .

الوزارات : وزارة التربية والتعليم :

تـتولى وزارة التربـية والتعليم المسئوليات الخاصة بها فى إطار ما يحدده المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية على وجه الخصوص :

- تحقيق الاستيعاب الكامل بقبول جميع الملزمين بالمدارس الابتدائية .
- القضـاء على ظاهرة التسرب من الحلقة الابتدائية وذلك بالعمل على جودة التعليم فى المدرسة الابتدائية وتنظيم برنامج يعمل على تمكين من لم تمكنه الظروف من دخـول المدرسـة أو تسـرب مـنها ، أن يلحق بالمدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين أو غير ذلك .
- إعداد خطة الدراسة لبرامج محو الأمية .
- إعداد المناهج والكتب والوسائل التعليمية اللازمة لتعليم الأميين وطبعها وتوزيعها.
- متابعة برامج ومشروعات محو الأمية وتنفيذ ما يخصها منها .
- الإشراف على تدريب "موجهين والقائمين على طرق ووسائل محو الأمية .

- إصـــدار النشرات والتعليمات الخاصة بسير العمل وتنظيمه فى مجال اختصاصات الوزارة .
- القيام بالبحوث والدراسات لتطوير العمل فى مجال محو الأمية .
- الإشراف على جميع مراكز تعليم الأميين ومعاونتها .
- الإشـــراف الفـــنى على كافة اختبارات الدارسين ومنح الشهادات الدالة على محو أميتهم .

وزارة الدفاع :

- محـــو أمـــية الأميين العاملين بها ، والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- تنظيم برنامج لتوعية المجندين وتوضيح أهمية التعليم واستمراريته فى حياتهم.
- إعداد الكوادر القادرة (من ضباط وصف الضباط) على القيام بالتدريس بفصول محو الأمية .
- فتح فصول لمحو الأمية بجميع الوحدات والمعسكرات .

وزارة الداخلية :

- محـــو أمـــية الأميين العاملين بها ، والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- تنظـــيم بـــرنامج لتوعـــية الجنود وكذا السجناء ،بأهمية التعليم واستمراريته فى حياتهم.
- معاونـــة أجهـــزة الشـــرطة ومكاتب السجل المدنى فى عمليات حصر الأميين فى المحافظات المختلفة .
- إعداد الكوادر القادرة (من ضباط وصف الضباط) على القيام بالتدريس بفصول محو الأمية سواء للجنود أو السجناء .
- استمرار فى تنفيذ برامج محو الأمية فى السجون المتخلفة للرجال والنساء ،
- فتح فصول لمحو الأمية بمعسكرات تدريب الجنود .

وزارة الإعلام :

- محو أمية العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك.
- تضمن بعض الموضوعات والتمثيليات اتجاهات خاصة توضح جوانب مشكلة الأمية وآثارها السيئة على الفرد وأسرته وعلى الإنتاج .
- تخصيص برنامج تليفزيونى وآخر إذاعى لتكريم المتميزين من المعلمين والدارسين الذين ترشحهم المحافظات المختلفة.
- نشر المقالات فى الصحف والمجلات لدعوة جمهور المثقفين على مختلف المستويات وكذلك المسئولين بأجهزة الدولة ومؤسساتها لمساندة الجهود المبذولة لإنجاح الحملة القومية.
- تبنى وسائل الإعلام حملة لتمويل صناديق محو الأمية وذلك بتوجيه النداء إلى المؤسسات ومختلف الفئات فى المجتمع للتبرع لتمويل الحملة القومية لمحو الأمية.

وزارة الثقافة :

- محو أمية الأميين العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- توجيه قوافل الثقافة والإعلام الداخلى المنتشرة فى جميع المحافظات لحث المواطنين وبخاصة فى القرى والمناطق النائية على التعلم والالتحاق بالفصول الدراسية .
- عرض الأفلام والعروض المسرحية فى الساحات الشعبية وفى القرى بهدف توضيح أخطار الأمية من ناحية ، وفوائد التعليم من ناحية أخرى بالنسبة للفرد وأسرته.
- إعداد الكتيبات والنشرات التى يخاطب جمهور المثقفين بهدف كسب تأييدهم لمساندة الجهود المبذولة فى مجال محو الأمية.
- فتح فصول لمحو الأمية بقصور الثقافة المنتشرة فى جميع المحافظات وكذا استغلال تلك الأماكن فى عقد الندوات واللقاءات المواجهة لصالح محو الأمية.

الهيئات العامة للاستعلامات :

- محـو أمـية العامليـن بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- قـيام المراكـز الإعلامية بإلقاء الضوء على مشكلة الأمية وانعكاساتها اجتماعيا واقتصـاديا على الفرد والمجتمع وحث الأميين على الالتحاق بفصول محو الأمية ودعوة المثقفين إلى المشاركة فى القضية مشاركة إيجابية تحقيقا لأهداف الحملة وذلك من خلال الكتيبات والملصقات والنشرات والنماذج .
- تنظـيم مسابقات إعلامية لمحو الأمية الثقافية وذلك من خلال تقديم المعونات فى هـذه المسـابقات على أن يتم تنفيذها داخل أندية المشاهدة وفصول محو الأمية بمراكـز الإعـلام وبالتربـية والتعلـيم والشركات ومراكز الشباب على مستوى الجمهورية .
- فتح فصول لمحو الأمية داخل مراكز الإعلام لخدمة المواطنين فى مناطقهم وذلك بالتعاون مع مديريات التربية والتعليم .
- عقـد دورات تدريبـية وحلقـات بحثـية من خلال مراكز النيل للإعلام والتعليم والتدريب حول قضية الأمية .

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية :

- محـو أمـية الأميـن العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- قـيام المكلفيـن بالخدمة العامة بالعمل فى مجالات محو الأمية كعمليات الإحصاء والتوعية والتدريس .
- تنظـيم الجمعيات الأهلية والاتحادات والأندية بتخصيص جزء من نشاطها لبرامج محو الأمية وبخاصة بين المنتفعات من خدمات الجمعيات وأن يؤخذ فى الاعتبار عند تحديد قيمة الإعانة .
- تنظيم برامج الأمية للمترددين على الجمعيات والمؤسسات المختلفة الواقعة تحت اشراف الوزارة.

- وضـع امكانـات الوحدات والمراكز الاجتماعية فى خدمة برامج الحملة القومية بمناطقها.
- تكليف الأخصائيين ، والرائدات الريفيات بالمساهمة فى عمليات الحصر والتوعية والتدريس ومراقبة انتظام الدارسين والدارسات .
- عقد دورات تنشيطية متخصصة فى مجالات محو الأمية للخدمات العامة بالتعاون مع مديريات التربية والتعليم بالمحافظات .
- الاتصـال المباشر بالهيئات الحكومية والشعبية وحثها على المساهمة فى الحملة القومية لإيجاد الوعى بأهمية محو الأمية بين المواطنين .

وزارة الأوقاف :

- محـو أمـية الأميين العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- القـيام بحملات الدعوة والإقناع بين المواطنين وإثارة الدوافع الدينية لطلب العلم والقضاء على الجهل ويتم ذلك من خلال خطب الجمعة والأعياد والأحاديث الدينية واللقاءات والاجتماعات .
- مشاركة الأئمة والوعاظ فى التدريس بفصول محو الأمية بالمساجد .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى :

- محـو أمـية الأميين العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- قـيام الأجهـزة والجمعـيات التعاونية الزراعية ومراكز الإعلام الريفى بتوعية الجماهـير فى المناطق الريفية وبخاصة (أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية) بأضرار الأمية وحفزهم للانضمام إلى فصول محو الأمية .
- تقديم المتطوعين من بين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية للعمل فى مجالات محو الأمية .
- قـيام أجهـزة الوزارة بالمحافظات المختلفة بتقديم ما لديها من إمكانات لأماكن الدراسة ووسائل التدريس .

- تتولى مراكز الإعلام الريفى إعداد اللافتات والملصقات الخاصة ببرامج محو الأمية ووضعها فى أماكن تجمعات الفلاحين .
- تنظيم برامج محو الأمية للعاملين والمترددين والمنتفعين بخدمات مراكز الإعلام الريفى .

وزارة الصحة :

- محو أمية الأميين العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- القيام بعمليات التوعية عن طريق القوافل الثقافية المنتشرة ، والوحدات الصحية وإعداد برامج لحث المواطنين على محو الأمية أسوة ببرامج التوعية الصحية .
- قيام الأطباء والمثقفين الصحيين بالتدريس وبخاصة تدريس منهج الثقافة العامة .
- إصدار نشرات بلغة مبسطة للتثقيف الصحى لتثبيت مهارات القراءة .

وزارة الصناعة :

- محو أمية الأميين العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- حصر الأميين فى القطاعات والشركات والوحدات الإنتاجية .
- القيام بحملة إعلامية مكثفة فى مواقع الانتاج المختلفة بهدف توعية العمال بخطورة مشكلة الأمية على مختلف مخططات التنمية الاقتصادية مع توضيح أثر التعليم على زيادة الإنتاج .
- فتح فصول لمحو الأمية بالمواقع الإنتاجية .

وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى :

- محو أمية الأميين العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- المساهمة فى عمليات الحصر والتصنيف للعمال فى مواقع العمل بالتعاون مع وزارتى الصناعة والإسكان والتعمير .
- تنفيذ برنامج مكثف لدعوة العمال فى مختلف مواقعهم للمساهمة فى إنجاح الخطة القومية لمحو الأمية .

- إعادة النظر فيما تقوم به من برامج تدريب لإعادة صياغتها فى ضوء الحملة القومية لمحو الأمية بما يساعد على تحقيق أهداف الحملة .
- العمل على ربط التدريب المهني على المستوى القومى ببرامج الحملة القومية لمحو الأمية .
- استخدام مراكز التدريب كفصول دراسية لتعليم الأميين خاصة بالنسبة لجوانب برنامج التدريب المهنى .

وزارة الإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة :

- محو أمية الأميين العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- قصر المستفيدين بعقود التملك واستصلاح الأراضى فى المدن الجديدة على الذين يجيدون القراءة والكتابة .
- تسجيل الحالة التعليمية لسكان المدن الجديدة منذ بدء دخولهم إليها وذلك لحصر الأميين منهم ووضع خطة محكمة لإلزامهم بمحو أميتهم .
- إعداد لافتات وملصقات تدعو المواطنين للقضاء على الأمية فى مجتمعاتهم الجديدة .
- ربط الانتفاع بالخدمات التى تقدمها الوزارة للمستوطنين بالمدن الجديدة بمدى مساهمة الفرد وجهده فى عمليات محو الأمية .
- تنظيم برامج لمحو أمية العمال والمزارعين الذين يستعان بهم المدن الجديدة فى الأعمال المختلفة كاستصلاح الأراضى وتشييد وتعبيد الطرق إلى غير ذلك .

وزارة المالية :

- محو أمية الأميين العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- تذليل الصعوبات أمام الجهات المنفذة لبرامج محو الأمية بالنسبة لإدراج الاعتمادات المالية بموازنتها السنوية .

- معاونـة المجلـس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية فى وضع اللوائح والقواعد الخاصـة بإنشـاء صندوق قومى وكذا صناديق محلية تجمع فيها الموارد المالية الخاصة بمحو الأمية وكذا تحديد قواعد الصرف من هذه الصناديق .

وزارة النقل والمواصلات والنقل البحرى :

- محـو أمـية الأميين العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- إعداد شعار يتصل بمحو الأمية تضيفه هيئة البريد إلى أختامها .
- تخصيص بعض لافتاتها وملصقاتها الموجودة بمحطات السكك الحديدية والقطارات ووسائل النقل البرى والأتوبيس النهرى وغيرها للدعوة للقضاء على الأمية .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية :

- محـو أمـية الأميين العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- قـيام قطاع التمثيل التجارى بالوزارة بالاتصال ببعض المؤسسات مانحة المعونة غير الحكومية ومطالبتها بالمساهمة فى تمويل برامج الحملة القومية.

المجلس الأعلى للشباب والرياضة :

- محـو أمـية الأميين العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- اسـتثمار جهـود الشباب فى العمل ببرامج محو الأمية فى المشاركة فى عمليات حصر الأميين وتنفيذ برامج الدعوة والإعلام .
- اختـيار الكوادر الصالحة للتدريس بفصول محو الأمية من الشباب رواد المراكز والأندية الرياضية والريفية .
- وضع مراكز الشباب ومقار الأندية الرياضية والريفية فى خدمة برامج محو الأمية بالمحافظات .
- تنظيم المعسكرات لخدمة برامج محو الأمية .

الجامعات :

- محــو أمــية الأميــن العاملين بها والمشاركة فى تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- المساهمة فى إجراء البحوث والدراسات اللازمة لتحقيق أهداف محو الأمية .
- المشــاركة فى تطوير المناهج وإعداد الكتب الدراسية المستخدمة فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار .
- حفــز الطلاب والاتحادات الطلابية على التطوع لمحو الأمية فى الحصر والدعوة والتدريس .
- تنفيذ برامج تدريبية لإعداد صفوف المتطوعين والمتطوعات من طلبة الجامعات .

الأحزاب والنقابات :

- توعية الجماهير بأهمية الحملة القومية .
- المساهمة فى تنفيذ برامج محو الأمية وبخاصة فى القطاعات الأهلية .
- تقديم المعونات الممكنة من أموال وأماكن ومتطوعين .
- تضامنها مع الأجهزة الشعبية والتنفيذية لإنجاح الحملة .
- تخصيص مساحات من صحفها ومجلاتها لعمليات تنفيذ الحملة القومية .
- تخــريج معلميــن لمحو الأمية عن طريق الدورات التدريبية التى تعقد بالجامعات العمالية بالتعاون مع الأجهزة التعليمية المختصة .
- فتح فصول لمحو الأمية بمقارها .
- المشــاركة فى انضباط الدارسين والدارسات بالمراكز والفصول واستمرارهم فى الدراسة .

جهات أخرى :

أوصــى المجلـس الأعلــى لتعلــيم الكــبار ومحــو الأمــية فــى جلسته بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٠م بمخاطبة الجهات الآتية :

- الأمانة العامة للإدارة المحلية .
- جهاز تنمية القرية .
- المركز الإقليمى لتعليم الكبار بسرس الليان .

- المجلس القومى للسكان .

وذلك للمشاركة فى تنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية ، والالتزام بالدور المنوط بكل منها وبصفة خاصة :

- تخصيص بعض مواردها للإنفاق منها على برامج ومشروعات الحملة القومية لمحو الأمية .
- توفير بعض التجهيزات والمعدات اللازمة لتنفيذ برامج التدريب المهنى فى نطاق الحملة القومية .
- العمل على تخصيص بعض المنح الدولية التى تقدم للمحليات لتغطية بعض جوانب الإنفاق فى برامج ومشروعات محو الأمية .
- إعداد البحوث والدراسات بهدف تطوير العمل فى مجالات محو الأمية وتعليم الكبار.

تعقيب تحليلى :

بنظرة تحليلية لمحتوى الخطة التنفيذية للحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩١/٩٠ يمكن بيان المبادئ والأولويات التى نادت بها هذه الخطة على النحو التالى :

١- أن تعمل الجهات الحكومية والشعبية كافة وجميع التنظيمات الحزبية والقطاعات والأفراد متكاتفة فى إطار المسئولية القومية بحشد طاقاتها فى حملة قومية شاملة للقضاء على براثن الأمية وتوفير المهارات الأساسية لجميع المواطنين صغاراً وكباراً من أجل العمل والإنتاج والمواطنة الصالحة .

٢- مواجهة الأمية بمفهومها الشامل أمية القراءة والكتابة والحساب ، والأمية الدينية والثقافية والوطنية والمهنية بحيث يصبح الفرد بعد محو أميته قادرا على استخدام القراءة والكتابة والرياضيات فى جميع مناشط الحياة اليومية.

٣- أن يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم النظامى وغير النظامى فى تحقيق أهداف التعليم الأساسى للجميع ، سواء على مستوى الصغار أم على مستوى الكبار بحيث تتوحد المستويات التعليمية ، وإن اختلفت مضامين ومحتوى المناهج الدراسية وفقا

لاحتياجات المتعلمين صغاراً كانوا أم كباراً ، وبذلك يكون المستوى التعليمى لبرامج محو الأمية هو – على الأقل – مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم .

٤- أن تعمل برامج محو الأمية وبرامج التعليم الأساسى للصغار ، على توفير نموذج الفرد المتعلم القادر على أن يعلم نفسه بنفسه بحيث يتوفر لدى كل فرد القدرة على التعلم الذاتى والرغبة فى مواصلة التعلم وتحقيق الاستمرارية فى التعليم فى إطار فلسفة التربية المستمرة مدى الحياة .

٥- أن تعمل برامج محو الأمية فى الحملة القومية الشاملة على الربط بين مناهجها وبرامج التدريب المهنى فتصبح الأخيرة جزءا من برامج محو الأمية وتؤدى إلى إعداد الأفراد للعمل المنتج مع إعدادهم لعالم الكلمة المكتوبة .

٦- أن يتم الربط بين الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وبين حركة إصلاح نظام التعليم ، وتحقيق التكامل بينها وبين احتياجات خطط التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية .

٧- أن تعمل وزارة التربية والتعليم على سد منابع الأمية وذلك من خلال :
- تحقيق الاستيعاب الكامل بقبول جميع الأطفال الملزمين فى الحلقة الابتدائية .
- علاج ظواهر الفقد فى التعليم الأساسى وبخاصة ظاهرة التسرب فى الحلقة الابتدائية.

٨ - أن تراعى الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية إعطاء الأولوية للأصغر سنا مع التخلص تماما من ظاهرة الأمية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما ، فتلك أولوية قصوى حيث ينشأ الجيل القادم وقد خلا تماما من ظاهرة الأمية.

٩ - أن تراعى الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية إعطاء الأولوية للفئات المحرومة وبخاصة النساء . وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة مع التركيز على الاهتمام بمحو أمية المرأة إذ أنها الزوجة والأم وأثر تعليمها يمتد إلى أبنائها وأسرتها فالأم المتعلمة أقدر على تعليم أبنائها القيم والاتجاهات السليمة وأقدر على توجيههم للحرص على التعليم ومسايرة تطورات العصر وخدمة المجتمع والولاء للوطن . س

١٠- إلزام جميع الأميين من الفئة (١٥ - ٣٥ عاما) بالالتحاق بفصول محو الأمية أثناء سنوات الخطة ووضع الضوابط القانونية والحوافز السلبية والإيجابية لضمان تنفيذ هذا الالتزام وحتى نوفر الإطار القانونى للحملة الشاملة .

١١ - تشـجيع الأميـين الذيـن هم أكبر من ٣٥ عاما على الالتحاق بفصول محو الأمية وإتاحــة الفرص التعليمية لهم دون اتخاذ إجراءات الإلزام القانونى مع الفئات ذات الأولوية

١٢- أن يـتم إعـداد حملة إعلامية مكثفة خلال سنوات الخطة بحيث تسبق تنفيذ برامج محو الأمية وبرامج سد منابعها وتواكبها وتستمر بعدها لتعبئة المواطنين على كافة المسـتويات أميين كانوا أم متعلمين . ولإبراز دور كل مواطن وموقعه فى الحملة واستقطاب أكبر عدد من المتطوعين والمثقفين للإنضمام للحملة كمعلمين وإداريين ولحث المؤسسات والشركات والهيئات على القيام بمسئولياتها والمشاركة الايجابية فــى تنفـيذ بـرامج الحملة القومية والمساهمة فى تمويلها ولإيجاد الجو المناسب للمجتمع المتعلم المعلم .

ب - أهم جوانب القصور التى انتابت الخطة التنفيذية لمحو الأمية فى مصر . ٩٠/١٩٩٩م.

مـن مـنطلق العرض السابق لمعالم الخطة التنفيذية للحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩٠/١٩٩٩ يمكـن الوقوف على حقيقة مؤداها أنه كانت دول العالم قد أكدت من خلال الإعـلان العـالمى لحقوق الإنسان أنه لكل شخص حقا فى التعليم فإن إعلان السيد رئيس الجمهورية باعتبار العشر السنوات (١٩٩٠/ ١٩٩٩ م) عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار وقـد توجـه إلـى كافة الجهات الحكومية والشعبية وجميع التنظيمات الحزبية والسياسية وجميع الأفراد ، وطلب منها أن تعمل متكاتفة بروح المسئولية القومية على تحقيق ما يوفر حـق كل مصرى فى التعليم وذلك ايمانا بخطورة مشكلة الأمية وأثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتأكيدا على أن التعليم لم يعد ترفا اجتماعيا ولكنه فى حقـيقة الأمـر جزءاً أساسيا من حقوق الإنسان التى حددتها الشرائع السماوية والدساتير الوطنية والمواثيق الدولية . ولكن ماذا تحقق من هذه الخطة حتى الآن - ديسمبر ١٩٩٤ م - أى بعد انتهاء قرابة نصف التوقيت الزمنى للخطة التنفيذية؟

جدول (١) لبيان توزيع أعداد الأميين المستهدفين على سنوات الحملة وفقا للبديل الأول

سنوات التنفيذ	من ستمحى أميتهم	النسبة
١٩٩١	٣١٩,٦٥	٥% من المجموع
١٩٩٢	٧٤٤,١٣٥	١٠% من الباقى
١٩٩٣	١,٠٠٤,٥٨٥	١٥% من الباقى
١٩٩٤	١,١٣٨,٥٢٦	ومن يتبقى من الأميين
١٩٩٥	١,١٣٨,٥٢٦	يوزعـون علـى السنوات
١٩٩٦	١,١٣٨,٥٢٦	الخمس الباقية من الخطة .
١٩٩٧	١,١٣٨,٥٢٦	
١٩٩٨	١,١٣٨,٥٢٦	
الجملة	٧,٨٣٣,٠٠٠	

جدول (٢) لبيان أعداد الدارسين والفصول والقوى البشرية موزعة على سنوات تنفيذ الحملة القومية وفقا للبديل الأول (١٥ – ٣٥) سنة

السنة	الدارسون	الفصول	المعلمون	المشرفون	العمال	الموجهون
١٩٩٣	٤٨٩٥٥٠	١٦٣١٨	١٦٣١٨	٣٢٦٤	٣٢٦٤	٥٤٤
١٩٩٤	٩٣٠٣٢٠	٣١٠١١	٣١٠١١	٦٢٠٢	٦٢٠٢	١٠٣٤
١٩٩٥	١٢٥٠٩٣	٤١٨٦٤	٤١٨٦٤	٨٣٧٣	٨٣٧٣	١٣٩٥
١٩٩٦	١,٤٢٣٤٠٠	٤٧٤٤٧	٤٧٤٤٧	٩٤٨٩	٩٤٨٩	١٥٨٢
١٩٩٧	١,٤٢٣٤٠٠	٤٧٤٤٧	٤٧٤٤٧	٩٤٨٩	٩٤٨٩	١٥٨٢
١٩٩٨	١,٤٢٣٤٠٠	٤٧٤٤٧	٤٧٤٤٧	٩٤٨٩	٩٤٨٩	١٥٨٢
١٩٩٩	١,٤٢٣٤٠٠	٤٧٤٤٧	٤٧٤٤٧	٩٤٨٩	٩٤٨٩	١٥٨٢
٢٠٠٠	١,٤٢٣٤٠٠	٤٧٤٤٧	٤٧٤٤٧	٩٤٨٩	٩٤٨٩	١٥٨٢
الاجمالى	٩,٧٩٢٨٠٠	٣٢٦٤٢٨	٣٢٦٤٢٨	٦٥٢٨٤	٦٥٢٨٤	١٠٨٨٣

بمقارنـــة موضـــوعية بسيطة بين المحتوى الإحصائى للجدولين السابقين يمكن إدراك الملاحظات التالية :

تشير البيانات التى أعلنها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الحجم الإجمـــالى للأمية فى مصر هو ١٧,١٦٠,٦٢٤ طبقا لبيانات تعداد ١٩٨٦ ممن بلغوا ١٠ سنوات فأكثر ويمثلون نسبة ٤٩,٤ % من جملة عدد السكان .

اتجهت الخطة التنفيذية أخيرا إلى اعتبار سن البداية لحملة القومية لمحو الأمية هى الخامســة عشرة على أساس أن ما دون ذلك يقع فى طاق التعليم الذى تضطلع بمسئوليات وزارة الترابية والتعليم .

وتأسيســا على ما اتجهت إليه المناقشات حول تحديد فئات العمر المستهدفة فقد تم اختيار البديل الأول (١٥ – ٣٥) سنة مع عدم حرمان الأميين الراغبين فى التعليم ممن هم أكبر من ٣٥ سنة إن استطاع الجهاز التنفيذى ذلك .

وفى ضوء ذلك تحدد الخطة الهدف الكمى للحملة بمحو أمية ٧,٨٣٣,٣٠٠ مواطن فى مدة عشر سنوات على مستوى الجمهورية وذلك على النحو التالى :

١- إلزام جميع الأميين الواقعين فى الشريحة العمرية (١٥ -٣٥) سنة ويقدر عددهم بـــ ٦,٣٣٣,٠٠٠ منهم ٢,٤٠٦٦٠٠ من الذكور ٣٠٩٢٦٤٠٠ من الإناث .

٢- تشـــجيع مـــن تـــزيد أعمارهم على ٣٥ سنة على الالتحاق بفصول محو الأمية ويـــتوقع أن يقـــبل علـــى فصـــول الدراسة خلال سنوات الحملة من هؤلاء نحو ١,٥٠٠,٠٠٠ أمى دون إلزام قانونى .

حيث أنه تم التخطيط لتنفيذ الخطة وفق المرحلة الأولى للإعداد ومدتها سنة واحدة –١٩٩٠– والثانية للتنفيذ ومدتها ثمانى سنوات – ١٩٩١ – ١٩٩٨ – ثم مرحلة التصفية ومدتها سنة واحدة –١٩٩٩– وقد تم توزيع أعداد الأميين المستهدفين على سنوات الخطة العشر بنسبة ٥% من المجموع فى السنة الأولى و١٠% للسنة الثانية و١٥% من الباقى فـــى الســـنة الثالـــثة وما يبقى يوزعون على السنوات الخمس التالية وذلك وفقا لما جاء بالخطة التنفيذية للحملة القومية –١٩٩٠ – ١٩٩٩ – إلا أن الواقع يبدى صورة غير تلك التى استهدفت الخطة تنفيذها ، ومعالم تلك الصورة تتمثل فى:

- إذا كانـت الخطة التنفيذية تقتضى فى العام الأول ١٩٩٠ – مرحلة الإعداد – وجوب القيام بحصر شامل للأميين على مستوى الجمهورية بجانب القيام بحملة توعية إعلامية وإعداد المناهج وبرامج التدريب لمن سيكلفون بالتدريس فى فصول محو الأمية ، إضافة إلى تحديد الدور الذى تضطلع به الجهات المعنية – إلا أن القائمين على تنفيذ تلك الخطة لم يبدوا اهتماما بمهام وأولويات تلك المرحلة حيث أنه مازالت الدورات التدريبية لإعداد معلمى محو الأمية من بين خريجى الجامعات والمعاهد والتعليم الفنى بنوعياته قائمة وبصورة روتينية .
- مرور قرابة خمس أعوام – نصف المدى الزمنى للخطة التنفيذية المعلنة – ١٩٩١ حتى ديسمبر ١٩٩٤ دون أن تمحى أمية الأعداد الموزعة على سنوات الخطة حيث أنه كان من المقرر محو أمية ٥% من مجموع الأميين عام ١٩٩١ م أى حوالى ٣٩١,٦٥ أميا ، وفى عام ١٩٩٢ ، ١٠% من الباقى أو حوالى ٧٤٤,١٣٥ أميا ، وفى عام ١٩٩٣ ١٥% من الباقى أى قرابة ١,٠٠٤,٥٨٥ أميا وفى عام ١٩٩٤ حوالى ١,١٣٨,٥٢٦ أميا ، إلا أن الواقع يخالف تلك الحقائق الإحصائية الواردة ضمن بيانات الخطة التنفيذية للحملة القومية ويؤكد ذلك ما جاء على لسان رئيس الجهاز التنفيذى لمحو الأمية – اللواء صالح عبد العاطى – إذ يقول " لقد بدأ التنفيذ على سبيل التجريب عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣ م فى سبع محافظات ومدينة الأقصر ، وتم تشغيل ١٠ آلاف شاب من الذين لا يعملون حاليا لمحو أمية ٢٥٠ ألف أمى وقد تم الاتفاق مع الصندوق الاجتماعى للتنمية على توسيع نطاق المشروع ليغطى ٢١ محافظة عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤م تم فيها فتح ٢٣ ألف فصل يعمل فيها ٢٣ ألف معلم من الشباب وقد استوعبت هذه الفصول ٥٥٢,٥٠٠ أمى هذا عدا فصول المستوى الثانى التى استوعبت ٣٧٥,٣٢٥ دارسا ، وفى الجانب الآخر يقول الدكتور عادل عز – وزير التعليم آنذاك – " إننى أكرر وأقول : يقولون خططا !، أقول لا ، لست أنا الذى عملتها، الخطط موجودة ومعمولة التنفيذ على أساس ١٩٩٠ م حتى سنة ١٩٩ م ومكتوب رقم – ١– وأمامها سنة الإعداد ١٩٩٠ ، يعنى لن تمحو امية أحد ، بعد ذلك تبدأ من عام ١٩٩١م حتى ١٩٩٩ م يكون الـ ٧,٨ مليون قد انتهينا منهم تماما.

موقــف محــير تلك الذى يجمع بين القول ونقيضه من بين أعلى قيادات الخطة التنفيذية ١٩٩٠م – ١٩٩٩ م ،ة إذ كيف يكون بدء التنفيذ على سبيل التجريب عام١٩٩٢/ ١٩٩٣ م ثــم التنفــيذ الفعلى عام ٩٣ / ١٩٩٤م ، كما يقرر ذلك رئيس الجهاز التنفيذى لمحــو الأمــية؟ ' وعلــى الصعيد الآخر يقول وزير التعليم آنذاك أنه لم يضع تلك الخطة التنفــيذية، ولكــنها كانت كائنة بالفعل ومراحلها محددة زمنيا : عام ١٩٩٠ يمثل مرحلة الإعداد ومن عام ٩١ / ١٩٩٨ م مرحلة التنفيذ ، ١٩٩٩ عام التصفية ، وهذا يؤكد الفجوة العمــيقة بــن ما استهدفته الخطة التنفيذية فى السنوات الخمس الأولى منها ٩٠ /٩١ – ٩٤ / ١٩٩٥ وما هو محقق على أرض الواقع .

- علــى الرغم من الجهود التى بذلت من قبل القائمين على تنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية فإن حجم الأمية مازال كبيرا ونسبتها مرتفعة ،كما أن تعداد الأميين البالغين ١٠ سنوات فأكثر فى تزايد مستمر ، فقد بلغ عددهم عام ١٩٩٠ حوالى ١٨ مليونا بنسبة ٤٧,١ % نظــير ٤٩,٤% عــام ١٩٨٦ ، وليس معنى ذلك أنه لا يوجد جهد مبذول ولكن هل يتناسب الجهد المبذول ماديا ومعنويا مع تعداد من محيت أميتهم؟

- إذا كانت إحصاءات التعدادات تشير إلى تلك الزيادة المطلقة فى أعداد الأميين والأميات إلا أن صــورة الواقــع قد تكون أكبر حجما من ذلك ، لأن التعدادات تشير – بعد فئة الأميين – إلى فئة الملمين بالقراءة والكتابة ، ويصل حجم هذه الفئة إلى أكثر من ٥,٥ ملــيون فــى تعداد سنة ١٩٧٦ ، ومن التقرير المعقول وصف هؤلاء المصنفين على أنهــم ملمين بالقراءة والكتابة إلا أنهم لا يستطيعون توظيفها توظيفا كفئا فى حياتهم اليومــية ، ولذا يمكن القول – بكل طمأنينة – أن حجم الأميين والأميات ممن هم فى سن العاشرة فيما فوق قد يتجاوز بكثير فى الوقت الحاضر ١٨ مليونا . ومن المتوقع مع استمرار الجهود الحالية فى ظل السنوات المتبقية للخطة التنفيذية – من١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ م – بــنفس الوتــيرة دخــول المجتمع المصرى إلى القرن الحادى والعشرين ونســبة الأمية لا تقل عن ٤٠% لمن هم فى سن العاشرة وما فوق ، وبعبارة أخرى سوف يتراكم ويتزايد العدد المطلق للأميين والأميات بحيث يتجاوز عشرين مليونا من المواطنين والمواطنات .

- إذا كـان قـد تم إنشاء جهاز قومى للقيام على الخطة التنفيذية لمحو الأمية وذلك فى صـورة هيـئة عامة تجمع بين : الجانب التخطيطى المتمثل فى مجلس إدارة الهيئة والجانـب التنفـيذى الذى أوكلت إليه العملية التنفيذية ، والجانب التنسيقى ثم الرقابة والمتابعة .... هنا يتساءل الباحث من بين أعضاء تلك الأجهزة التخطيطية والتنفيذية والتنسيقية متخصصا فى الإدارة التعليمية أو التخطيط التربوى ؟

وإذا كانت الخطة التنفيذية لمحو الأمية ٩٠ / ١٩٩٩م وقد قامت على اختيار وتنفيذ الـبديل الأول – محو أمية الأميين الذين تقع أعمارهم بين ١٥ – ٣٥ سنة فمعنى ذلك أن الأميين والأميات الذين هم فوق سن الإلزام حتى سن الرابعة عشر لا يدخلون ضمن تعداد الأميين فى هذه الخطة ، وفى نفس الوقت فإن وزارة التربية والتعليم لا تقبلهم – بعد سن معيـن- فى الصف الأول الابتدائى ، فطبيعى أن يكون هذا الكم من المتسربين من التعليم الابتدائى وحتى سن الرابعة عشر مصدرا خصبا لزيادة تعداد الأميين ، فكيف تواجه الخطة التنفـيذية هـذا المنـبع ؟ ومن ناحية أخرى فإن الأميين والأميات من هم فوق الخامسة والثلاثيـن لا تلزمهم الخطة التنفيذية إلزاما تشريعيا بالإقبال على مراكز محو الأمية ، إذا يقول الدكتور عادل عز وزير التعليم آنذاك فى هذا الصدد " إذا استطعنا أن نمحو أمية أناس بعد سن الخامسة والثلاثين فليس هناك مانع أبدا ، وقد قدرت الأعداد بحوالى سبعة ملايين ومليـون إضـافى لـيكون العدد ثمانية ملايين ، ويستشهد على ضيق ذات اليد بقول ربنا سـبحانه وتعالى : " لا يُكلف الله نفسا إلا وسعها " فما السبيل لمحو أمية من هم فوق سن الخامسة والثلاثين ؟

وبعد مشاركة من الباحث حيال القضية المطروحة والتى أكدت معالم الواقع قصور " فعالية الخطاب التربوى الشعبى والرسمى دون تحقيق الأهداف التى وضعت ليحققها سلفا "

يؤكد الباحث على ضرورة :

- مشـاركة جهـود كافة التنظيمات الشعبية والأحزاب ومجلسى الشعب والشورى والمؤسسـات الحكومية وغير الحكومية والجامعات والأفراد فى مجالات التخطيط والتنسـيق والتنفـيذ لـبرامج محـو الأمية ، لأنه لا يمكن إتاحة فرصة التعليم الأساسـى لكـل الـناس إلا عن طريق مشاركة الجماهير والمنظمات على كافة المستويات .

- وجوب إحياء دور مركز سرس الليان لخدمة البيئة المصرية والاستفادة من المواد الدراسية والبرامج والخطط التى أعدها المركز وضرورة دعم اليونسكو له وإحيائه ليلعب دوره كأداة تابعة لليونسكو بعد إعداده لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الدارسين .

- ضرورة تحديد الجزاءات والحوافز السلبية التى توقع على كل من يمتنع من الأميين عن العمل على محو أميته حين تتاح له الفرصة ، وكذا كل من يتسبب فى تعطيل تنفيذ خطة وبرامج محو الأمية من الجهات والهيئات المعنية والأفراد ، ويصدر المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية قراراته فى هذا الشأن مع وجوب إيجاد عقوبة تشريعية لمن لا يلتحق بمراكز محو الأمية ممن بلغ فوق سن الخامسة والثلاثين فأكثر .

- ضرورة صياغة خطط متكاملة للقضاء على الأمية ترتكز على منهج شامل لسد منابع الأمية عن طريق التوسع فى إلحاق جميع الأطفال بالمدارس الابتدائية وبلوغ الاستيعاب الكامل فى موعد أقصاه عام ١٩٩٥ بجانب حتمية إنشاء مدارس الفصل الواحد ليلتحق بها الأطفال فوق سن الإلزام وحتى سن الرابعة عشرة .

- ضرورة وضع خطط تحدد فيها الأعداد المستهدفة سنويا والمدى الزمنى للقضاء على الأمية نهائيا ووضع خطط وبرامج وتوفير المواد القرائية وأندية مراكز القراءة ومكاتب الراشدين وإنتاج مواد للمتحررين من الأمية لضمان مواصلته دراستهم وربطهم بخطط التنمية .

- القيام بدراسات خاصة تضطلع بها جهات متخصصة وذلك لخدمة أهداف الحملة القومية مثل دراسة أساليب اجتذاب الأميين للالتحاق بالفصول ، بهدف إضعاف دوافعهم السلبية ، وتقوية دوافعهم الإيجابية نحو التعليم ، ومثل دراسة ظاهرة التسرب والفقد التعليمى ، والارتداد ودراسات عن التعليم غير النظامى .

- تشكيل لجان فنية متخصصة لوضع المسائل الفنية اللازمة للتنفيذ فى صياغتها التفصيلية كالخطط والمناهج والكتب وبرامج التدريب والحملات الإعلامية والقيام بالبحوث والدراسات المشار إليها فى البند السابق ، وعدم قصر هذه اللجان على القيادات العسكرية من اللواءات والعمداء العسكريين ، فهم أبعد ما يكونوا عن

التخطيط التربوى والإدارة التعليمية وطرق وأساليب إعداد معلمى محو الأمية وتعليم الكبار .

- وجوب مواكبة تنفيذ حملة محو الأمية اعتبارا من عام ١٩٩٥ مع المشروع القومى لإصلاح الاقتصاد المصرى ، وذلك دعما للاستقرار ، وسعيا للتخلص من السلبية والانهزامية وضعف الانتماء .
- وضع الضوابط والمواصفات التى تحكم عملية اختيار معلمى محو الأمية وتعليم الكبار مع إعدادهم إعداداً جيدا ليكتسبوا الخبرات التى تؤهلهم للتعامل الهادف مع الكبار وأن تقرر المكافآت التى تشجع ذوى الكفاءات الممتازة من المعلمين على أن يقبلوا العمل فى هذا الميدان ، وعدم قصر الالتحاق بدورات إعداد معلم محو الأمية وتعليم الكبار على خريجى المعاهد ومدارس التعليم الفنى بنوعياتها.
- تحديد وتعدد مصادر التمويل بحيث تكون متنوعة وتغطى أوجه الإنفاق واستمراره بطرق واضحة مقننة .

المراجع

١- إبراهيم محمد إبراهيم : دراسة تقويمية لدور مؤسسات تعليم الكبار فى مصر (دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨١)

٢- جرجس أحمد رضوان : الدعوة والإعلام ودورهما فى تحقيق هدف الحملة القومية لمحو الأمية (القاهرة ، الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ، ١٩٩٠).

٣- حسن محمد حسان ؛ إبراهيم العويلى : جهود محو الأمية بين النظرية والتطبيق ، رؤية نقدية على ضوء تجربة بدواى - دقهلية فى إطار إعلان مبارك للعقد القادم كعقد لمحو الأمية فى مصر (مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ع١١ ، سبتمبر ١٩٨٩).

٤- رفعت عارف الضبع : اتجاهات أجهزة الإعلام والتشريع المصرية فى معالجة قضية الأمية (دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٢)

٥- سعيد إسماعيل على ؛ زينب حسن : دراسات فى اجتماعيات التربية (القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٨٢).

٦- شكرى عباس حلمى : تمويل وتكلفة برامج تعليم الكبار فى ج.م.ع مع التركيز على برامج محو الأمية (دكتوراه - غير منشورة - كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٣)

٧- سعيد جميل ؛ فايز مراد مينا : دوافع البالغين الأميين فى مصر للالتحاق بفصول محو الأمية - بحيث ميدانى (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٨١).

٨- صلاح الدين معوض : العائد الاقتصادى لمحو الأمية ومرحلتى التعليم الابتدائى والثانوى العام فى القطاع الصناعى (دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٢)

٩- صالح عبد العاطى : نحو استراتيجية جديدة لمواجهة مشكلة الأمية فى مصر ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإسكندرية السادس نحو استراتيجية عربية لتعليم الكبار فى إطار التعليم المستمر ٣ : ٥ ديسمبر ١٩٩٤ .

١٠- عبد الفتاح جلال : عوامل الإحجام فى محو الأمية فى البلاد العربية - دراسة ميدانية (المركز القومى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى ، سرس الليان ، ١٩٧٧).

١١- فؤاد بسيونى عميرة : التربية ومشكلة الأمية - رؤية عصرية لبعض مشكلات المجتمع وعلاقتها بالتربية ، الكتاب السابع (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠).

١٢- محمـد حسـنين العجمـى : بعـض مشكلات التعليم فى المناطق النائية بالريف المصرى - دراسة ميدانية لمحافظة الدقهلية (ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٨).

١٣- محمـد محفوظ : الأولويات التى احتوتها الخطة التنفيذية للحملة القومية الشاملة (مجلـة التربيـة والتعلـيم ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، مارس ١٩٩١) .

١٤- محـى الديـن صـابر : الأمية - مشكلات وحلول (بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٩٧٦).

١٥- مصـطفى كمـال حلمـى : كيف ظهرت الأمية - اليوم العالمى لمحو الأمية ، ٨ سبتمبر ١٩٨٢ (القاهرة ، الشعبة القومية لليونسكو ، ١٩٨٢).

١٦- مكتـب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية - يونيد باس - : الأمية فى الوطـن العربى - الوضع الراهن وتحديات المستقبل ، الطبعة الأولى (عمان ، مطبعة اليونسكو ، ١٩٩١).

١٧- نجـاتى البخارى : مشروعات محو الأمية فى جمهورية مصر العربية فى ضوء الحملـة القومـية لمحـو الأمية ٩٠ / ١٩٩١ (مصر واليونسكو) الشعبة القومية لليونسكو ، مكافحة الأمية ، الجزء الأول ، ١٩٨٩ .

١٨- وزارة التربية والتعليم : الحملة القومية لمحو الأمية ، إعلان رئيس الجمهورية باعتبار العشر سنوات القادمة عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار ١٩٩٠ / ١٩٩٩ (المجلـس الأعلـى لتعلـيم الكبار ومحو الأمية ، الأمانة العامة، مطبعة روز اليوسف ، ١٩٩٠) ص ص ٥ - ٣٩ .

١٩- وزارة التربية والتعليم : قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن " تعليم الكبار ومحو الأمية "

٢٠- وزارة التربيـة والتعليم : قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ بشأن " محو الأمية وتعليم الكبار"

٢١- يحـــيى هندام : تعليم الكبار ومحو الأمية _ أسسه النفسية والتربوية (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٤).

22- Boston Center for Adult Education : Annval meeting repart of the Executive director ; (Boston , mass , U.S.A , 1978)

23- Saeed Gamil , Soliman : " Adult Education and Madernity in the Arab republic of Egypt comporative study of Adult Education policy in the A.R.E and England " . (Ph .D , University , London , 1979)

فهرس الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثانى **التربية وقضية عمالة الأطفال**	١٩-٤٥

الموضوع	رقم الصفحة

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المراجع	١٧٦
الفصل السادس	
التربية وقضية الأمية	١٨٢ – ٢٣١
– مقدمـــــة	١٨٣
– قضية الأمية بين الخطاب الشعبى والرسمى	١٨٧
أ– الجهود الشعبية وقضية الأمية	١٨٧
ب– الجهود الرسمية وقضية الأمية	١٨٨
المعـــالم الرئيسية للخطة التنفيذية لمحو الأمية وجوانب القصـور فيها	١٩٧
أ– المعـــالم الرئيســية للخطة التنفيذية لمحو الأمية ١٩٩٩/٩٠	١٩٧
ب– أهـــم جوانـــب القصـــور التى انتابت الخطة التنفيذية لمحو الأمية فى مصر ١٩٩٩/٩٠...	٢٢١
المراجـــع	٢٢٨

رقـــم الإيداع	: ٢٠٠٦/١٦٨٩٢
الترقيم الدولي	*I.S.B.N* :

دار الجامعة الجديدة
٣٨ شارع سوتير ـ الأزاريطة
الإسكندرية تليفاكس : ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail : darelgamaaelgadida@hotmail.com


التربية
وقضايا المجتمع المعاصرة
في
التربية والمجتمع
عمالة الأطفال
الدروس الخصوصية
التطرف
حسن محمد حسان
محمد عطوة مجاهد
محمد حسنين العجمي
2007
دار الجامعة الجديدة